الزكاة والدخل

نشرة ربع سنوية - تصدر عن مصلحة الزكاة والدخل

العدد الحادي والأربعون - شوال ١٤٣٥هـ

تطبيقات أنظمة "ساب" سترفع ايرادات المصلحة

الملك: الإسلام يواجه حَرب شَعْوَاءَ ونَسْعَى لرفَعِ رَايَتَهَ بَعِيْدًا عَنِ الغُلُوِّ والتَّطَرُّفِ.

المصلحة تفوز بجائزة الشرق الأوسط

تدشين البرنامج التأهيلي لمنسوبي المصلحة بجامعة فلوريدا

وضع حجر الأساس لمدينة الملك عبد اللّه للحجاج بحضور وزير المالية

قال الله عز وجل:

﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾.

رسالة إلى المكلفين

الحساب رقم :

2303010000006

مخصص في مؤسسة النقد العربي السعودي للصرف على مستحقات الضمان الإجتماعي وتقوم مصلحة الزكاة والدخل بتحويل جميع المبالغ الزكوية التي تحصلها من المكلفين لهذا الحساب مباشرة.

فاحرص على تسديد الزكاة المستحقة على نشاطكم في الموعد المحدد شرعاً ليمكن إيصالها لمستحقيها.

الزكاة والدخل

د. محمد بن عبد الله النفيسة
مدير التحرير

كلمة الفصل بين الحق والباطل

جاءت كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله للأمتين العربية والإسلامية وللمجتمع الدولي لتكون كلمة فصل بين الحق والباطل، بين من سما بالعلم والدين والسماحة، ومن طغى بالجهل والظلم والعدوان، بين من يريد الخير للناس أجمعين، ومن يريد الشر والقتل والطغيان(إن الإرهابيين مجرمون، سفاحون، تجردوا من كل القيم الإسلامية والانسانية ... ومن المعيب والعار أن يفعلوا ذلك باسم الدين ... والدين منهم براء) إن دين الله الاسلام أكمل وأجمل وأعظم مما يفعله هؤلاء، وما هؤلاء إلا وسيلة لتفريق الامة ولتشويه صورة الإسلام والمسلمين وللفساد في الأرض والله لا يحب الفساد. إن الصمت المعيب من العلماء والقادة والمجتمع الدولي هو الذي شجع هؤلاء على التمادي في الباطل والزهو بالطغيان، وكذلك فإن إرهاب بعض الدول التي تمارسه ضد شعب أعزل لهو شكل من أشكال الإرهاب المنبوذ والمكروه. لذلك لا بد من تضافر الجهود من العلماء والقادة والمجتمع الدولي لمحاربة هذا الإرهاب ومن أفضل ما تحارب به إنشاء المراكز المتخصصة في نبذ العنف والتطرف والعصبية.

لقد أسهمت هذه الكلمة المهيبة الجليلة في كشف الغطاء عمّن يلبسون الحق بالباطل ويخادعون الناس بالظلم والطغيان وهم المخدوعون المغرورون، إن دور الجماعات الإرهابية المشبوهة، والدول الراعية للإرهاب لهو نذيرٌ شؤم لها بأنها ستكون أول المحترقين به وقد تمثّل ذلك في قوله – حفظه الله:

(واليوم نقول لكل المتخاذلين عن أداء مسؤولياتهم التاريخية ضد الإرهاب من أجل مصالح وقتية أو مخططات مشبوهة إنهم سيكونون أول ضحاياه بالغد، وكأنهم بذلك لم يستفيدوا من تجربة الماضي القريب، التي لم يسلم منها أحد).

هذه الكلمة من لدن خادم الحرمين الشريفين هي كلمة صادقة مسؤولة ختمت بعبارة جميلة هي قوله : (اللهم إني قد بلغت ، اللهم فاشهد) وهي إنذار للعالمين وتنبيه للغافلين وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

المحتويات

٢٨ ارتفاع حجم السوق العقاري في المملكة

٢٤ مدير فرع نجران:
إيقاف التسهيلات لكافة معاملات الجهات الحكومية للمكلفين

٣٢ ضوابط وآليات حسم الاستثمار في السندات الأجنبية من وعاء الزكاة

٤٤ مفهوم التهرب الضريبي وصوره وعقوباته

الزكاة والدخل

نشرة ربع سنوية
تصدر عن مصلحة الزكاة والدخل
العدد (٤١) - شوال ١٤٣٥هـ

المشرف العام
إبراهيم بن محمد المفلح

الهيئة الاستشارية
صالح بن علي العواجي الغامدي
هيثم بن إبراهيم العبد اللطيف
صالح بن عبدالرحمن القباع

مدير التحرير
د. محمد بن عبدالله النفيسة

هيئة التحرير
أحمد بن عبدالعزيز أباالخيل
بندر بن أحمد الموسى
حسين بن عبدالرحيم الشيخ

المراسلات
باسم مدير التحرير
ص.ب : ٦٨٩٨
الرياض: ١١١٨٧
هاتف: ٤٣٤٩٩٩٩ ١ ٩٦٦+
فاكس: ٤٣٤٩٨٠٠ ١ ٩٦٦+
رقم الإيداع: ١٤٢٨/٤٦٦٣
ردمك : ١٦٥٨/٣٧٢٨
www.dzit.gov.sa

إعداد وتنفيذ
GulfeOne
ايوان الخليج للدعاية والإعلان
Gulf eOne Advertising
ص.ب : ٢٥٠٧٧٢
الرياض: ١١٣٩١
هاتف: ٤١٦١٤١٢ ١ ٩٦٦+
فاكس: ٤١٦١٣١٠ ١ ٩٦٦+
www.gulfeone.com

جميع الآراء والاجتهادات الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي المصلحة أو آراء المسؤولين فيها.

الأخبار

٦ ٢ مليار ريال إيرادات المصلحة في رمضان و ٥ ٢مليار ريال عن العام ١٤٣٤ – ١٤٣٥

٨ تدشين البرنامج التأهيلي لمنسوبي المصلحة بفلوريدا

٩ المصلحة تفوز بجائزة الشرق الأوسط الـ ١٩ من معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز

١٠ تطبيقات أنظمة "ساب" ستساهم في تحسين أداء المصلحة ورفع ايراداتها والربط بين ملفات المكلفين

١٣ ١٢ مليار ريال في إيداعات الضمان الاجتماعي من «الزكاة»

٤٠ الاقتصاد الرقمي .. نماذجه وسماته الرئيسة والضريبة (١)

٥٢ الهاتف الأقل سمكاً بالعالم

خادم الحرمين الشريفين:
حريصون عَلَى حمَايَة الأمْنِ الوَطَنيِّ ممَّا قَدْ تَلجَأُ إليه الـمُنظَّماتُ الإرهابيَّةُ منْ أعمَالٍ قَدْ تُخلُّ بأمنِ الوَطَنِ واتّخذنا كَافَّةَ الإجْرَاءاتِ لِحمَايَةِ مُكْتَسَبَاتِ الوَطَنِ وأراضِيه .

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وجه كلمة للمواطنين والمسلمين في كل مكان بمناسبة عيد الفطر المبارك وتشرف بإلقاء الكلمة عبر وسائل الإعلام معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجة. وجاء في كلمته – أيده الله –

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين القائل في كتابه العظيم «إليه يصعدُ الكَلِمُ الطَّيبُ والعملُ الصَّالحُ يرفَعُه» والصَّلاةُ والسَّلامُ على خير البَريَّة المبعُوث رحمةٌ للعالمينَ سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين..

أبنائي المواطنين

أيها الإخوةُ المسلمونَ في كلِّ مكان

السَّلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُهُ وكُلُّ عام وأنتم بخير .. أما بعد:

فإنَّ للعيد بهجةً وفرحةً يرسلُها المولى سُبحانه وتعالى إلى نفوس عباده المسلمينَ بعدَ أن أنهوا ما فرضَهُ الله عليهم في هذا الشَّهر الكريم، لأنَّهُ عزَّ وجلَّ جعَلَ هذا العيدَ جائزةً لمنْ خافَ مقامَ ربِّه ونهى النَّفسَ عن الهوى، فقدْ صحَّ عن الرسول صلى الله عليه وسلَّمَ أنَّه قالَ «الصِّيامُ والقرآنُ يشفعانِ للعبد يوم القيامة، يقول الصيامُ أيْ رَبِّ، إنِّي مَنَعتُهُ الطَّعَامَ والشَّهَوات بالنَّهار فَشَفِّعْني فيه، ويَقُولُ القُرآنُ مَنَعتُهُ النَّومَ باللَّيل فَشَفِّعْني فيه، قالَ فَيُشَفَّعَانِ». فهنيئًا لكمْ هذان الشَّفيعَان يومَ القيامَة نَظيرَ ما بَذَلتُمُوهُ منْ الصيام والقيام وقراءة القرآن خلالَ هذا الشَّهرِ، أعادَهُ الله على الأمة جَمعاءَ باليُمن والبرَكات، وتَقَبَّلَ الله من جميع المسلمين والمُسلمات صيامَهم وقيامَهم إنَّه سَميعٌ مجيب.

إخواني وأبنائي في عالَمنا الإسلاميِّ

أهنِّئكم جميعًكم بعيد الفطر منْ مَهبط الوَحيِّ من أرض الحرَمين الشَّريفين، حيثُ أرادَ اللَّه لهذه البلادَ الطَّيِّبَة المُبَارَكَة أن تتعَمَّ باستقرَارِها وأمنها ووحدَتها على كَلِمَةَ سواءٌ، هي / لا إلَهَ إلا الله محمَّدٌ رسولُ اللَّه / وَحَّدَ أركانَها الملكُ عبدُ العزيز آل سُعود يرحمهُ الله على المَحَبَّةَ والسَّلام والأُلفَة والاحترام، مستلهمًا رسالَةَ هذا الدين الإسلاميِّ العظيم الدَّاعية إلى نبذ الغُلُوِّ والتَّطَرُّف والحثِّ على التَّوسُّط في كلِّ الأمُور قالَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ «وكَذَلكَ جَعَلنَاكُمْ أمةً وَسَطًا لتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلى النَّاسِ ويَكُونَ الرَّسُولُ عَليكُم شَهيدًا».

إخواني وأخواتي:

كمْ كنا نتَمنَّى أن تكونَ فرحَةُ هذا العيد تَامَّةً لَوْلا مَا يَعتَري النَّفْسَ من الواقع المؤلم الذي تَعيشُهُ أُمَّتُنا الإسلامية في الكثير من أقطارها نَتيْجَةَ الصِّراعات في سَبيل شعَارات ونِدَاءات وتَحَزُّبَات مَا أنزَلَ الله بها من سُلطان، وما كانَ لَها أن تكونَ لولا أنَّ أعداءَ الإسلام والسَّلام لَقُوا الأُذُنَ الصَّاغيَةَ لهُمْ منْ فئَة ضَئيلَة فَأضَلُّوهُمُ السَّبيلَ، وأصْبَحُوا أداةً طَيِّعَةً في أيديهِمْ يُرَوِّعُونَ بهِمُ الآمنِين، ويَقتلُونَ الأبرياءَ بتَحْريف نصوص الشرع القويم وتغيير دلالاتها وتَأويلاتها لخدمَة أهدَافهم ومَصَالحهُمُ الشَّخصيَّة، ونَسُوا أو تناسوا أنَّ الله تَعَالَى قَالَ في مُحْكَم التَّنْزيلَ «ألَمْ ترَ إلى الذينَ يزعُمُونَ أنَّهمْ آمَنوا بما أُنزلَ إليكَ وما أنزلَ من قَبلكَ يريدُونَ أن يتحاكَموا إلى الطَّاغوت وقدْ أُمروا أنْ يكفروا به ويريدُ الشَّيطانُ أن يُضلَّهمْ ضَلالاً بَعيدا».

إخواني وأبنائي:

قَالَ الرَّسولُ صلى الله عليه وسَلَّمَ «مَثَلُ المُؤمنينَ في تَوادِّهم وتَراحُمهمْ وتَعاطُفهمْ كَمَثَل الجَسَد إذا اشتَكَى منهُ عُضوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائرُ الجَسَد بالسَّهَر والحُمَّى»، وهَذَا هُوَ المجتمعُ الإسلاميُّ الحقيقيُّ الذي يَنبغي ألا يَسْكُتَ على أمْر قد يُلحقُ الضَّررَ بأحَد أبنَائه في أيِّ مَكان منَ العَالَم، فواجبنا جميعاً الأخْذ على أيدي القلَّة القَليلَة منَ الأغرَار الذين ذَهَبُوا ضَحيَّةَ أصحَاب المَطَامع والأهوَاء المتَدَثِّرينَ بعَبَاءَة الدِّين والدِّينُ منهُمْ بَرَاء. وإنَّنَا بحول اللَّه وعَونه سَنَقفُ سَدًّا مَنيعًا في وَجه الطُّغيَان والإرهَاب واستباحَة الدِّماء، ونَمنعُ كلَّ مَنْ يَسْعَى إلى إبدَال الأمْنِ خَوفًا والرَّخاءَ ضَنكًا، فَهَؤُلاء أيُّها الإخوةُ أشدُّ خَطرًا وأعظَمُ أثَرًا وأعمَقُ منَ الأعدَاء الذينَ يَتربَصونَ بالأمَّة في العَلَن كَمَا أنَّنَا نُؤكِّدُ حرصنا عَلَى حمَايَة الأمْن الوَطَنيِّ للمَمْلَكَة العَربيَّة السُّعُوديَّة ممَّا قَدْ تَلجَأُ إليه المُنظَّماتُ الإرهَابيَّةُ أو غَيرُها منْ أعمَالَ قَدْ تُخلُّ بأمن الوَطَن، وَقَدْ اتّخذنا كَافَّةَ الإجْرَاءات اللازمَة لحمَايَةَ مُكْتَسَبَاتِ الوَطَنِ وأراضيه واستقرَارِ شَعْبنا السُّعُوديِّ الأبيّ ، وَضيوفنا من الزوار والمقيمين.

إننا أيُّها الإخوةُ في ظلِّ مَا يُواجهُهُ الدِّينُ الإسلاميُّ والأمَّةُ الإسلاميَّةُ منْ حَرب شَعْوَاءَ منْ هَذه الفئَة البَاغيَة هَدفُنَا إلى وَضْع حَد للإرهاب، وَسَعيُنا كَمَا نَسْعَى دَائمًا إلى كُلِّ مَا منْ شَأنه أنْ يَرفَعَ رَايَةَ الإسْلام بَعيدًا عَن الغُلُوِّ والتَّطَرُّف والدَّمويَّة، ونَسْأَلُ الله عَزَّ وَجَلَّ أنْ تكونَ مساهمتنا فَعَّالَةً ومُؤثِّرةً في دَحْر أُولئكَ المُفْتَئتينَ، ودَمْغ بَاطلهم، قَالَ الله في مُحْكَم كتَابه «كذَلكَ يَضربُ الله الحَقَّ والبَاطلَ فأمَّا الزَّبدُ فَيَذهَبُ جُفَاءً وأمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأرض».

والسَّلامُ عليكُم ورَحمَةُ اللَّهِ وبَركاتُه .....

> العيدَ جائزةٌ لِمنْ خافَ مقامَ ربِّه ونهى النَّفسَ عنِ الهوى.

> أُمَّتُنا الإسلامية تعيش واقعا مؤلما في الكثير من أقطارها نَتيْجَةَ الصِّراعات في سَبيل شعَارات ونِدَاءات وتَحَزُّبَات مَا أنزَلَ اللَّه بها من سُلطانٍ.

الربط الإلكتروني أغلق العديد من ثغرات تحصيل الاستحقاقات الزكوية

٢ مليار ريال إيرادات المصلحة في رمضان و ٥ ٢مليار ريال عن العام ١٤٣٤ – ١٤٣٥

أكد الأستاذ صالح العواجي نائب المدير العام للعمليات المساندة في مصلحة الزكاة والدخل أن إيرادات المصلحة خلال شهر رمضان المبارك بلغت ملياري ريال. في حين بلغت إيرادات الزكاة عن العام الحالي ١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ قيمة (١١,٨) مليار ريال وحتّى تاريخ ٢٩ – ٩ – ١٤٣٥هـ، بينما قدرت إيرادات الزكاة عن كامل عام ١٤٣٤ – ١٤٣٥هـ بقيمة ٢٥ مليار ريال. ومن المتوقع أن تتجاوز حصيلة العام المالي الحالي ما تَمّ تحصيله من إيرادات الزكاة للعام الماضي بإذن الله، منوهاً إلى وصول عدد المكلفين المسجلين بالمصلحة إلى أكثر من (٤٠٠) ألف مكلف بين شركات وأفراد واستقبال المصلحة للإقرارات الزكوية عن طريق بوابتها الإلكترونية وكذلك السداد من خلال نظام «سداد».

وأشار العواجي إلى أن المصلحة لا تستخدم مصطلح تعثر سداد المنشآت التجارية في دفع الزكاة، فما يوجد بمثابة تأخر في السداد وليس تعثرا، وهذا الأمر قد يرتبط بالمشاريع المتعثرة أو المتأخرة التي لها عقود من الجهات الحكومية أو القطاع الأهلي، وهناك فئة أخرى من المعسرين الذين عليهم التزامات أخرى ولم يستطيعوا الوفاء بالاستحقاقات الزكوية أو الضريبية . ولا يمكن حصر تلك الفئة، خاصة أن المصلحة تتلقى سدادهم كل ثلاث إلى أربع سنوات، مراعاة لظروف المنشآت، إلا أن الأمر اختلف في السنوات الأخيرة بعد عملية الربط الإلكتروني ما بين «الزكاة والدخل» والجهات الحكومية الأخرى.

وقال العواجي أن هناك العديد من الأشخاص الذين يطلبون من المصلحة إعفاءهم من زكاة أموالهم عن فترات سابقة سواء قريبة أو بعيدة الأمد، والمصلحة لا تعفي أحداً من الاستحقاق المترتب على أداء الركن الثالث من أركان الإسلام أسوة بالصلاة، فلا أحد يملك إعفاء أحد آخر من أدائها.

وذكر العواجي أن عملية الربط الإلكتروني أغلقت العديد من الثغرات في تحصيل استحقاقاتها الزكوية والضريبية على الأنشطة التجارية المختلفة

للسجلات التجارية النشطة، نتيجة تعاون الجهات الحكومية بطلب ما يثبت أداء الاستحقاقات المترتبة على أنشطتهم التجارية وتوفر شهادات زكاة سارية المفعول.

وفي الوقت الراهن لا يستطيع أصحاب المنشآت التجارية التلاعب إذا كانت منشآتهم التجارية نشطة وتعمل فعلياً ولديها عمالة أو تقوم بالاستيراد أو تحصل على عقود حكومية أو غير حكومية، حيث يتطلب الدخول في المنافسات وجود شهادة من المصلحة سارية المفعول».

وعن مقدار الزكاة والضريبة أوضح العواجي أن هناك أنشطة ليس لديها علاقة بالجهات الحكومية مثل الباعة الجائلين ويعملون دون تراخيص أو تلك التي تكون على الأرصفة والطرقات، فهي عادة مخالفة ولا تحصل على تراخيص من الجهات المعنية، ولا يمكن حصر نشاطاتها، لذا تتم الحسبة على المنشآت القائمة التي لديها سجلات تجارية. ومن لوازم معرفة حجم النشاط التجاري معرفة حجم المنشأة وعدد عمالتها، وإن كانت محالاً تجارية يُؤخذ في الحسبان عدد المحال وكذلك الموقع سواء كان في المدن الكبيرة أو القرى والهجر. هناك اعتبارات كثيرة تُؤخذ في الحسبان وبمجرد ما يتم تسجيل المنشأة على البوابة الإلكترونية تتم الحسبة مباشرة بعد عدة أسئلة متوافرة على الموقع من إيجار سنوي وعدد عمالة وغيرها.

وعن الفرق بين وعاء الزكاة ووعاء الضريبة، أكد «العواجي» أن مكونات وعاء الزكاة تختلف عن وعاء الضريبة، حيث يخضع للزكاة في المملكة الشركات والأفراد السعوديون ومن في حكمهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ممن يمارسون أنشطة تجاريّة في المملكة، والزكاة بنسبة (٢,٥ في المائة) تحتسب من الوعاء الزكوي الذي يمثّل رأس المال مضافًا إليه أرباح العام والأرباح المدورة وأرصدة المخصصات والاحتياطيات والقروض والحساب الجاري الدائن مما حال عليها الحول، ويحسم منها صافي الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وخسائر العام والخسائر المدورة (إن وجدت) والاستثمارات طويلة الأجل في رؤوس أموال الشركات ومصاريف التأسيس والنفقات الإيرادية المؤجلة، هذا بالنسبة لمن يحاسبون بموجب حسابات نظامية، أما من لا يفرض عليهم النظام مسك حسابات نظامية فإنهم يحاسبون بطريقة التقدير، وتلك الطريقة تستخدم للأنشطة الصغيرة وهي مبنية على الاستيراد وعدد العمالة والعقود وحجم النشاط الذي يُقرّ به المكلف من خلال بوابة المصلحة الإلكترونية ويتم الاحتساب بموجب إقرار المكلف، بينما تخضع للضريبة الشركات المملوكة بالكامل لغير السعوديين وكذلك الأفراد غير السعوديين الذين يمارسون أعمالاً تجاريّة أو مهنية، وحصة غير السعودي في شركات الأموال المكوّنة من سعوديين وغير سعوديين، والمنشأة الدائمة لغير مقيم ممن يمارسون النشاط في المملكة وبنسبة (٢٠ في المائة) من صافي الربح، وبالتالي فإنّ الوعاء الضريبي يتمثّل فقط في صافي الربح الخاضع للضريبة دون النظر لباقي العناصر الواردة في احتساب الوعاء الزكوي، كما أن تحديد أيّ من المصدرين أعلى دخلاً فإنّ السنوات الأخيرة شهدت تقاربًا كبيرًا بين الإيرادات من المصدرين.

ومن حيث المتوقع لعائدات مصلحة الزكاة والدخل بعد تطبيق نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجاريّة على الأراضي البيضاء قال «العواجي» لم يحدد مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجاريّة والمهنية الصادر أخيرًا من مجلس الشورى توصيفًا للأراضي البيضاء الخاضعة للزكاة الشرعية وشروط جبايتها وترك معالجة ذلك للوائح التنفيذية حسبما ورد في وسائل الإعلام، وبالتالي فإنّه يتعذر تحديد حصيلة الزكاة الشرعية المتوقعة منها إلى حين صدور النظام من مقام مجلس الوزراء في صيغته النهائية. حيث يتم عندها توجيه المصلحة بصفتها الجهاز التنفيذي المعني بجباية الزكاة وتطبيقه.

وعن أبرز المشروعات والخطط المستقبلية التي تسعى إليها المصلحة أشار «العواجي» إلى أن المصلحة تسعى حاليا إلى استكمال أعمال ربطها مع الجهات الحكوميّة الأخرى لتسهيل عمليات تبادل البيانات إلكترونيًا بالتنسيق والعمل المشترك مع برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) ومن المتوقع أن يَتمّ إنجاز وتفعيل تلك الخدمات مع معظم الجهات الحكوميّة خلال الفترة المتبقية من العام المالي الحالي بمشيئة الله وحتى النصف الأول من العام المقبل، إضافة إلى ما سبق تعمل المصلحة حاليًا على التوسع في تطوير وتفعيل الخدمات الذاتية المقدمة للمكلفين، حيث تمت إتاحة خدمات للمكلفين من خلال البوابة الإلكترونية الخاصة بالمصلحة تتَضمن خدمة تسجيل المكلفين وتقديم الإقرارات الزكوية وأي خدمات أخرى من خلال موقع المصلحة الإلكتروني على شبكة (الإنترنت) دون الحاجة إلى مراجعة المكلف للمصلحة، إضافة إلى الرد على الاستفسارات التي ترد من المكلفين.

كما تسعى المصلحة إلى استكمال خططها الرامية إلى تحسين بيئة العمل من خلال انتقال بعض الفروع إلى مبانٍ جديدة مصممة بطريقة أكثر ملاءمة للعمل، حيث تم الانتهاء من تجهيز مقر جديد لفرع المصلحة بالرياض، إضافة إلى افتتاح فروع جديدة للمصلحة بالباحة وجازان وحائل ونجران وعرعر والجوف. وقريبًا ستفتتح فروع جديدة في كلٍّ من محافظتي ينبع وحفر الباطن. كما تعمل المصلحة على العديد من مشروعات التطوير والتحديث لتخدم أعمالها المختلفة وكافة وظائفها في جميع فروع المصلحة، بما يعزز مبدأ تبسيط الإجراءات للمكلف ويُؤدّي إلى سرعة إنجاز معاملاته مع مراعاة الدقة في الأداء.

وألمح العواجي إلى أن مهمة مصلحة الزكاة والدخل المنوطة بها هي جباية الزكاة الشرعية من المكلفين بها نظامًا وتوريدها مباشرة أولاً بأول في حساب خاص لدى مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (٢٣٠٣٠١٠٠٠٠٠٦) لتصرف لمستحقي الضمان الاجتماعي في مختلف مناطق المملكة، وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعيّة (وكالة الضمان الاجتماعي) صرفها إضافة إلى ما تقدمه الدّولة من دعم للضمان الاجتماعي مباشرة وفقًا للإجراءات النظامية المعتمدة لديهم، وينتهي دور المصلحة بتوريد المبلغ ولا تتدخل في عملية الصرف. وحسبما دأبت وزارة الشؤون الاجتماعيّة على ذكره في نشراتها فإنّ العدد يناهز ٨٠٠,٠٠٠ (ثمانمائة ألف) حالة مستفيدة من الضمان الاجتماعي ويراوح عدد الأفراد في كلّ حالة من شخص واحد عاجز أو أرملة إلى أسرة يتجاوز عدد أفرادها عشرة أفراد.

المصلحة لا تستخدم مصطلح تعثر سداد المنشآت التجارية في دفع الزكاة لكن هناك تأخر في السداد.

تجاوز عدد المكلفين المسجلين بالمصلحة أكثر من (٤٠٠) ألف مكلف.

تسعى المصلحة إلى استكمال الربط مع الجهات الحكوميَّة الأخرى لتسهيل عمليات تبادل البيانات إلكترونيًا.

تدشين البرنامج التأهيلي لمنسوبي المصلحة بفلوريدا

قام سعادة الأستاذ إبراهيم المفلح مدير عام مصلحة الزكاة والدخل يرافقه سعادة الأستاذ صالح العواجي نائب المدير العام للعمليات المساندة رئيس لجنة التدريب والابتعاث بزيارة جامعة فلوريدا في «قينسفيل» في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتدشين البرنامج التأهيلي لمنسوبي المصلحة في تخصصات مقرونة بدراسة اللغة الإنجليزية الذي بدأ في مطلع شهر جمادى الأولى من العام الجاري. شهدت الزيارة عددا من اللقاءات والاجتماعات وكان من بينها لقاء بموظفي المصلحة بحضور مسؤولي الجامعة. وتم عقد عدد من الاجتماعات مع مسؤولي الجامعة إضافة إلى الزيارات الميدانية للفصول الدراسية ومرافق الجامعة.

وخلال اللقاء مع موظفي المصلحة وبحضور كل من الدكتورة «فوربز» مديرة معهد اللغة الإنجليزية والدكتور «ميكتيل» عميد كلية التجارة والمحاسبة رحب سعادة المدير العام بالحضور وبدأ بالتعريف بدور المصلحة والمراحل التطويرية التي تمر بها والخطط الاستراتيجية القادمة ومدى أهمية البرنامج والاستفادة منه. بعد ذلك تفقد سعادته وسعادة النائب مشاركي المصلحة من عدة أوجه من ناحية الجامعة والسكن والمدينة ومدى ارتياحهم في البرنامج وتم الاستفسار عن العقبات والمشكلات التي يواجهونها في الوقت الحالي والاقتراحات لتحسين الوضع القائم للاستفادة القصوى من الفرصة التدريبية.

ورحب موظفو المصلحة بسعادة المدير العام ونائبه وأثنوا على الجامعة مؤكدين ارتياحهم لكل ما تقدمه المصلحة والجامعة من دعم لهم، موضحين أن اختيار الجامعة والترتيبات الخاصة بالبرنامج كانت اختيارات موفقة من خلال ما لمسوه من توافر كامل مقومات النجاح للبرنامج.

في نهاية اللقاء حث سعادة المدير العام ونائبه المشاركين على بذل المزيد من الجهود والحرص على الاستفادة القصوى من البرنامج ، وقام المشاركون على أثر ذلك بشكر سعادة المدير العام ونائبه على حرصهما على الالتقاء بهم والاطمئنان عليهم.

بعد ذلك قام سعادة المدير العام ونائبه بالالتقاء بمسؤولي الجامعة لبحث ومناقشة كل ما يخص التعاون بين المصلحة والجامعة لمواكبة الاحتياجات التدريبية للمصلحة سواء كانت الحالية أو المستقبلية.

من بين ٦٧٣ جهة خليجية

المصلحة تفوز بجائزة الشرق الأوسط الـ ١٩ من معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز

فازت مصلحة الزكاة والدخل بجائزة الشرق الأوسط التاسعة عشرة فئة (جائزة التميز في الخدمات الإلكترونية) التي يقدمها معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز. وتسلم الجائزة الأستاذ ناصر عبد الله الذيبان مدير عام كبار المكلفين نائب رئيس لجنة التطوير والتعاملات الإلكترونية. وحصلت المصلحة على الجائزة التي تقدم للحصول عليها ٦٧٣ جهة فازت منها ١٨ جهة على مستوى دول الخليج العربي.

وحصلت المصلحة على الجائزة نظير التقدم في خدماتها عبر بوابتها الإلكترونية التي لاقت استحسان المكلفين والمراجعين. وجاء الفوز بالجائزة متزامناً مع ختام جلسات أعمال المؤتمر العشرين للحكومة والخدمات الإلكترونية الذي أقيم على مدار خمسة أيام في فندق الريتز كارلتون في مركز دبى المالي العالمي برعاية كبرى المؤسسات الحكومية والخاصة والإقليمية والدولية والعديد من المؤسسات الإعلامية، الذي شهد مشاركة واسعة من وفود المؤسسات الإقليمية والعالمية وبحضور ٣٠ متحدثاً إقليمياً وعالمياً و٥٠٠ من صناع القرار والقيادات التنفيذية ومسؤولي مشاريع الحكومة الإلكترونية، ومديري تقنية المعلومات من المنظمات والمؤسسات الحكومية والخاصة الإقليمية والعالمية.

يعد مؤتمر الحكومة والخدمات الإلكترونية أحد أهم الأحداث في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسعى إلى دعم تنافسية المنطقة في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

يعتمد على ذكاء الأعمال في استخراج عينات الفحص

تطبيقات أنظمة "ساب" ستساهم في تحسين أداء المصلحة ورفع ايراداتها والربط بين ملفات المكلفين

وقعت مصلحة الزكاة والدخل في مقر الإدارة العامة الرئيسي لمصلحة الزكاة والدخل في الرياض اتفاقية لإستخدام تطبيقات أنظمة «ساب» في الإيرادات الزكوية والضريبية للمصلحة، وبلغت قيمة العقد الموقع حوالي ٥٠ مليون ريال وتستمر مدة سريان العقد إلى ٣٦ شهرا وتنفذ العقد شركة «إنفينيو» وتنطلق المرحلة الأولى من العقد في مايو المقبل.

توقيع العقد جاء في اطار سعي مصلحة الزكاة والدخل لتطوير وتحديث أنظمتها الآلية لإدارة الايرادات الزكوية والضريبية حيث طرحت مؤخراً منافسة عامة على الشركات العالمية المتخصصة في الأنظمة الزكوية والضريبية ، وبناء على المنافسة تم اختيار شركة (انفينيو) لحلول الاعمال التي تطبق أنظمة ساب في إدارة الإيرادات الزكوية والضريبية من أجل تنفيذ مشروع التطوير والتحديث التي تسعى إليه المصلحة لتواكب أحدث وأفضل التطبيقات المستخدمة .

تم توقيع العقد يوم الأثنين ١٤٣٥/١٠/٢٢هـ الموافق ٢٠١٤/٨/١٨م وسط حضور اعلامي لنخبة من الإعلاميين والمدعوين من ممثلي أطراف التعاقد وبحضور سعادة السيد ماركوس ويرلن نائب الرئيس التنفيذي لشركة ساب العالمية للقطاع الحكومي والصناعي والبريدي والذي لبى دعوة المصلحة للزيارة بصفته راعياً من جانب شركة ساب.

وكان حفل التوقيع قد بدأ بكلمة من سعادة نائب المدير العام للعمليات المساندة الأستاذ صالح بن علي العواجي حيث رحب بالحضور نيابة عن إدارة المصلحة وزملائه. وأشار العواجي إلى أهمية هذه الاتفاقية التي تعد البداية الرسمية لانطلاقه المشروع الذي بدأ فعلياً منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر بعد ترسية المناقصة على شركة «انفينيو». وتوقيع العقد يمثل أهمية كبرى لما ينتظر المصلحة من نقلة نوعية في الخدمات الالكترونية فيما يتصل بإدارة الايرادات وتسهيل وتيسير تعامل عموم المكلفين مع المصلحة من خلال بوابتها الالكترونية مع ضمان الارتباط بالأجهزة الحكومية المختلفة لتبادل البيانات اضافة إلى المزايا المتعددة للنظام الجديد في معالجة وظائف التحقق من الايرادات ورفع درجة التزام المكلفين والتقليل من مخاطر التأخر في توريد الزكاة والتهرب الضريبي.

وقال صالح العواجي، نائب مدير مصلحة الزكاة والدخل للعمليات المساندة، إن تلك التطبيقات ستسهم في تحسين أداء المصلحة وعلاقتها بالمكلفين وترفع إيراداتها. وستضيق الخناق على المتأخرين أو المتلاعبين وتكشف عن أي محاولات من بعض المكلفين لإخفاء وارداتهم أو العقود وعقود الباطن أو المبيعات التي لا تذكر .

ستساهم تطبيقات أنظمة «ساب» في الربط بين ملفات المكلفين، واختيار عينات الفحص بمعايير متقدمة جدا. خاصة وأنه يتقدم للمصلحة مئات الآلاف من المكلفين سنويا، ويصعب أو يستحيل فحص كل إقراراتهم الزكوية مهما كان حجم الكادر في المصلحة.

وتعتمد التطبيقات على ذكاء الأعمال في استخراج عينات الفحص التي يظهر من المعايير أن فيها شبهة عدم الإقرار الوافي أو عدم الإدلاء بالبيانات بشكل واف». ويربط النظام بين أي عملية تتم بين طرفين من المكلفين وتظهر أمام الفاحص ، وتكتشف أي حالة تأخر في السداد أو التلاعب أو التهرب.

وأكد العواجي أن المصلحة تسير جادة للارتباط الإلكتروني مع بعض الجهات الحكومية من خلال «يسر» أو خدمات الحكومة الالكترونية لتضييق كثير من الفجوات والثغرات التي كان يعبر منها بعض المتأخرين في أداء الزكاة أو المتلاعبين. وقد انعكس هذا بشكل واضح على إيرادات المصلحة التي كانت متأخرة إلا أنه لا يزال تطوير المصلحة وإجراءاتها وارتباطها بالجهات الحكومية لم يكتمل حتى الآن، بسبب عدم جاهزية بعض الجهات الحكومية إلكترونيا.

وأوضح « العواجي» أن القطاع الخاص على مستوى العالم في تعامله مع الضرائب، ديدنه محاولة الاستفادة من الوقت والتأخير والتهرب من دفع الزكاة أو الضرائب. لكن اللجوء إلى التطبيقات والأنظمة الإلكترونية سيساعد في تحقيق أهداف المصالح الضريبية وتضييق الفجوات والثغرات التي يمكن أن يمضي منها المتلاعبون.

وذكر العواجي أن الإقرارات التي تم إدخالها عن طريق بوابة المصلحة بلغت ١٥٠ ألف إقرار في العام الماضي، وتم تسجيل المنشآت أي ١٠٠ ألف تسجيل منشأة»، وقريباً ستصبح جميع أعمال المصلحة مبنية على أسس إلكترونية تقنية خلال الثلاث السنوات المقبلة.

وحول عمليات التبادل المعلومات الضريبية بين المملكة ودول المنطقة ودول مجموعة العشرين، أشار «العواجي « أن المملكة اجتازت المرحلة الأولى في خدمة الشفافية وتبادل المعلومات، وتنتظر زيارة أعضاء المنتدى لمشاهدة تطبيقها لأنظمة تبادل المعلومات مع الدول الأخرى.

وخلال حفل توقيع العقد ألقى سعادة مدير عام شركة ساب السعودية الأستاذ أحمد الفيفي كلمة نيابة عن شركة ساب العالمية قائلاً نحن فخورون بالمساهمة في هذا المشروع الطموح، كما أننا على ثقة كبيرة بأنه سيحقق نجاحاً منقطع النظير لالتقاء عوامل مهمة أولها القيادة والرؤية لمصلحة الزكاة والدخل بالإضافة إلى الحلول التقنية الفائقة من شركة عالمية مثل إس إيه بي وخبرتنا في تطوير أحدث الحلول البرمجية التي تفوق الأربعين عاماً، والتجربة العملية الكبيرة لشريك مثل «إنفنيو بزنس سوليوشنز».

وأضاف «الفيفي» أنه بفضل من الله تمكنا من أن نكون الشريك الذي حظي بالثقة الكبيرة . فشركة ساب تعد الاكبر في العالم من ناحية انظمة ادارة الموارد أياً كانت هذي الموارد. والشركة يعود تاريخ تأسيسها قبل اربعين عام ولديها تقريباً اكثر من ٢٣٠ الف عميل في مختلف دول العالم وفي السعودية تخدم اكثر من ١٠٠٠ عميل. والقطاع الحكومي تعمل فيه الشركة لأكثر من عشرين عاماً ولديها اكثر من ١٥ الف عميل في بلدان مختلفة وعدد كبير من العملاء في دول مختلفة منها المانيا والمملكة المتحدة واستراليا. ونظرا لأهمية مشروع مصلحة يتواجد معنا السيد ماركوس نائب الرئيس الاول في الشركة للقطاع الحكومي حيث تعد زيارته هذه الزيارة الاولى ولن تكون الاخيرة وسيكون متابعاً بشكل كبير لو احتاج المشروع لأي دعم في أي مرحلة من مراحل المشروع وسيكون السيد ماركوس شخصياً الراعي للمشروع من جانب شركة (ساب) في هذا الجانب ولدينا فريق عمل في السعودية مع شريكنا (انفينيو) وهي شركة محترفة ولديها عدد كبير من المشاريع وأهم عوامل النجاح للمشروع الرعاية الكبيرة من قبل الاستاذ صالح بن علي العواجي وزملائه في المصلحة والذين يقومون بتأمين كل الجوانب الضرورية اللازمة لإنجاح المشروع.

وعلاقة المصلحة بشركة ساب هي علاقة استراتيجية لا تنحصر في هذا المشروع بل هي اكبر من ذلك وسيكون كل الدعم متاح من خلال ساب السعودية وساب على مستوى العالم ممثلة بالسيد ماركوس .

وقام السيد بارتو باتشاياري مدير عام شركة (انفينيو) بالقاء كلمة نيابةً عن شركة انفينيو قائلاً لا يسعنا في شركة (انفينيو) الا ان نُعّبر عن شكرنا وامتنانا العميق لحكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بمصلحة الزكاة و الدخل على الريادة في اتخاذ قرار تطبيق النظام الحديث من ساب لإدارة الضرائب والزكاة واختيار شركة (انفينيو) لتكون شريكاً في التطبيق والدعم. لذا نهنئ المصلحة على هذا القرار التاريخي والذي من شأنه ان يقدم للمملكة العربية السعودية احد احدث الحلول التقنية لإدارة الزكاة والضرائب ولتقديم خدمة متميزة لعقود قادمة.

وأضاف «بارتو» أن النظام المختار عبارة عن مزيج من النظم الرائده في إدارة الدخل و الضرائب من الشركة العالمية و المطور الالماني (ساب) والخبرة البريطانية الطويلة من مستشاري شركة إينفينيو لجعل المملكة جنبا الى جنب في مصاف الدول الكبرى مثل المملكة المتحدة في هذا المجال. إضافة الى ذلك فإن تطبيق هذا النظام سيمكن من تبادل المعلومات الضريبية مع دول العالم الاخرى مثل دول مجموعة العشرين في حال ملاحقة الشركات المتهربة خارجياً.

والشركة ستعمل على وضع جميع خبراتها في نظام إدارة الدخل و الضرائب لتطبيق النظام والانتهاء بمنتج عصري بمساعدة من الشركة الأم (ساب). وفي السنوات القادمة سنحتاج الى العمل بجهد أكبر من الطرفين سواءاً من العاملين في شركة إينفينيو أو من العاملين في المصلحة للخروج بتنفيذ ناجح للنظام.

والنظام سيدعم المملكة العربية السعودية الى ما هو ابعد من الاعتماد على دخل المشتقات النفطية الى مستقبل اقتصادي وتصنيعي متنوع قائم على المعرفة ولتصبح المملكة مثالا يحتذى به في دول المنطقة ودول مجموعة العشرين.

استمر ٣ أيام

المصلحة تشارك في المؤتمر العالمي السنوي لأنظمة «ساب»

شارك سعادة الأستاذ صالح العواجي نائب المدير العام للعمليات المساندة بالمصلحة في المؤتمر العالمي السنوي لأنظمة «ساب» المراد تطبيقها في مشروع تطوير الأنظمة الآلية الزكوية والضريبية للمصلحة من قبل شركة إنفينيو لحلول الأعمال. وبحضور كل من سعادة الأستاذ فهد المعجل مدير عام النظام الآلي المكلف وسعادة الأستاذ سلمان الهدباني المدير الفني للنظام الآلي رئيس الخدمات الإلكترونية، حيث عُقد المؤتمر على مدى ثلاثة أيام من ٥ – ٧ /١٤٣٥/٨هـ في مدينة أورلاندو الأمريكية.

وحفل برنامج المؤتمر بالعديد من الفعاليات والأنشطة التي كان أبرزها العرض العام لتطوير أنظمة «ساب» وقواعد البيانات السريعة (هانا). إضافة إلى اللقاءات مع مسؤولي ساب وعملائهم من كُل قطاع بشكل جماعي وخاص، لمناقشة الخدمة المقدمة والمأمولة بين الأطراف وتبادل الخبرات. وكان هناك تواجد لما يزيد على ٢٠٠ شركة عارضة لمنتجات تستخدم تطبيقات أنظمة ساب في قاعة عرض المنتجات والخدمات.

وعلى هامش المؤتمر التقى سعادة الأستاذ صالح العواجي نائب المدير العام للعمليات المساندة بالمصلحة كبار مسؤولي «ساب» العالمية وأثمر اللقاء بالتزام أعلى سلطة في الشركة للقطاع الحكومي والصناعي متمثلةً في السيد ماركوس ويرلن نائب رئيس «ساب» بالإشراف شخصياً على مشروع تطوير وتحديث الأنظمة الآلية الزكوية والضريبية للمصلحة وحُدد شهر أغسطس موعدا أولياً لزيارته للمصلحة للإشراف والمتابعة والتأكد من سير المشروع وتوفير الدعم الكافي.

٢٢ مليار ريال في إيداعات الضمان الاجتماعي من «الزكاة»

اختتم برنامج أعمال ملتقى الضمان الاجتماعي الثامن أعماله في العاصمة المقدسة تحت عنوان: (الضمان الاجتماعي الشمولي)، بالعديد من التوصيات وأوراق العمل التي شارك في تقديمها جهات حكومية مختلفة وحظي الملتقى برعاية الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية.

وشهدت جلسة (المهجورات) التي قدمها أحمد العمري وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للمعاشات والمساعدات مساء الأربعاء بياناً شاملاً عن برنامج دعم الأسر المهجورة. ومعنى الهجران الذي يشمل هجر عائل الأسرة سواء الزوجة والأبناء أو الأبناء فقط وعدم النفقة عليهم، وآلية دعم الأسر المهجورة وفق أنظمة الضمان الاجتماعي التي تتمثل في إقرار ذوي العصبة.

وقدم الدكتور موسى العويس مدير إدارة التوعية والإعلام في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورقة عمل حملت عنوان (مجالات التوعية والتثقيف في حماية النزاهة ومكافحة الفساد) أوضح من خلالها أن منطلقات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ليست مسؤولية الهيئة فقط، وإنما مسؤولية جميع الجهات والمواطنين كافة. واستعرض المنطلقات الرئيسة ومنها المنطلق الديني والاجتماعي والوطني. وناقش «العويس» وسائل الاستراتيجية فيما يتصل بآلية مباشرة مهامها والنهوض بواجباتها مثل تلقي البلاغات ورصد النشر الإعلامي والبحث والتحري ونحوه.

وضمن برنامج أوراق عمل ملتقى الضمان الشمولي الذي احتضنته جامعة أم القرى شارك الدكتور عبد الله الشهري محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بورقة عمل تحت عنوان (تجربة هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء) أشار فيها إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين لسداد مديونيات مستفيدي الضمان بعد رفع الهيئة خطابا للديوان الملكي بذلك، حيث أمر بتحويل ٨٣ مليون ريال في حساب الشركة. وقطعت الهيئة شوطاً في تسجيل بيانات مستفيدي الضمان الاجتماعي لإعفائهم من سداد فواتير الكهرباء.

وأكد «الشهري» نجاحهم بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الانتهاء من حصر وتسجيل بيانات المقيدين في الضمان الاجتماعي في المنطقة الشمالية بنسبة ١٠٠ في المائة واقتراب تسجيل باقي مستفيدي الضمان في مناطق المملكة الأخرى حيث تصل النسبة إلى ٤٠ في المائة على مستوى المملكة. متمنياً من «الشؤون الاجتماعية» سرعة الرفع ببياناتهم ليتم إعفاؤهم من سداد الفواتير.

بحضور معالي وزير المالية د. إبراهيم العساف

وضع حجر أساس مدينة الملك عبد اللّه للحجاج

المشروع يوفر ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة كحد أدنى

وضع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة رئيس هيئة تطوير المدينة المنورة حجر أساس مشروع مدينة الملك عبد الله للحجاج بحضور معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف ومعالي وزير الحج الدكتور بندر حجار. والمشروع تنفذه شركة دار الهجرة المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة بوزارة المالية.

ويعد واحدا من مجموعة كبيرة من المشاريع المقترحة لتطوير المدينة المنورة وتعويض المنشآت التي أزيلت من موقعها بعد دخولها في مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للتوسعة الكبرى للمسجد النبوي الشريف وساحاته والعناصر المرتبطة بها، التي تهدف إلى دعم أهميتها كمقصد للزوار الذين يفدون إليها لزيارة المسجد النبوي والسلام على خاتم النبيين.

تبلغ مساحة مشروع مدينة الملك عبد الله للحجاج نحو مليون وستمائة ألف متر مربع ويقع على بعد ثلاثة كيلو مترات جنوب غربي المسجد النبوي الشريف، ويبعد نحو ثلاثة كيلو مترات من الميقات، ونحو ٩٠٠ متر من مسجد قباء.

يضم المشروع نحو ١٠٠ برج إداري وسكني ويتسع عند اكتماله لما يزيد على ١٢٠٠٠٠ نزيل موزعين على ٤٠٠٠٠ غرفة من درجة الأربع والخمس نجوم، مصنفة إلى غرف نموذجية للضيوف. وتصل القدرة الاستيعابية للغرفة الواحدة فيها إلى ثلاثة أسرّة، كما تشمل غرفا وأجنحة لرجال الأعمال، ويحتوي كل فندق على صالة واسعة للاستقبال وصالات للانتظار بطابع معماري فريد، بجانب المطاعم، والمقاهي ومراكز الأعمال لتلبية حاجات جميع النزلاء. وزودت الفنادق بأعداد من المصاعد لتأمين حركة انتقال عمودي سريع تلبي حاجات النزلاء في الوصول إلى الدور الأرضي لتأدية الصلوات في أوقاتها. ويشتمل المشروع على مبنى لوزارة الحج ولجنة الحج المركزية بالمدينة المنورة المطل على طريق الهجرة إضافة إلى المكاتب الإدارية لبعثات الحج والمؤسسة الأهلية للأدلاء، ومؤسسات الطوافة، والنقابة العامة

للسيارات، ووكالة السفر والسياحة، والبعثات الطبية.
تصل القدرة الاستيعابية للمكاتب مجتمعة إلى نحو ٣١٠٠٠ موظف، وتم تخصيص الأدوار السفلية لمواقف السيارات إضافة إلى الخدمات الإلكتروميكانيكية، وتم تصميم المسجد الكبير في الناحية الجنوبية الشرقية من المشروع ليتسع لنحو ١٥٠٠٠ مصل، ومستشفى في الناحية الغربية تصل قدرته الاستيعابية إلى نحو ٤٠٠ سرير يخدم المشروع والمناطق المجاورة. علاوة على مطابخ ومغاسل مركزية تقدم خدماتها داخل المشروع. إضافة إلى محطة لنقل الأمتعة تمكن الحاج والزائر من تسليم أمتعته وتسلمها في بلده مباشرة.
يتوسط المشروع محطة نقل مركزية ومركز تجاري وتتميز هذه المنطقة بسهولة الوصول إليها، وتؤمن المحطة النقل لنحو ٨٤٠٠٠ حاج من وإلى المسجد النبوي الشريف بواسطة محطة مترو ذات مسار مرتفع وحافلات ترددية. أما الحافلات المحلية فتقتصر خدماتها داخل حدود المشروع لتؤمن نقل الحجاج من الفنادق التي يقيمون فيها إلى محطة المترو. وترتبط المحطة بالمركز التجاري مباشرة مما يسهل الوصول إليه، ويتألف هذا المركز من ثلاثة أدوار تمتد على مساحة ٧١٠٠٠ متر مربع، روعيت فيه المعايير البيئية من أسقف تسمح بدخول الضوء الطبيعي بشكل مدروس يضفي جمالا على الموقع، إلى جانب ساحات مكشوفة ومساحات خضراء مفتوحة.
تصل تكلفة مشروع مدينة الملك عبد الله للحجاج إلى ٦٠ مليار ريال ويشارك القطاع الخاص فيها بنسبة ٢٠ في المائة، والمشروع سيوفر ما لا يقل عن ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، كما أن هذه المشروعات مجتمعة ستحول المنطقة إلى بيئة جاذبة.
مشروع مدينة الملك عبد الله للحجاج يعد نقلة نوعية في الخدمات التي ستقدم لضيوف الرحمن وزوار الحرمين من خلال مدينة متكاملة مصممة وفقاً لأحدث وأرقى المستويات، وتحتوي على محطة قطارات تربط بين كل من المسجد النبوي ومسجد قباء والميقات مع محطة نقل الأمتعة ومنطقة أسواق ومطاعم ومكاتب إدارية ومباني بعثات الحجاج والبعثات الطبية وخدمات رئيسة مثل المطابخ والمغاسل، إضافة إلى مسجد ضخم وعدد من المساجد الصغيرة في مواقع متفرقة إضافة إلى ١٠٠ برج سكني متوسطة الأدوار ما بين ٣٠ دورا وأقل ومستشفى سعة ٤٠٠ سرير.
وسيخصص جزء من المشروع للأهالي على شكل مجمعات سكنية (نظام شقق) وهو المنطقة الواقعة على طريق الهجرة مقابل مخطط الأمير نايف.
وأكد محمد بن عبد الرحمن البيجاوي مدير فرع وزارة الحج ومدير المشروع، أن مشروع مدينة الملك عبد الله للحجاج سيكون نقلة نوعية في المنطقة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لتوفير جميع سبل الراحة لزوار المدينة المنورة من معتمرين وضيوف الرحمن، والمشروع ستتوافر فيه جميع المرافق والخدمات واحتياجات الحجاج والزوار من خدمات وسيسهم في رفع الطاقة الاستيعابية للمدينة المنورة.
والمشروع امتداد لسلسلة كبيرة من الخدمات التي يتم تقديمها وفق رؤية محددة واستراتيجية تهدف إلى توفير جميع الخدمات وبأفضل الإمكانات خاصة بعد توسيع مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي والمشاريع الحالية في المنطقة المركزية ومشروع توسعة المسجد النبوي الشريف وإزالة عدد كبير من الفنادق، فالمشروع يتناسب مع المتغيرات الحالية والقادمة كافة في استيعاب أعداد الحجاج والزوار في المدينة المنورة.
وأوضح المهندس زهير كاتب مدير عام إدارة الطرق والنقل في المدينة المنورة أن المشروع سيكون نقلة نوعية في المنطقة، خاصة أن المدينة ستكون مشيدة وفق أحدث الأسس الهندسية التي تتناسب مع مكانة مدينة المصطفى ـ عليه الصلاة والسلام.
والمنطقة تشهد جملة من المشاريع في الطرق وطريق الهجرة الذي يجرى تنفيذ الأعمال فيه حاليا سيسهل عملية نقل الحجاج والزوار إلى مدينة الملك عبد الله للحجاج، المشروع الذي يحظى بعناية خاصة واهتمام خادم الحرمين الشريفين ليتواكب مع جملة المشاريع التي تشهدها المنطقة.
والمشاريع سيكون لها مردود اجتماعي وحضاري ومادي، وسيسهم في إيجاد البيئة الجاذبة والمميزة التي تساعد الزائر الكريم على تأدية فريضة الحج والعمرة وفق خدمات متكاملة.
وأشار الدكتور محمد فرج الخطراوي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في المدينة المنورة إلى أن مشروع مدينة الملك عبد الله يعد نقلة اقتصادية كبيرة في المنطقة، خاصة أنه سيعمل على فتح مجال الاستثمار أمام المستثمرين بإيجاد فرص استثمارية أثناء الإنشاء وبعد التنفيذ، وسيكون له مردود استثماري كبير على اقتصاديات المدينة، وسيسهم وبشكل كبير في تخفيف الضغط الذي تشهده المنطقة المركزية الحالية من خلال توفير الوحدات السكنية والخدمات اللازمة لجميع زوار المدينة، وسيدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتجارية، وتوفير الكثير من الخدمات التي يحتاج إليها الزائر في موقع واحد تتوافر فيه جميع الخدمات وبجودة عالية.
في حين يرى عبد الغني بن حماد الأنصاري نائب رئيس المجلس البلدي بالمدينة المنورة وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في المدينة المنورة أن المشروع يأتي كحل سحري للوضع الحالي للفنادق المحيطة بالمنطقة المركزية التي لا تتناسب مع النمو السكاني على المستويين الداخلي والخارجي والزيادة الهائلة للزوار التي تصل إلى ثلاثة ملايين في وقت الزيارة فقط، وسيوفر ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة كحد أدنى. وستتحول تلك المشروعات إلى بيئة جاذبة للشباب لبدء حياتهم العملية والوظيفية في المدينة المنورة.

تنظمها إدارة التطوير والبحوث سنوياً

انطلاق الورش المتخصصة في جدة

بمشاركة موظفي الماليات انطلقت ورشة العمل الأولى عن خدمات المكلفين بفرع مصلحة الزكاة والدخل في جدة، والورش تنظمها إدارة التطوير والبحوث بشكل سنوي في الإدارة العامة والفروع الرئيسة لمصلحة الزكاة والدخل ويقوم بتقديمها نخبة من مسؤولي وموظفي المصلحة من أصحاب الخبرة.

افتتح الورشة سعادة الأستاذ أحمد بن عبيد الطائفي مدير عام فرع مصلحة الزكاة والدخل في جدة وألقى كلمة رحب خلالها بالحضور وأكد حرص سعادة مدير عام المصلحة على نجاح هذه الورش وحث الحضور على الاستفادة من الورشة في تطوير الأداء الذي ينعكس إيجاباً في تقديم خدمة مميزة للمكلفين. وختم كلمته بالحديث عن أخلاقيات المهنة والقيم السلوكية في أداء العمل.

قام بتقديم الورشة كل من الأستاذ علي الدغماني مدير خدمات المكلفين من الإدارة العامة والأستاذ علي هندي مدير خدمات المكلفين بفرع جدة. واشتملت محاور الورشة على: (تحديد الغرض من تقديم الخدمات للمكلفين ولغيرهم الخاضعين لالتزامات، وتعامل موظفي خدمات المكلفين مع البيانات التي ترد عبر البوابة الالكترونية ومشكلات التسجيل وتتضمن: البوابة الإلكترونية للمصلحة، الأقرارات الإلكترونية، تقديم المكلفين عن طريق البوابة، مهام الموظفين بعد تقديم الأقرارات الإلكترونية، مهام موظفي خدمات المكلفين).

استكمالاً لسلسلة من الورش

جدة تستضيف ورشة العمل الثانية عن النظام الضريبي وجباية الزكاة

أقامت المصلحة ورشة العمل الثانية عن النظام الضريبي وجبابة الزكاة بفرع المصلحة بجدة. وقدمها كل من سعادة الأستاذ منصور المحيا مدير عام البرامج والمتابعة بالإدارة العامة والأستاذ تركي مصعود السهلي والأستاذ ناهر الأنصاري من فرع جدة.

وتعد الورشة استكمالا لسلسلة من الورش التي ستتم في الفترة المقبلة بمشيئة الله وقد اشتملت محاور الورشة على: (أحكام ومواد النظام الضريبي والزكوي، واللوائح التنفيذية وعرض الأمثلة والتمارين، وفقرة التثقيف الشرعي للزكاة (الإدارة القانونية).

ومن منطلق حرص المصلحة على رفع مستوى الأداء المهني لموظفيها تقوم إدارة التطوير والبحوث سنويا بتنظيم ورش عمل في الإدارة العامة والفروع الرئيسة للمصلحة ويقوم بتقديمها نخبة من مسؤولي وموظفي المصلحة من أصحاب الخبرة في هذا المجال.

فرع جدة ينظم ورشتي العمل الرابعة والخامسة للفحص والتحصيل

في إطار سلسلة ورش العمل المتخصصة للمحاسبين والمحاسبات وبمشاركة موظفي الماليات أقيمت ورشتا العمل الرابعة والخامسة عن الفحص والتحصيل في فرع المصلحة في جدة.

ومن منطلق حرص المصلحة على رفع مستوى الأداء المهني لموظفيها تقوم إدارة التطوير والبحوث في الإدارة العامة سنوياً بتنظيم ورش عمل في الإدارة العامة والفروع الرئيسة للمصلحة ويقوم بتقديمها نخبة من مسؤولي وموظفي المصلحة من أصحاب الخبرة في هذا المجال.

وقدم هذه الورشة كل من الأستاذ حبيب ناصر الحبيب والأستاذ عبد الرحمن الغامدي من فرع جدة، وتعتبر هذه الورشة استكمالاً لسلسلة من الورش المتخصصة خلال عام ١٤٣٥هـ وقد اشتملت محاور الورشة على: (فحص الحسابات، فحص المكلفين الذين لم يقدموا حسابات نظامية، الفحص التقديري، كيفية الفحص الميداني، كتابة تقارير الفحص، شرح التحصيل، المهام والحلول والمشاكل التي تواجه إدارة التحصيل، استراتيجيات التحصيل، الدليل التنظيمي لإدارة التحصيل والإدارات المرتبطة بها، بعض مواد النظام الضريبي الصادرة بشأن التحصيل، اللائحة التنفيذية، والإفراجات عن العقود، إجراءات متابعة التقسيط، إجراءات تحصيل المتأخرات).

حضر الورش ٤١ مستفيداً من فروع كل من: جدة ومكة المكرمة والطائف وأبها والمدينة المنورة وتبوك والباحة ونجران وجازان وعدد من الماليات وعدد من منسوبات القسم النسوي في الفروع.

قدمها «الدغماني» و» البوحمود»

انطلاق المرحلة الثالثة من الورش المتخصصة بالدمام

تحت إشراف إدارة التطوير والبحوث بالإدارة العامة انطلقت أولى ورش العمل المتخصصة للمحاسبين والمحاسبات (المرحلة الثالثة) بفرع مصلحة الزكاة والدخل بمدينة الدمام مؤخراً وبمشاركة كل من فرع المصلحة بمدينة الدمام وفرع المصلحة بمحافظة الأحساء وعدد من الماليات .وشملت الورشة عدة موضوعات مهمه كتحديد الغرض من تقديم الخدمات للمكلفين ولغيرهم من الخاضعين للالتزامات . وتعامل موظفي خدمات المكلفين مع البيانات التي ترد عبر البوابة الالكترونية ومشاكل التسجيل التي تشمل:

-البوابة الالكترونية للمصلحة.

- الاقرارات الالكترونية.

- تقديم المكلفين عن طريق البوابة.

- مهام الموظفين بعد تقديم الاقرارات الالكترونية.

-مهام موظفي خدمات المكلفين.

وقدم الورشة كل من الاستاذ علي الدغماني مدير خدمات المكلفين من الادارة العامة والاستاذ عيسى البوحمود من فرع الدمام.

ويلي هذه الورش ستة ورش متخصصة في النظام الضريبي وجباية الزكاة، وتحديد الوعاء الزكوي والضريبي، و الفحص والتحصيل، ومعالجة الاعتراض والاستئناف، وأحكام الاتفاقيات الدولية. ويقدمها مجموعة من المختصين من الإدارة العامة وفرع الدمام.

وتحرص المصلحة على تنظيم مثل هذا النوع من الورش بشكل سنوي من أجل اطلاع منسوبيها على المستجدات في مجال العمل من أجل تقديم خدماتها بشكل افضل والاطلاع على الخبرات والتجارب العملية والاستفادة منها للتسهيل على المكلفين.

تحت رعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية

المصلحة تشارك في الملتقى الثامن لمديري ومديرات مكاتب ووحدات الضمان الاجتماعي

تحت رعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية الملتقى الثامن ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي تحت شعار (الضمان الاجتماعي الشمولي) في قاعة الملك عبد العزيز في جامعة أم القرى في مكة المكرمة يومي ٢٩ و٣٠ رجب ١٤٣٥هـ بمشاركة المصلحة في الملتقى بورقة عمل لفرع المصلحة في مكة المكرمة.

افتتح الملتقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية وجاءت مشاركة المصلحة بورقة العمل في اليوم الثاني من الملتقى وقد استهل اليوم الثاني بكلمة ترحيبية من سعادة الدكتور محمد بن عبد الله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي العقلا، رحب فيها بالمشاركين والمشاركات وضيوف الملتقى.

وعقب الكلمة الترحيبية ألقى سعادة الأستاذ عبد الله بن حوتان النفيعي مدير عام فرع المصلحة في مكة المكرمة ورقة المصلحة التي أشار فيها إلى تعريف الزكاة وفوائدها والأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها، وتطرق إلى نشأة مصلحة الزكاة والدخل وأهدافها ومهامها، وأوضح كيفية جباية الزكاة آلياً سواء عن طريق تقديم إقرار رقم (٢) حسابات أو إقرار رقم (٥) تقديري، ثم ألمح إلى الشراكة الفاعلة بين المصلحة وبين وكالة الضمان الاجتماعي من خلال تنامي حجم الإيرادات التي حققتها المصلحة من الزكاة حيث بلغت في السنة السابقة أكثر من ١٢ مليار ريال والتي تم توريدها مباشرة لمؤسسة النقد في حساب وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي. وعقب الكلمة طرح عدد من الأسئلة من المشاركين والحضور على مدير عام فرع المصلحة في مكة المكرمة فيما يتعلق بدور المصلحة وآلية العمل في تحقيق إيرادات الزكاة، وأجاب عن جميع الأسئلة، وختم حديثه بتقديم الشكر لسعادة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي وللمشاركين والحضور على إتاحة الفرصة لإبراز دور المصلحة ومدى مشاركتها في تحصيل إيرادات الزكاة وتوريدها بالكامل لصالح وكالة الضمان الاجتماعي التي بدورها تقوم بتوزيعها على مستحقيها.

لأرشفة ملفات المكلفين

إطلاق باكورة الأرشفة الإلكترونية بالفروع الرئيسة

بحضور سعادة الأستاذ إبراهيم الحناكي مدير عام تقنية المعلومات ورئيس اللجنة الإشرافية لنظام إدارة المحتوى الشامل، الذي قام بزيارة تفقدية لفرع المصلحة بجدة للوقوف على الاستعدادات الجارية لتطبيق ونشر نظام الأرشفة الإلكترونية، لأرشفة ملفات المكلفين وتطبيق الأرشفة في أقسام الفرع.

وتم خلال الزيارة عقد ورشة عمل مصغرة مع سعادة الأستاذ أحمد الطائفي مدير عام فرع جدة و الأستاذ عبد الله الحميدي مدير الأرشفة الإلكترونية و الأستاذ محمد آل زمانان مدير الشؤون الإدارية بالفرع، ورؤساء الأقسام بالفرع.

شهد الاجتماع بحث خطة التطبيق وآلية العمل، وتم وضع خطة العمل أثناء التطبيق وما بعد الأرشفة، وبعد ذلك تمت زيارة مركز الأرشفة الإلكترونية الذي تم تجهيزه أخيرا بالفرع لهذا الغرض وكذلك المراكز الفرعية لمدخلات النظام.

وأوضح الأستاذ عبد الله الحميدي، مدير الأرشفة أنه تمت عملية التطبيق والتدشين لنظام الأرشفة الإلكترونية بالفرع على مراحل بدأت، بقسم الاتصالات الإدارية، وسكرتارية مدير الفرع، وقسم الشؤون الإدارية الذي يسير العمل بها بشكل جيد ومناسب ولم تواجهها أي معوقات، وأخذت بعد ذلك المقترحات من الزملاء بهذه الأقسام لدراستها والاستفادة منها لتطوير نظام الأرشفة الإلكترونية.

وفي المرحلة التالية بعد اكتمال تجهيز صالة كبيرة كورشة عمل تكون نواة للبدء في تدريب منسوبي الفرع وتطبيق أرشفة ملفات المكلفين الورقية التي سوف تبدأ بأرشيف الحسابات ومن ثم أرشيف التقديري وعمل التدريب على عينات من الملفات الورقية.

وفي المرحلة التالية بعد اكتمال تجهيز صالة كبيرة كورشة عمل تكون نواة لبدء تدريب منسوبي الفرع وتطبيق أرشفة ملفات المكلفين الورقية التي سوف تبدأ بأرشيف الحسابات ومن ثم أرشيف التقديري وتم عمل التدريب على عينات من الملفات الورقية وتم تشكيل ثلاثة فرق عمل تتولى (استخراج الملفات وفق التقرير المعد مسبقا بمواقع الملفات وتجهيزها ومن ثم تحال لفريق المحاسبين لفحص المستندات وتنظيمها وفق السنوات، وبعدها تحال لفريق المدخلين، ثم تعاد لفريق التجهيز للتأكد من سلامة كامل المستندات وإكمال عملية الاسترجاع للأرشيف وفق التقرير المعد لذلك). وسوف تتم الاستفادة من هذه الخطة وتجربة التطبيق بفرع جدة للفروع الأخرى الرئيسة كالرياض والدمام.

وفي ختام الزيارة قدم سعادة مدير عام تقنية المعلومات شكره وتقديره لسعادة المدير العام وكذلك سعادة النائب والمشرف العام على التعاملات الإلكترونية، لما يقدمونه من دعم معنوي وكذلك من توفير أفضل أجهزة الحاسب الآلي وكذلك أجود أجهزة الماسح الضوئي المتطورة التي سوف تساعد على دقة وجودة البيانات المدخلة بنظام الأرشفة الإلكترونية التي سوف تسهم مستقبلا في التسهيل بسرعة إنهاء أوضاع المكلفين وسهولة الوصول إلى ملفات المكلفين إلكترونيا التي سوف تكون مكملة لأنظمة البوابة الإلكترونية والانتقال للتعامل الفوري والإلكتروني، والاستغناء عن التعاملات الورقية كما قدم الحناكي شكره لسعادة رئيس لجنة الوثائق والمحفوظات الأستاذ محمد الحسن على متابعته لخطة التطبيق بالفرع وتوجيهاته وحرصه على أن تكون أرشفة ملفات المكلفين تظهر بالشكل اللائق والمناسب.

من جهة أخرى، نوه سعادة الأستاذ أحمد الطائفي مدير عام فرع جدة بهذه الخطوة التي تعد إضافة جديدة إلى منظومة التعاملات الإلكترونية في المصلحة وشكر في الوقت نفسه جميع القائمين على هذا العمل.

طبّق النظام في ماليات الرس وبيشة والخرج وحفر الباطن

تطبيق النظام الآلي في فروع ومكاتب الماليات

بناءً على توجيهات سعادة مدير عام المصلحة وبالتنسيق مع المختصين في وزارة المالية وبمتابعة من سعادة الأستاذ منصور بن محمد المحيا مدير عام إدارة البرامج والمتابعة فقد تم البدء في تطبيق النظام الآلي لمصلحة الزكاة والدخل في فروع ومكاتب وزارة المالية لتطبيق النظام الآلي بنجاح في كل من ماليات الرس وبيشة والخرج وحفر الباطن. ويتم حالياً تطبيق النظام الآلي للمرحلة الثانية لعدد (١٢) مالية حيث تم التطبيق الفعلي في الماليات التالية (وادي الدواسر - الدوادمي - ينبع - عفيف - المجمعة - ظهران الجنوب - شقراء) على أن تستكمل هذه المرحلة بتطبيق النظام الآلي في كل من مالية (صامطة - محايل عسير - رفحا - الأفلاج - الزلفي) مطلع الأسبوع القادم، وارتفع عدد الماليات التي يتم فيها تطبيق النظام الآلي للمصلحة إلى (١٦) مالية.

وأوضح سعادة الأستاذ علي عبد الله الدغماني مدير إدارة خدمات المكلفين أنه وبتضافر الجهود بين المصلحة ووزارة المالية ممثلة في إدارة الفروع، فإن تطبيق النظام يسير بشكل جيد، وسوف يُسهل إنهاء إجراءات المكلفين أولاً بأول من قبل موظفي المالية.

لنشر ثقافة أمن المعلومات

"تقنية المعلومات" تنفذ الندوة التوعوية الأولى لأمن المعلومات

لنشر ثقافة أمن المعلومات بالمصلحة نفذت الإدارة العامة لتقنية المعلومات ممثلة في إدارة وحدة أمن المعلومات أول ندوة توعوية خاصه بمنسوبي تقنية المعلومات وحضر الندوة أكثر من ٣٠ متخصصاً في مجال التقنية.

وأكد الأستاذ إبراهيم بن صالح الحناكي مدير عام تقنية المعلومات بالمصلحة أهمية أمن المعلومات وأن المستقبل سيكون لها. وشكر الأستاذ إبراهيم بن صالح الحناكي مدير عام تقنية المعلومات سعادة مدير عام المصلحة والنواب على دعمهم المستمر للرقي بأعمال المصلحة إلى أفضل المستويات.

تعد الندوة واحدة من سلسلة ندوات ستقوم إدارة أمن المعلومات بتنفيذها قريباً - إن شاء الله - حيث ستركز الندوات القادمة على نشر ثقافة وأهمية أمن المعلومات للإدارة العليا بالمصلحة ومديري العموم. كما أنه ستكون هناك مجموعة ندوات أخرى ستخصص لجميع موظفي المصلحة (المستخدمين) بالإدارة العامة وسيتم زيارة الفروع لنشر ثقافة أمن المعلومات والتأكيد على أهميتها والمخاطر التي تنتج في حالة التقصير أو عدم تنفيذ بعض الإجراءات والسياسات الأمنية وتأثير ذلك في بيئة الحاسب الآلي في المنشأة، فالتوعية أحد العوامل الرئيسة اللازم تطبيقها في مشروع أمن المعلومات الذي بدأ تنفيذه من تاريخ ١٤٣٥/٤/٣٠هـ ويستمر لمدة عام كامل بهدف وضع السياسات والإجراءات والمعايير اللازمة في مجال أمن المعلومات لحماية أجهزة وبيانات أعمال المصلحة من أي اختراقات بهدف تدميرها أو إساءة استخدامها.

أوجه التعاون الاقتصادي العربي – الآسيوي .. وأذربيجان

لا بد من تطوير العلاقات الاقتصادية وإيجاد قاعدة للمعلومات عن مجالات وفرص الاستثمار المتاحة وتوقيع اتفاقيات لتنشيط التعاملات والتبادلات التجارية

طلعت زكي حافظ
الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية
عضو لجنة الاستثمار والأوراق المالية بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض

احتضنت العاصمة الرياض فعاليات أعمال الدورة الأولى لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار (مايو) من العام الجاري.

هَدف المنتدى إلى تنمية وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، ضمن إطار مؤسسي، بغية الوصول إلى بناء شراكة تشمل جميع مجالات التعاون الاقتصادي الممكنة، بما في ذلك مجالات التعليم والطاقة والثقافة والصحة والتكنولوجيا.

وما يعزز من إمكانية إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مستقبلية جيدة بين دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان والوطن العربي، الدلالات التاريخية التي تؤكد وجود نقاط التقاء عدة بين هاتين الكتلتين، التي يتوقع لها أن تمهد الطريق أمام تطوير تلك العلاقات على كل الأصعدة والمستويات، ولا سيما في ظل وجود موروث حضاري وتاريخي كبير يعود إلى قرون عدة، الذي أشار إليه الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، في كلمته التي ألقاها أمام المشاركين في المنتدى، عندما عاد بالماضي إلى الوراء وتحدث عما شهده طريق الحرير من التواصل والتلاقي بين ثقافتنا وثقافات تلك الدول، مستشهداً في ذلك بالقوافل التجارية، التي أسهمت في بلورة الحضارة الإنسانية آنذاك عن طريق علماء الفقه والحديث من أمثال البخاري والسمرقندي والنسائي، وعلماء الطب والفلك والرياضيات على شاكلة ابن سيناء والفارابي والبيروني والخوارزمي وغيرهم من العلماء والمفكرين. وأشار في الوقت ذاته إلى أن تداعيات الزمن وانحسار عوامل الاتصال والترابط لأسباب مختلفة، أسهمت في التباعد فيما بيننا وبينهم وأزالت ما كان يربطنا من جسور وما كان يجمعنا من وشائج، مؤكداً ضرورة التجمع اليوم، وضع أهداف واضحة وغايات محددة يتعين التركيز عليها وبلوغها وتهيئة كل السبل المتاحة لتحقيقها.

إعلان الرياض هو الآخر، جاء ليؤكد أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، وإقامة شراكة بين الطرفين للمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة، ولا سيما أن هناك آفاق تعاون اقتصادي واسعة ومزايا عديدة تتمتع بها جمهوريات آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، بدءاً من مواردها الطبيعية الغنية، وصولاً إلى الفرص الاستثمارية الواعدة المتمثلة في إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة والصناعات البتروكيماوية والتعدين والسياحة وغيرها.

ومن هذا المنطلق أكد بيان الرياض أهمية توسيع نطاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وإيجاد مناخ مناسب لجذب رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين، ودراسة العوائق التي تواجه انسيابية تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، والعمل على إزالتها، بما في ذلك إبرام اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي، إضافة إلى ضرورة تعزيز وتوثيق التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، والطاقة النووية للاستخدامات السلمية، والتجارة، والنقل، ووسائل الاتصالات الجديدة، والبيئة، والتنمية المستدامة، والزراعة، وبناء القدرات والتدريب، والسياحة، والإحصاءات وقواعد البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، والصناعة، والبحث العلمي، وفتح آفاق لتمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المشتركة. ولم يغفل البيان أهمية العمل على تعزيز وتطوير قطاعات النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، والتعاون في إطار «الاقتصاد

> تؤكد الدلالات التاريخية وجود نقاط التقاء عدة بين دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان والوطن العربي ويتوقع أن تمهد الطريق أمام تطوير العلاقات على كل الأصعدة والمستويات.

> طريق الحرير أسهم في التواصل والتلاقي بين ثقافتنا وثقافات دول آسيا الوسطى وبلورة الحضارة الإنسانية.

> هناك آفاق تعاون اقتصادي واسعة ومزايا عديدة تتمتع بها جمهوريات آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان بدءًا من مواردها الطبيعية الغنية وصولاً إلى الفرص الاستثمارية الواعدة لإنتاج الغذاء وتوليد الطاقة والصناعات البتروكيماوية والتعدين والسياحة.

الأخضر» بما في ذلك قضايا البيئة والزراعة والطاقة، ولا سيما في ظل الإمكانات المتاحة في آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان والدول العربية كمصدر واعد للكهرباء والمنتجات الصديقة للبيئة والمنتجات الزراعية والموارد الغذائية.

ولإعادة الحيوية إلى العلاقات العربية مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، فإن الأمر يتطلب برمجة التوصيات والقرارات التي تمخض عنها إعلان الرياض وتحويلها إلى خطة عمل قيد التنفيذ، بحيث يوضح من خلالها الأولويات والمسؤوليات والأدوار المنوطة بأصحاب العلاقة، بما في ذلك وضع برنامج لإزالة المعوقات والصعوبات، التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين في تلك الدول، التي من بينها – على سبيل المثال لا الحصر، ضعف وتواضع وسائل النقل التي تربط بين الدول العربية وتلك الدول، ما يفرض الحاجة إلى ضرورة تفعيل وسائل نقل مثل خطوط الطيران وسكك الحديد بين الكتلتين لتيسير وتنشيط حركة تنقل البضائع والاستثمار. كما أنه من المهم جداً إنشاء كيانات اقتصادية مشتركة بين الكتلتين، تجمع بين القطاعين العام والخاص في الكتلتين، بحيث تكون بمثابة المحرك الرئيس في البدايات للاستثمارات المشتركة وتبني تنفيذ المبادرات والبرامج، التي من شأنها، كما يقولون، تحريك المياه الراكدة. كما أن الأمر يتطلب أن يكون لمجالس الأعمال في الدول العربية وتلك الدول بما في ذلك الغرف التجارية ومجالس الغرف، أدوار مهمة في إحداث التغيير المنشود في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الكتلتين، وبالذات فيما يتعلق باستكشاف بما في ذلك البحث عن الفرص الواعدة في المجالات كافة، مثل الصناعة والطاقة والغاز والزراعة والسياحة والمصارف والصحة وغيرها من المجالات. كما أن الأمر يتطلب أن يكون لمؤسسات ضمان الاستثمار دور مهم وحيوي في المرحلة المقبلة، بتوفير الضمانات اللازمة للاستثمار في تلك الدول، إضافة إلى الاستفادة من تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تطوير المشاريع التنموية في البلدان التي قام البنك بالمساهمة في تطويرها عن طريق منح التمويل ومتابعة تنفيذ المشاريع.

أخيراً وليس آخرا، إن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الوطن العربي ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، يتطلب العمل على إيجاد قاعدة للمعلومات عن مجالات وفرص الاستثمار المتاحة في تلك الدول وكيفية الاستفادة منها، إضافة إلى ضرورة التوقيع على اتفاقيات من شأنها تنشيط التعاملات والتبادلات التجارية بين الدول العربية وتلك الدول، التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي وأخرى لحماية الاستثمارات. كما أنه يعول على سفارات الدول العربية في تلك الدول أن يكون لها دور فاعل ومهم في تذليل العقبات القائمة وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الكتلتين خلال الفترة المقبلة.

مدير عام فرع مصلحة الزكاة والدخل بنجران:

إيقاف التسهيلات لكافة معاملات الجهات الحكومية للمكلفين المتأخرين في السداد وتطبيق إجراءات الدفع الإلزامي عليهم.

حوار: مجلة «الزكاة والدخل»

فرع نجران من أحدث فروع مصلحة الزكاة والدخل التي تم افتتاحها أخيرا وقام بافتتاح الفرع الأستاذ إبراهيم بن محمد المفلح مدير عام مصلحة الزكاة والدخل، وافتتاح فرع المصلحة الجديد جاء لتحقيق عدد من الأهداف منها، توسع المصلحة في إنشاء الفروع للتسهيل على المواطنين من المكلفين ولإتاحة الفرصة لهم بإنجاز أعمالهم التي تحتاج إلى مراجعة المصلحة، ولن يتحقق لهم ذلك إلا بافتتاح فروع قريبة من مقر إقاماتهم.

على هامش افتتاح فرع المصلحة الجديد في نجران استضافت الغرفة التجارية بنجران مدير عام المصلحة ورجال الأعمال بالمنطقة، وتم خلال اللقاء التطرق لمهام المصلحة المنوطة بها والخدمات التي تقدمها بالإضافة إلى توضيح مراحل التطوير والتحديث التي تمر بها المصلحة. والخدمات التي سيقدمها فرع المصلحة في نجران من خدمات لقطاع الأعمال بالمنطقة والمواطنين.

توسعت المصلحة بشكل كبير في تقديم حزمة من الخدمات الإلكترونية عن طريق بوابة المصلحة ومن تلك الخدمات المتوافرة على موقع المصلحة الإلكتروني، التسجيل، وتحديث ملفات المكلفين، والحصول على الرقم المميز، وتقديم الإقرار رقم (٥) الخاص بالمكلفين الذين يحاسبون بأسلوب التقدير، وتقديم الإقرار رقم (٢) الخاص بمكلفي الزكاة الذين يمسكون حسابات.

وبمناسبة افتتاح الفرع الجديد في نجران كان لمجلة «الزكاة والدخل» حوار مطول مع محمد بن شاهر المستحي مدير عام فرع مصلحة الزكاة والدخل في نجران المكلف لتسليط الضوء على إمكانات الفرع والخدمات التي يقدمها لرجال الأعمال والمواطنين والذي أكد خلال حديثه أن الفرع يقوم بأعمال الفحص الميداني عن طريق زيارة موقع المكلف كلما دعت الحاجة وعمل تقرير فحص ميداني مدعم بالمستندات الثبوتية على كل ما تم الوقوف عليه خلال عملية الفحص للدفاتر والمستندات مع المعاينة على الطبيعة .

مبنى مستأجر

كم عدد المكلفين في منطقة نجران؟ وما استعدادات الفرع لاستقبالهم؟

باشر الفرع أعماله في مبنى مستأجر في حي الأمير مشعل بن عبد العزيز بجوار العديد من الإدارات الحكومية، حيث تم تجهيز المبنى بالمستلزمات كافة من مكاتب وأجهزة حاسب آلي وموظفين، وقد بلغ عدد المكلفين ٢١ ألف مكلف تقريبا.

خطة إعلامية لمكلفي المنطقة

هل قمتم بوضع خطة إعلامية وتوعوية لتعريف مكلفي المنطقة بالفرع وحثهم على دفع ما عليهم من مستحقات زكوية أو ضريبية؟

لقد تم إعداد وتنسيق وتجهيز اجتماع في الغرفة التجارية في نجران يجمع سعادة المدير العام ونائبه للشؤون التنفيذية، ومدير عام إدارة الرقابة والمراجعة وإدارة الفرع مع رئيس الغرفة التجارية وأمينها بحضور المدعوين من كبار رجال الأعمال والمستثمرين بطلب من المصلحة في الغرفة التجارية ، وتم من خلاله تعريف مكلفي المنطقة بالفرع الجديد والخدمات الإلكترونية، كما تمت الإجابة عن جميع الاستفسارات، وتمت زيارة إمارة منطقة نجران والإدارات الحكومية ذات العلاقة للتعريف بافتتاح الفرع والتعاون بين الإدارات لما في ذلك من خدمة مصلحة الوطن والمواطن.

التدريب على التسجيل على البوابة الإلكترونية

هل هناك عقبات واجهت المكلفين أثناء مراجعتهم الفرع؟

هناك عقبات واجهت المكلفين عند تطبيق الأنظمة الإلكترونية وتم التغلب عليها وتعريف المكلفين بكيفية التسجيل على البوابة الإلكترونية وتعبئة الإقرار رقم (٥) وتعبئة الإقرار رقم (٢) كما تمت دعوة عدد من ملاك مكاتب تقديم الخدمات الإلكترونية وتدريبهم على كيفية تعبئة الإقرارات الزكوية آليا.

اقتراحات المكلفين تناقش في الاجتماعات

هل وصلتكم اقتراحات من المكلفين قد تسهم في تطوير الخدمات المقدمة لهم؟

لم تصلنا أي اقتراحات مكتوبة من المكلفين، إلا أن ما يصرحون به شفاهة أثناء تقديم الخدمة لهم سوف يؤخذ في الحسبان عند المناقشة في الاجتماعات الدورية في الفرع.

أكثر من ١٠٠ مكلف يمسكون حسابات نظامية

هل لدى المكلفين حسابات نظامية يقدمونها للفرع أم أن الفرع يضطر للربط التقديري عليهم؟

نعم هناك أكثر من (١٠٠) مكلف يمسكون حسابات نظامية، كما تم تطبيق إقرار رقم (٢) على المكلفين السعوديين والخليجيين المقيمين بالمملكة (زكاة)، كما تمت مطالبة الشركات الأخرى والمؤسسات الفردية متعددة الأنشطة وذات الحجم الكبير بتقديم حسابات ختامية وميزانية عمومية مصدق عليها من محاسب قانوني بعد إفهامهم أن المحاسبة بموجب حسابات نظامية عادلة للمكلف وللمصلحة على حد سواء.

إيقاف التسهيلات للمتأخرين

كيف يتعامل الفرع مع المكلفين الذين يتأخرون عن تقديم إقراراتهم؟

يقوم الفرع بمطالبة المكلفين الذين يتأخرون عن تقديم إقراراتهم بمخاطبتهم ومكالمتهم هاتفياً وحثهم على السداد مع إيقاف التسهيلات الممنوحة لهم لكافة معاملاتهم في الجهات الحكومية الأخرى وتطبيق إجراءات الدفع الإلزامي عليهم.

نتوقع زيادة إيرادات الفرع لتصل إلى ١٨ مليون ريال وبنسبة زيادة قدرها ٢٠٪ عن السنة الماضية .

الفرع يحث المكلفين المتأخرين عن تقديم إقراراتهم بالسداد.

بدأ الفرع أعماله في ١٥/٧/١٤٣٤هـ بعدد خمسة موظفين فقط.

١٨ مليون ريال حجم الإيرادات المتوقعة

ما حجم الإيرادات التي يتوقع الفرع تحقيقها؟ وهل يتبع الفرع إجراءات محددة لتحقيق هذه الإيرادات؟

نتوقع زيادة كبيرة في إيرادات الفرع بما لا يقل عن ٢٠ في المائة عن السنة الماضية أي نتوقع تحقيق مبلغ (١٨) مليون ريال – بإذن

محاسبة المكلفين تتم بموجب حسابات نظامية عادلة للمكلف وللمصلحة على حد سواء.

بدأ فرع نجران في مبنى مستأجر في حي الأمير مشعل بن عبد العزيز.

عدد المكلفين بفرع نجران في بداياته كان يبلغ ٢١ ألف مكلف.

الله – حيث إن الفرع يتبع إجراءات محددة ودقيقة في عملية محاسبة المكلفين اعتمادا على إقرار المكلف أولاً وأي معلومات أو بيانات أخرى كعقود حكومية أو أهلية أو استيرادات من خارج المملكة أو واردات من داخل المملكة لم يصرح عنها المكلف كما يتم تسجيل الأنشطة كافة من واقع السجلات والرخص غير المسجلة ومحاسبة المكلفين عنها، كما تتم متابعة حسابات وإقرارات المكلفين بقسم الحسابات وإعادة الربوط عليهم ومطالبتهم بسداد الفروقات إن وجدت سواء أكانت زكاة أم ضريبة.

نظام الموظف الشامل

ما عدد موظفي الفرع؟ وما الإدارات التي يعملون بها؟ وهل الفرع بحاجة إلى مزيد من الموظفين لاستيعاب حجم المكلفين في المنطقة؟

بدأ الفرع أعماله في ١٤٣٤/٧/١٥ هـ بعدد خمسة موظفين فقط وكان الموظفون يعملون بنظام الموظف الشامل لتغطية العمل اللازم في كل الإدارات، وكان توزيع الموظفين في الفرع كالتالي:

عدد (٢) محاسبين في إدارة الفحص والربط / قسم التقدير الجزافي.

عدد (١) محاسب في إدارة الفحص والربط / قسم الحسابات.

عدد (١) في إدارة خدمات المكلفين.
عدد (١) في قسم الشؤون الإدارية والمالية.
مع تدوير الموظفين بشكل كبير لتغطية أي خلل في أي إدارة أو قسم.
وأما بعد زيارة سعادة مدير عام المصلحة للفرع، فقد تلقى الفرع الدعم الموصى به بتكليف خمسة محاسبين لمدة أربعة أشهر للعمل في الفرع ومن حينها فالفرع يعمل بإداراته كافة ابتداءً من تاريخ ١٤٣٥/٦/١٣ هـ حتى الآن والأمل كبير أن يستمر الدعم لتغطية النقص الكبير في عدد الموظفين لعدم مناسبة العدد حجم المكلفين في المنطقة.

الفحص الميداني

هل يقوم الفرع بأعمال الفحص الميداني؟ وما الإجراءات المتبعة في ذلك؟

الفرع يقوم بأعمال الفحص الميداني كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
ويتم ذلك عن طريق زيارة موقع المكلف وعمل تقرير فحص ميداني مدعم بالمستندات الثبوتية على كل ما تم الوقوف عليه خلال عملية الفحص للدفاتر والمستندات مع المعاينة على الطبيعة التي قد تكون في يوم واحد أو عدة أيام حسب الحاجة.

دورات تدريبية (داخلية وخارجية) وورش عمل

هل لدى الفرع خطط تدريبية لتطوير الموظفين؟

يقوم الفرع بعرض جميع تعاميم الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وورش العمل الخاصة بالمصلحة، وحث الموظفين على التقديم عليها والاستفادة منها.

الاعتراضات الغامضة

كيف يتم التنسيق بينكم وبين الإدارة العامة خاصة فيما يتعلق باعتراضات بعض المكلفين على الربوط؟

يتم التواصل مع المسؤولين في الإدارة العامة بشكل يومي ومتواصل في كل ما يخص أعمال الفرع من اعتراضات وغيرها، أما بخصوص الاعتراضات فيتم التواصل معهم في بعض الاعتراضات المهمة والغامضة لأخذ توجيهاتهم حيالها وتطبيقها كما يتم عمل مذكرة اعتراض ورفعها للجان، إن لزم الأمر.

لدى فرع المصلحة في نجران أكثر من (١٠٠) مكلف يمسكون حسابات نظامية.

طبق فرع نجران إقرار رقم (٢) على المكلفين السعوديين والخليجيين المقيمين بالمملكة (زكاة).

طالبنا الشركات والمؤسسات الفردية متعددة الأنشطة بتقديم حسابات ختامية وميزانية عمومية مصدق عليها من محاسب قانوني .

الخطط التطويرية للفرع

ما خططكم المستقبلية لتطوير أداء الفرع وتقديم خدمات أفضل؟

الخطط المستقبلية لتطوير الفرع ، يمكن ايجازها خلال عدة نقاط :
- تنمية إيرادات الفرع من خلال متابعة المكلفين وحثهم على السداد.
- تقديم أفضل الخدمات للمكلفين بأسلوب راقٍ وحضاري في أسرع وقت وأقل تكلفة وصولا للرضا العام للمكلف.
- الاستمرار في طلب المزيد من الموظفين والخبرات للعمل في الفرع بشكل دائم.
- تدريب الموظفين للعمل في كل إدارة وإرسالهم لحضور الورش التدريبية التخصصية والدورات المناسبة لهم داخليا وخارجيا.
- متابعة الحصول على أرض حكومية مع أمانة منطقة نجران لبناء فرع عليها مجهز بالكامل.

المملكة بحاجة إلى نحو ٤,٥ مليون وحدة سكنية مع حلول عام ٢٠٢٠م.

من المتوقع ارتفاع قيمة حجم السوق العقاري لأكثر من ١,٥ تريليون ريال خلال السنوات القليلة المقبلة.

ارتفاع حجم السوق العقاري في المملكة

المملكة تعد أكبر سوق عقاري في منطقة الشرق الأوسط ومتوقع ارتفاع حجمه لأكثر من ١,٥ تريليون ريال

السوق العقارية بالمملكة تشهد قفزات إيجابية واستطاعت أن تحقق قفزات كبيرة في قيم التعاملات والصفقات العقارية والقيمة الإجمالية للعقارات والأراضي المتداولة ما كان له انعكاس مباشر على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وإيجابية تطورات السوق العقارية السعودية تعزى إلى ضخامة المشاريع الجاري تنفيذها علاوة على المشروعات التي يتم التخطيط لها.

تعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق عقارية في منطقة الشرق الأوسط قاطبة ولا ينازعها في الصدارة الكثير من الدول سواء الخليجية أو العربية حيث يبلغ إجمالي حجم السوق العقارية في المملكة ما يتجاوز ١,٣ تريليون ريال خلال الوقت الراهن وفقاً لأحدث إحصاءات تم الإعلان عنها بالمملكة. وهذا الحجم الضخم يوفر العديد من الفرص الاستثمارية لكل من له علاقة بالمجال العقاري من قريب أو بعيد خاصة المطورين والمستثمرين في قطاع العقارات. ومن المتوقع ارتفاع قيمة حجم السوق العقارية لأكثر من ١,٥ تريليون ريال خلال السنوات القليلة المقبلة. وكشف تقرير صادر عن شركة المركز المالي الكويتي، ارتفاع الطلب على المساكن في المملكة بنسبة ١٣ في المائة وأن الطلب سيتركز على مساكن ذوي الدخل المحدود في بعض المناطق مثل الرياض وجدة ارتفاعًا في أسعار المساكن خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية بنسبة ٣ في المائة.

وكانت «أكسفورد بيزنس جروب للاستشارات» قد أعدت بحثًا دوليًا أكدت خلاله إمكانات نمو هائلة للسوق العقارية بالمملكة خاصة في الضواحي السكنية ومناطق النمو في شمال الرياض وجدة، وتزايد الإقبال على السكن منخفض التكلفة الذي يتركز في البنايات متعددة الطوابق. وأشار التقرير إلى أن مناطق شمال ضاحية الأعمال المركزية في الرياض ستستقطب مزيدًا من الاهتمام في أوساط المشترين، في حين يتوقع تزايد النمو في مناطق شمال جدة بما فيها الشريط القريب من الشاطئ. وستشهد جدة استقرارا في منطقة الكورنيش بعد إنشاء عدد من المباني الشاهقة الفاخرة في المنطقة، وسيحدث إقبال كبير على الضواحي الشمالية مثل الأندلس والبساتين والحمراء والخالدية والمحمدية والنهضة والنعيم والروضة والسلامة والزهراء لقربها من الكورنيش والميل للتوسع ناحية الشريط الشمالي.

ونوه التقرير إلى حاجة مكة المكرمة إلى نحو ١٥ ألف وحدة سكنية سنويًا على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، وبتكلفة إجمالية سنوية تصل إلى نحو عشرة مليارات ريال، وتستحوذ قيمة الأرض على النصف منها، وهو ما يدل على أن مكة المكرمة بحاجة إلى تأمين ٤٥ ألف وحدة سكنية وبقيمة ٣٠ مليارًا خلال ثلاثة أعوام مقبلة.

إن حجم السوق العقاري بالمملكة قابل للزيادة لعدة أسباب ترتكز عليها القراءات المستقبلية والتحليلات ويأتي في مقدمة تلك المقومات ارتفاع حجم الطلب الذي ربما يصل لأعلى معدلات لم يسبق تسجيلها خلال عقود طويلة من كل من المستهلكين والمستثمرين، فكل منهما يبحث عن غايته. المستهلك يبحث عن سكن بسعر مناسب والمستثمر يسعى إلى مزيد من الاستحواذ وتحقيق الأرباح وهما رغم اختلافهما إلا أنهما في النهاية يصبان في مصلحة واحدة وهي كثرة الطلب ويتزامن معا كثرة العرض من أجل تلبية احتياجات السوق، وسيلعب المطورون العقاريون دوراً في المرحلة المقبلة خاصة مع نشاط وزارة الإسكان وتنفيذ المشروعات العملاقة خلال السنوات المقبلة.

لم يكن تصدر المملكة السوق العقاري بمنطقة الشرق الأوسط هو التصدر الوحيد بل إن المملكة العربية السعودية احتلت المركز الثاني بالسوق العقاري على مستوى العالم وكان ذلك العام الماضي حيث كشف عن ذلك رئيس اللجنة المنظمة لمعرض جدة للعقار والتمويل والإسكان الدولي جركس، وقد استحقت المملكة تلك المرتبة المتقدمة في الترتيب العالمي وفقاً لأرقام توضح وبلا أي موارية الحجم الضخم للسوق العقاري فيها، حيث تقدر حاجة المملكة من الوحدات السكنية بنحو ٤,٥ مليون وحدة سكنية مع حلول عام ٢٠٢٠م، فيما يقدر حجم التمويل الإسكاني بنحو ١١٧ مليار ريال سنوياً للبناء على مساحة ١١٠ ملايين م٢ من الأراضي الصالحة للاستثمار لمواجهة النمو السكاني المتزايد بالمملكة. وتحتاج مدينة جدة فقط إلى ١٠٠ ألف وحدة سكنية سنوياً وتقدر احتياجاتها من الوحدات السكنية حتى عام ٢٠٢٠م بنحو مليون وحدة. والمؤشر العقاري لوزارة العدل في جدة ارتفع بمقدار ١٠ في المائة خلال الشهر الماضي، وسجل صفقات عقارية بلغت قيمتها ١,٤٩٤,٣٢٨,٩٣ مليار ريال، في حين بلغ عدد الصفقات ٥٦٨ صفقة على مساحة ١,٠٦٢,٩٤٥ متر مربع. وكان حجم الصفقات في الوقت نفسه من السنة الماضية قد وصل إلى ١,٣٥٩,٢٦٩,٩٢٢ مليار ريال.

وتوزعت قيمة التداول بين ٧١٢,٥٥٩,٤٥٨ مليون ريال للتداول السكني فيما بلغت قيمة التداول العقاري للأغراض التجارية نحو ٧٨١,٧٦٩,٤٧٩ مليون ريال. ويرجع سبب ارتفاع المؤشر العقاري لمدينة جدة إلى عدم وفرة الأراضي الصالحة للتطوير العقاري وبالتالي السكن وإلى الطلب الكثير من المواطنين فى تملك السكن.

وقلة الأراضي أسهمت في زيادة الإقبال وكذلك في ارتفاع الأسعار خاصة داخل المناطق العمرانية لجدة، حيث وصل سعر المتر المربع في طريق الملك فهد إلى ١٨ ألف ريال بعد أن كان في الوقت نفسه من السنة الماضية بنحو ١٣ ألف ريال وبلغت الأسعار بمنطقة العمائر التى تقع فى غرب طريق المدينة (السلامة – الزهراء – النهضة) إلى ٧٥٠٠ ريال للمتر المربع بعد أن كانت في الوقت نفسه من السنة الماضية تصل إلى نحو ٥٥٠٠ أو ٦٠٠٠

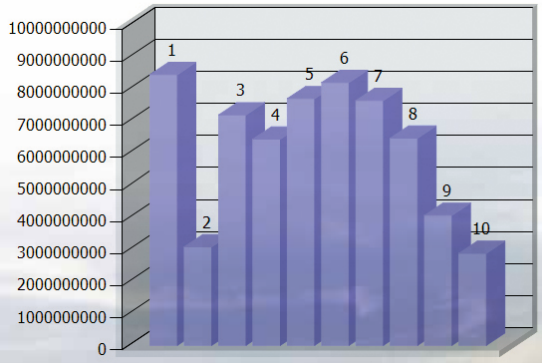

قيمة صفقات المؤشر العقاري في مكة بالريال وحسب الشهر.

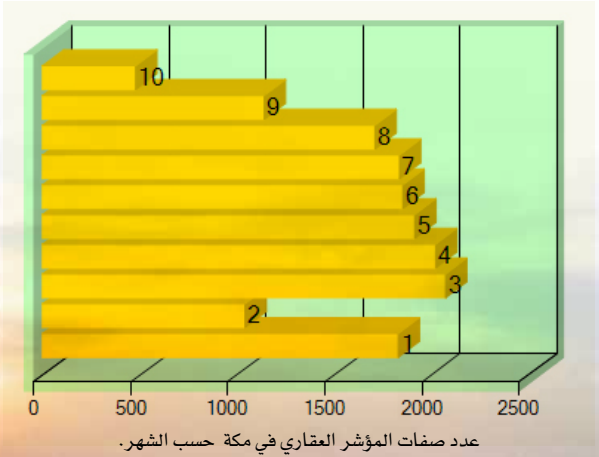

عدد صفات المؤشر العقاري في مكة حسب الشهر.

للمتر المربع.
ومن جدة إلى مكة المكرمة التي تشهد في الوقت الحالي نموا عقاريا كبيرا للمشاريع الضخمة التي تشيد حول المسجد الحرام وفي المنطقة المركزية، فحجم الاستثمار في مكة المكرمة ارتفع إلى ٧٥٠ مليار ريال ويزداد هذا الرقم بازدياد حجم الأعمال والاستثمارات فيها.
ويتوقع ارتفاع حجم الاستثمار العقاري والصفقات لعام ٢٠١٤ إلى ٣٥ في المائة، وتشكل التشريعات العقارية الجديدة من جهات حكومية مثل مؤسسة النقد السعودي ووزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية قاعدة لتوسيع حجم الاستثمارات، وستدعم حالة التعاون بين القطاعين العام والخاص التي تستهدف تحقيق مؤشرات نمو كبيرة، وستدعم حالة الاستقرار لجذب رؤوس الأموال إلى القطاع العقاري، وستسهم عملية الترخيص لخمس شركات ومصارف محلية في القيام بالتمويل العقاري لدى السوق العقاري السعودي في تحسين شروط التمويل السكني للأفراد وإمكانية حصولهم على قروض سكنية بتكلفة أقل.

٣٦ مؤشراً عقارياً للقضاء على الصفقات الوهمية

ستسهم المؤشرات في بناء قاعدة معلومات يومية مفصلة لأسعار العقار بكل مناطق المملكة ورصد حركة العقارات بكل دقة وشفافية.

ستسهم المؤشرات العقارية بشكل كبير في بناء قاعدة معلومات يومية مفصلة لأسعار العقار بكل مناطق المملكة. ويصل عدد المؤشرات العقارية إلى ٣٦ مؤشراً أطلقتها وزارة العدل لتغطية المناطق والمدن والأحياء في المملكة وستعكس المؤشرات الصورة الكاملة عن حركة العقارات المحلية ويستطيع المواطن مقارنة الأسعار من وقت لآخر ومن منطقة لأخرى لاتخاذ قرارات الشراء والاستثمار وفق معلومات مؤكدة وموثوق بها وبعيداً عما يمكن أن يشاع في السوق من تكهنات أو تخرصات.
اعتمدت وزارة العدل في تأسيس المؤشرات العقارية على أنظمة برامجها المعلوماتية المسحية من خلال التتبع الآلي للإفراغات وتحليلها الإحصائي. وتلك المؤشرات جاءت استجابة وتفاعلاً مع ما يعانيه الوسطاء العقاريون من الحصول على معلومات يمكن أن تقدم للعملاء ويثقوا بها. فمع تلك المؤشرات ستكشف الأسعار بشفافية كاملة وستحظى بثقة العملاء وستمنحهم مزيداً من الخيارات والمعلومات التي بناءً عليها يمكن التحرك واتخاذ قرارات الشراء أو البيع بكل سهولة ويسر ودونما تأخير.
فالوسطاء العقاريون كانوا يعانون في الماضي كثرة الاجتهادات، فالمؤشرات لا تدع مجالاً ودون شك لن تترك مجالاً للتلاعب بالأسعار أو المزايدات التي كانت يمكن أن تحدث بسبب عدم وجود مرجعية وأسعار واضحة يمكن على أساسها أن تتم صفقات البيع والشراء. وستسهم مؤشرات وزارة العدل في كشف واقع السوق والتحركات السعرية.
وفي الوقت ذاته، يحذر الخبراء العقاريون من ضرورة إيجاد آليات لضبط السوق ومتابعة حركة المضاربات حتى لا يحدث تأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار الأراضي حتى يمكن الوصول إلى الهدف الأسمى والمنشود وهو تصحيح وضع السوق وأن تكون الأسعار عاكسة للواقع وقانون العرض والطلب ولتصبح في متناول الجميع دون حدوث تلاعب بالأسعار لمصلحة فئة دون غيرها ممن يملكون إمكانات مالية ربما أكبر من غيرهم.
ستوفر المؤشرات العقارية أسعار بيع حقيقية تفصيلية للعقار، وأدوات مهنية للمقيمين والمثمّنين العقاريين يستطيعون من خلالها استخدام طرق المقارنة بعقارات أخرى مشابهة، وتوفير معلومات تفصيلية للجهات المعنية عن متابعة التضخم في قطاع العقار، وتحقيق الشفافية في توفير المعلومات الاقتصادية للنشاط العقاري، والقضاء على الشائعات والمعلومات التي لا تستند إلى مصدر رسمي وحقيقي.
لقد جمعت المؤشرات العقارية بين توفير البيانات ونشر الوعي بين أفراد المجتمع، ووزارة العدل ستقوم بعدد من الإجراءات لدعم القطاع العقاري، ومنها توفير بيانات تفصيلية للعقار لزيادة دقة المؤشرات العقارية، وزيادة التعاملات الإلكترونية وضبط إجراءات الصكوك العقارية، والتعاون مع مقيّمين عقاريين معتمدين من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين لقضايا الحجز والتنفيذ، لضمان المهنية في التقييم العادل للعقارات، وتنفيذاً لنظام المقيمين المعتمدين الصادر بقرار مجلس الوزراء.
ويهدف برنامج المؤشرات إلى استعراض التقارير والمؤشرات العقارية التفاعلية والمعروضة على هيئة رسوم وأشكال بيانية تفصيلية تعكس معلومات الصفقات المتداولة والمنفذة في جميع كتابات العدل في مناطق المملكة المختلفة. وخدمة المؤشرات تتيح لطالب الخدمة اختيار الفترة الزمنية التي يريدها لمعرفة وضع السوق العقارية في المناطق والمدن والأحياء، خلال الفترة الزمنية التي يرغب في جمع معلومات حولها سواء كان شهرا أو ربع سنة أو سنة، مع إتاحة الفرصة للاطلاع على متوسطات أسعار العقار وسعر المتر المربع ومقارنته بين المناطق والمدن والأحياء.
ويمكن تتبع تفاصيل الصفقات المنفذة بكل يسر وسهولة، ما يتيح للباحثين والمستفيدين الحصول على معلومات وبيانات إحصائية حديثة ودقيقة تعكس واقع وحجم التعاملات العقارية بكل شفافية في جميع مدن المملكة المختلفة. والمستخدم للمؤشرات الـ ٣٦ سيلاحظ اعتماد تقسيم عرض المؤشرات العقارية إلى ثلاثة أقسام رئيسة: «المناطق، المدن، والأحياء»؛ بحيث يضم قسماً رئيساً يحوي ثلاثة أقسام فرعية، وهي بحسب الفترات الزمنية (شهري، ربع سنوي، سنوي). ويمكن عرض العديد من المؤشرات العقارية التي تعكس التنوع في عرض المعلومات المختلفة للصفقات والمبايعات التي تمت حسب تصنيف العقار (سكني، تجاري)، أو حتى نوع العقار (أرض، عمارة، فيلا، شقة، معرض، محل، مركز تجاري، قصر، بيت، مرفق، استراحة، أرض زراعية).
ويمكن أيضاً معرفة إجمالي أعداد الصفقات والمبايعات في منطقة معينة أو مدينة أو حي بكل يسر وسهولة، خلال أي فترة محددة يتم اختيارها، مع معرفة متوسط سعر المتر المربع في حي معين، من خلال احتساب إجمالي سعر البيع وقسمته على إجمالي المساحة لجميع التداولات والمبايعات في الحي الذي وقع الاختيار عليه.
تمنح المؤشرات العقارية خاصية مقارنة أسعار العقار حسب تصنيف العقار أو نوعه، ويمكن كذلك مقارنة متوسط سعر المتر المربع في الأحياء حسب مدينة معينة؛ فتظهر من خلال هذا المؤشر الأحياء الأكثر ارتفاعاً في أسعار العقار، مع القدرة على تتبع تفاصيل العمليات والصفقات المتعلقة بنوع معين من أنواع العقار (أرض، عمارة، فيلا، شقة)، وتتبع متوسط أسعار الشقق أو العمائر في منطقة معينة أو مدينة أو حي معين.

ضوابط وآليات حسم الاستثمار في السندات الأجنبية من وعاء الزكاة

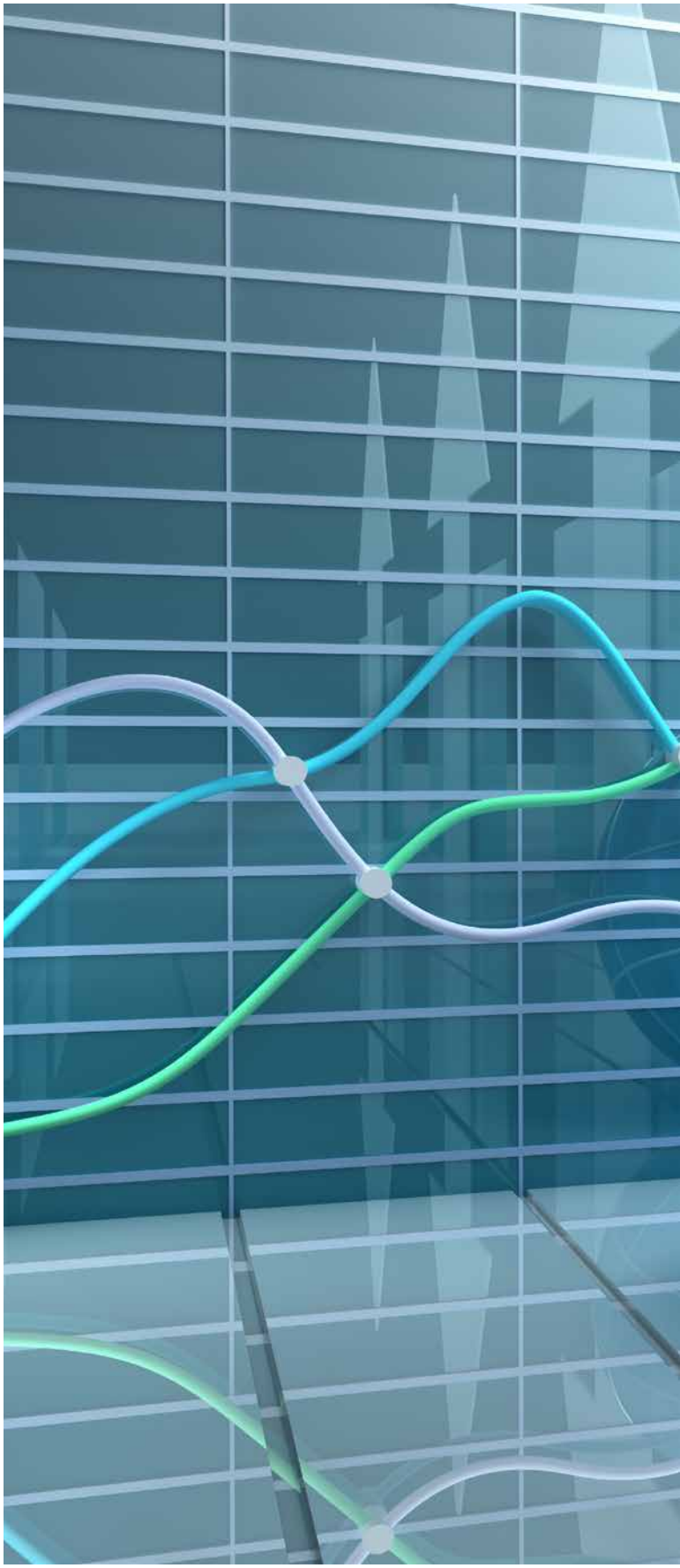

اجتمعت اللجنة الاستئنافية الضريبية في يوم الإثنين الموافق ١٤٣١/٥/٢٦هـ والمشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٦) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٢٤هـ والمكلفة بخطاب معالي وزير المالية رقم (٧٨٣٥/١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٦هـ القاضي باستمرار اللجنة في نظر اعتراضات المكلفين والمصلحة على قرارات لجان الاعتراض الزكوية الابتدائية للنظر في الاستئناف المقدم من (المكلف) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثالثة لعام ١٤٢٨هـ بشأن الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل (المصلحة) على المكلف لعام ٢٠٠٤م.

قد قامت اللجنة بدراسة القرار الابتدائي المستأنف، وما جاء في مذكرة الاستئناف المقدمة من المكلف ومراجعة ما تم تقديمه من مستندات، في ضوء الأنظمة والتعليمات السارية على النحو التالي:

الناحية الشكلية:

أخطرت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثالثة المكلف بنسخة من قرارها بموجب الخطاب رقم (٣/٢٤١) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٠هـ، وقدم المكلف استئنافه وقيد لدى هذه اللجنة برقم (٣/٢٧٦) وتاريخ ١٤٢٨/٧/١٦هـ، وأفاد المكلف بأن تسلمه لهذا القرار كان بتاريخ ١٤٢٨/٧/٢هـ، وقدم المكلف نسخة من المستند الذي يثبت سداد المبلغ المستحق عليه بموجب القرار الابتدائي، وبذلك يكون الاستئناف المقدم من المكلف مقبولاً من الناحية الشكلية لتقديمه من ذي صفة خلال المهلة النظامية، مستوفياً الشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل.

الناحية الموضوعية:

قضى قرار اللجنة الابتدائية في البند (ثانياً) منه بتأييد المصلحة في عدم حسم الاستثمار في السندات الأجنبية من وعاء الزكاة وفقاً لحيثيات القرار.

استأنف المكلف هذا البند من القرار فذكر أنه يوجد تعارض بين قرار اللجنة الابتدائية الثالثة الصادر بشأن الاعتراض على ربط المصلحة لعام ٢٠٠٤م الذي أيد المصلحة في عدم حسم الاستثمارات الخارجية من وعاء الزكاة، وقراري اللجنة الاستئنافية رقم (٦٠٦) ورقم (٦٠٧) لعام ١٤٢٦هـ الصادرين بشأن الأعوام من ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٣م اللذين قضيا باعتماد وقبول الاستثمارات طويلة الأجل وإعفائها من الزكاة في ظل ثبات الشروط التي ساقتها اللجنة الاستئنافية ومنها شرط النية الموثقة إضافة إلى عدم وجود حركة ذات أهمية نسبية لتلك الاستثمارات حتى عام الربط، وقدم المكلف بخطابه المقيد لدى هذه اللجنة برقم (٨٩٧) وتاريخ ١٤٢٩/١٠/٢٧هـ بيان بالاستثمارات

الاستثمارات في السندات الحكومية لا تخضع للزكاة لأنها تعد من عروض «القنية».

لا تحسم الاستثمارات في السندات من الوعاء الزكوي سواءً كانت استثمارات داخلية أو خارجية.

الخارجية وعوائدها لعام ٢٠٠٤م ويوضح هذا البيان أن قيمة هذه الاستثمارات بلغت (٥,٩٥٩,٠٠٠) دولار أمريكي بما يعادل (٢٢,٣٤٧,٧٨٦) ريالاً منها مبلغ (٢٤٣,٧٥٠) ريالا سندات برازيلية مشتراة بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩م وتاريخ الاستحقاق ٢٠٠٥/٧/١٥م والعائد السنوي منها مبلغ (٢٣,٤٦٠) ريالا، ومبلغ (١٣,٨٧٥,٠٠٠) ريال سندات قطرية مشتراة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٣م وتاريخ الاستحقاق ٢٠٣٠/٧/١٥م والعائد السنوي منها مبلغ (٣٠,٠٦٢) ريالا، ومبلغ (٨,٢٢٩,٠٣٦) ريالا سندات مصرية مشتراة بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨م وتاريخ الاستحقاق ٢٠١١/٧/١١م والعائد السنوي منها (٧١٩,٩٠٨) ريالات.

وذكر أن تعميم المصلحة رقم ٢/٨٤٤٣/٢ وتاريخ ١٣٩٢/٨/٨هـ قضى بخصم الاستثمارات سواء تمت هذه الاستثمارات داخل المملكة أو خارجها بعد التحقق من إضافة الربح الحقيقي من الأعمال التي تمت في الخارج إلى الوعاء وهو ما تم جلياً من واقع الميزانيات المعتمدة للشركة، وأضاف أن الاستثمارات في السندات الحكومية تعتبر من عروض القنية وبالتالي لا تخضع للزكاة كما أن أهداف الشركة من جميع هذه الاستثمار تعتبر طويلة الأجل وليست من باب المضاربة، حيث لم يتم إدراجها ضمن الأصول المتداولة وقدم مستنداً مسبقا يوثق عملية الاستثمار قبل اتخاذ قرار الاستثمار ممثلاً في صورة محضر اجتماع مجلس الإدارة بالموافقة على الاستفادة من السيولة الزائدة في نواح استثمارية عديمة المخاطر وليست بغرض المضاربة وذلك إلى حين إيجاد مشروعات جديدة .

وبعد اطلاع المصلحة على استئناف المكلف قدم ممثلو المصلحة أثناء جلسة المناقشة مذكرة تتضمن الإشارة إلى أن الاستئناف المقدم من المكلف يتعلق بالاستثمارات في سندات حكومية أجنبية لعام ٢٠٠٤م، وأن قرار وزير المالية رقم (٩٢٥/٣٢) وتاريخ ١٤٠٩/٥/٢٥هـ، وكذلك الخطاب الوزاري رقم (٨٤٠٤/٤) وتاريخ ١٤١٠/١١/٢٩هـ يقضي بخصم الاستثمارات في السندات الحكومية المحلية (الداخلية) فقط من الوعاء الزكوي بهدف تشجيع الاستثمار لأسباب اقتصادية آنذاك. وقد زالت الأسباب التي من أجلها صدر القرار والخطاب الوزاري المشار إليهما صدر القرار الوزاري رقم (١٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٨/٤/٢٨هـ وينص على عدم حسم الاستثمارات في السندات من الوعاء الزكوي سواءً كانت الاستثمارات داخلية أو خارجية، وذكرت المصلحة أن قضاء اللجان ما زال مستقراً على ذلك مسترشدة بالقرار الاستئنافي رقم (٥٣٠) لعام ١٤٢٥هـ والمؤيد لوجهة نظر المصلحة، وبناءً عليه تتمسك المصلحة بصحة إجرائها.

رأي اللجنة:

بعد اطلاع اللجنة على القرار الابتدائي، وعلى الاستئناف المقدم، وما قدمه الطرفان من دفوع ومستندات، تبين للجنة أن محور الاستئناف يكمن في طلب المكلف حسم استثماراته في السندات الأجنبية من وعائه الزكوي لعام ٢٠٠٤م باعتبارها استثمارات طويلة الأجل وتم التصريح عن

إيراداتها، في حين تتمسك المصلحة بعدم حسم هذه الاستثمارات استناداً إلى أن الحسم الذي تمت إجازته بموجب القرار الوزاري رقم (٩٢٥/٣٢) لعام ١٤٠٩هـ والخطاب الوزاري رقم (٥٤٠٤/٤) لعام ١٤١٠هـ يقتصر على الاستثمار في السندات الحكومية المحلية، إضافة إلى أن القرار الوزاري رقم (١٠٠٥) لعام ١٤٢٨هـ ينص على عدم حسم الاستثمارات الداخلية والخارجية.

وبعد الدراسة ترى اللجنة أن تصنيف الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم /سندات/صكوك) كاستثمار طويل الأجل يتطلب توافر شرطين أساسيين هما النية الموثقة من صاحب الصلاحية قبل صدور قرار الاستثمار، تطبيقاً لنص الفقرة (١٠٨) من معيار المحاسبة السعودي عن الاستثمار في الأوراق المالية، والاحتفاظ بهذه الاستثمارات مدة تزيد على سنة مالية أي عدم وجود عمليات تداول (حركة) تمت خلال العام على تلك الاستثمارات، وبرجوع اللجنة للمستندات التي قدمها المكلف، تبين لها توافر نية الاستثمار استناداً إلى محضر اجتماع مجلس إدارة الشركة، وجاء في هذا المحضر ما نصه «وبناءً على ذلك تم تكليف مدير مكتب الشركة والمدير المالي للبحث عن هذه الفرص الاستثمارية، على أن تكون عديمة المخاطرة من خلال قنوات أو وسطاء ذوي سمعة جيدة، وعلى أن تكون أهداف هذه الاستثمارات ليست بغرض المضاربة»، ومن هذا يتضح للجنة توافر شرط النية الموثقة قبل قرار الاستثمار.

أما بالنسبة لحركة هذه الاستثمارات فإنه برجوع اللجنة إلى الإيضاح

تصنيف الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم /سندات/صكوك) كاستثمار طويل الأجل يتطلب توافر شرطين أساسيين هما النية الموثقة من صاحب الصلاحية قبل صدور قرار الاستثمار والاحتفاظ بهذه الاستثمارات مدة تزيد على سنة مالية أي عدم وجود عمليات تداول (حركة) خلال العام على الاستثمارات.

رقم (٥) من القوائم المالية لعام ٢٠٠٤م اتضح للجنة أن رصيد الاستثمار في السندات الحكومية البرازيلية في ٢٠٠٣/١٢/٣١م بلغ (٤,٧٣٦,٢٥٠) ريالاً ورصيد هذا الاستثمار ٢٠٠٤/١٢/٣١م بلغ (٢٤٣,٧٥٠) ريالاً، كما أن رصيد الاستثمار في السندات الحكومية القطرية في ٢٠٠٣/١٢/٣١م بلغ (٢٦,٤٩٥,٧٥٠) ريالاً وبلغ رصيد هذا الاستثمار في ٢٠٠٤/١٢/٣١م مبلغ (١٣,٨٧٥,٠٠٠) ريال، في حين بقي رصيد الاستثمار في السندات الحكومية المصرية في السنتين ٢٠٠٣/١٢/٣١م و٢٠٠٤م ثابتاً بمبلغ (٨,٢٢٦,٠٣٦) ريالاً، وبناءً عليه ترى اللجنة توافر شرط عدم وجود حركة على الاستثمار في السندات الحكومية المصرية، أما الاستثمار في السندات الحكومية البرازيلية والقطرية فلم يتوافر فيهما شرط عدم وجود حركة خلال العام، وعليه فإن اللجة ترى رفض استئناف المكلف فيما يتعلق بطلبه حسم الاستثمارات بالسندات الحكومية البرازيلية والقطرية، كما ترى بالأغلبية تأييد استئناف المكلف فيما يتعلق بطلبه حسم الاستثمارات في السندات الحكومية المصرية.

القرار:

لكل ما تقدم قررت اللجنة الاستئنافية الضريبية ما يلي:

أولاً: قبول الاستئناف المقدم من (المكلف) على قرار لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية الثالثة رقم ( ) لعام ١٤٢٨هـ من الناحية الشكلية.

ثانياً: وفي الموضوع:

١ - رفض استئناف المكلف فيما يتعلق بطلبه حسم الاستثمارات في السندات الحكومية البرازيلية والسندات الحكومية القطرية وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص.

٢ - تأييد استئناف المكلف فيما يتعلق بطلبه حسم الاستثمارات في السندات الحكومية المصرية وإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به في هذا الخصوص.

ثالثاً: يكون هذا القرار نهائياً بعد تصديق وزير المالية، وبالله التوفيق.

فرض الضرائب على الأراضي البيضاء

تسهم في تخفيض أسعار الأراضي التي ارتفعت بصورة غير منطقية وتحد من الاحتكار.

د. صلاح الشلهوب
مدير مركز التميز للدراسات والتمويل الإسلامي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
كاتب في صحيفة «الاقتصادية»

مسألة الضريبة من القضايا التي تباينت فيها آراء الفقهاء المعاصرين بين من يرى أنها من أشد المحرمات، وهي صورة من صور المكوس التي حرمها الشرع، وبين من يرى جوازها بضوابط تتعلق بحاجة المجتمع للخدمات، وأن تكون بعد استنفاد خزانة الدولة إمكاناتها في توفير الخدمات الأساسية في المجتمع، وبعد التأكد من أن هذه الأموال ستصرف فعلاً في الخدمات العامة، وبشكل مرشد ويحقق المصلحة العامة. والحقيقة أن الدولة المدنية في إطارها المعاصر تختلف بشكل واضح عن شكل الدولة في السابق، حيث أصبح عليها عبء تقديم مجموعة من الخدمات للمجتمع، منها التعليم والصحة والأمن والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والطرق ووسائل الاتصال وغيرها، وهذا يتطلب مصروفات باهظة إذا ما سعى الإنسان إلى توفيرها بشكل شخصي، ومع ذلك فقد ظهرت بعض التحولات، حيث بدأت بعض الدول اليوم تحاول أن تنفك عن بعض هذه الخدمات من خلال التخصيص، وذلك بغرض التخفيف من ترهل الدولة وزيادة في كفاءة هذه الخدمات وتوافرها، ولكن في قضايا تتطلب عدم المجازفة في الاعتماد على القطاع الخاص لتوفيرها في مثل التعليم والصحة مثلاً، ما زال كثير من دول العالم يتحمل عبء توفير هذه الخدمات خشية أنه وبسبب بحث القطاع الخاص عن الربحية، قد لا يكون توفيرها بالجودة المطلوبة والمأمولة. ولذلك من المتصور إمكانية أن يكون هناك شيء آخر يختلف عن شكل الضريبة في مفهومها وتطبيقها في الاقتصاد الغربي، بأن يكون هناك إطار آخر لما يمكن أن تتقاضاه الدولة، وذلك من خلال مبالغ عن خدمات تقدم بشكل مباشر

وفيما يتعلق بالأراضي، بالإمكان أن يكون هناك فرض زكاة على الأراضي التي يتصور أنه لا يُحتفظ بها بغرض الاستخدام الشخصي، التي تتجاوز مساحاتها عن مساحات معينة، كما أنه أيضًا تفرض الزكاة على الشخص الذي يمتلك أكثر من قطعة أرض تفوق حاجته، ويكون تحديد ذلك من خلال دراسة مسحية لواقع المجتمع. من الممكن أيضًا أن يكون هناك رسم مقابل إيصال الخدمات، وذلك في مثل إيصال الطرق والكهرباء والمدارس والتعليم والأمن وغيرها من الخدمات، فبدلاً من أن تفرض مثلاً شركة الكهرباء رسمًا عاليًا جدًّا مقابل تشغيل الكهرباء في المنازل، فإنها من الممكن أن تحول ذلك إلى رسم سنوي معقول يبدأ من حين إيصال خدمة الكهرباء إلى الأرض، وهذا الأمر أيضًا يشمل الطرق وغيرها من الخدمات. بمعنى أن الأراضي التي لم تصلها الخدمات وهي خارج النطاق العمراني لا تشملها الرسوم، ولكن يمكن أن تشملها الزكاة إذا لم تكن تستغل لأغراض الزراعة أو الصناعة وغيرهما.

أما فيما يتعلق بأزمة السكن في المجتمع، فالمسألة مرتبطة بشكل كبير بالاحتكار، وهو أن البعض يرى أن في إبقاء ماله في هذه الأراضي نموًّا على المديين المتوسط والطويل، وأنه استثمار آمن ويحقق أرباحًا خيالية، من خلال الاحتفاظ به فقط. ومن ثَمَّ فمع التقلبات التي تشهدها الأسواق والاستثمارات سيجد أن العقار هو الاستثمار الآمن. ولذلك ليست المشكلة في ارتفاع الأسعار فقط. بل لو فرضنا أن الحكومة فرضت الضريبة، فإن ذلك قد يؤدي إلى أشكال من التلاعب من خلال نقل ملكيات هذه الأراضي إلى أشخاص لا يملكونها فعلاً، أو من خلال تطويرها بشكل غير مناسب، مما يؤدي إلى زيادة المشكلات والقضايا في المحاكم، وهدر كبير بغير فائدة تُذكر عبر بنائها بشكل غير مناسب، وقد تؤدي أيضًا إلى مشكلة هروب استثمارات استراتيجية في هذا القطاع الذي يحتاج إلى تطوير، وليس إلى هروب الاستثمارات منه.

ولذلك ينبغي أن يكون العمل على حل أزمة الإسكان على أساس تحفيز الاستغلال والاستفادة من الأراضي داخل النطاق العمراني المستكملة للخدمات كافة، والحد من وجود الأراضي البيضاء الشاسعة داخل المدن، وأن تكون هناك وفرة في الأراضي بشكل يساعد على أن تكون الأسعار منطقية، وتعكس واقع السوق الذي يكون مبنيًّا على حالتي العرض والطلب، ولذلك ليس تخفيض الأسعار هدفًا في حد ذاته، أما فيما يتعلق بالضريبة، فإن الحكومة ـ ولله الحمد ـ وبفضل ما مَنَّ الله به علينا في هذه البلاد من الموارد، تحفز دعم المواطن، والنشاط التجاري والصناعي بالدعم الحكومي من خلال الصناديق الصناعي والزراعي والعقاري وبنك التسليف، ودعم السلع الأساسية والدعم الكبير للتعليم والصحة وغيرها

> حل أزمة الإسكان يتحقق من خلال تحفيز الاستفادة من الأراضي داخل النطاق العمراني المستكملة للخدمات كافة والحد من وجود الأراضي البيضاء داخل المدن.

> فرض الضرائب على الأراضي قد يؤدي إلى أشكال من التلاعب من خلال نقل ملكيات هذه الأراضي إلى أشخاص لا يملكونها أو من خلال تطويرها بشكل غير مناسب وقد تؤدي إلى هروب استثمارات استراتيجية في هذا القطاع الذي يحتاج إلى تطوير.

من القطاعات، بميزانيات تاريخية فغير المتصور معه أنه من المناسب الحديث عن الضريبة في إطارها التطبيقي، وإن كان من المهم دراستها وبحثها من جميع النواحي في إطار شكل الدولة الحديث نظريًّا، وقد يكون تطبيقيًّا لكن على قطاعات لا تمس حياة المواطن بشكل مباشر، خصوصًا أن خطة التنمية تسعى إلى تحقيق الرفاهية للمواطن.

مجلس الوزراء أقر في يوم الإثنين ٢٨ شعبان ١٤٣١هـ خطة التنمية التاسعة للفترة من ١٤٣٢/١٤٣١هـ وحتى ١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٠ - ٢٠١٤) .وتتكون الوثيقة من ٦٥ خطة تشغيلية لجهات التنمية، كما تتضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولويات التنمية ومحاورها الرئيسة، والسياسات التنفيذية الرئيسة للقطاعات التنموية، وحجم الاستثمارات اللازمة لبرامج الخطة ودور القطاعين الحكومي والخاص.

ولعل من القضايا البارزة التي تناولتها خطة التنمية التاسعة تطوير الخدمات البلدية والإسكان التي تستهدف إنشاء مليون وحدة سكنية بواسطة القطاعين العام والخاص لمواكبة ٨٠ في المائة من حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات الخطة الخمس موزعة على مناطق المملكة المختلفة، وكذلك إنفاق أكثر من ١٠٠ مليار على هذا القطاع بزيادة على المخصص في الخطة الثامنة قدرها ٦٤ في المائة، والسعي إلى توفير نحو ٢٦٦ مليون متر مربع من الأراضي لإقامة المشاريع السكنية المتوقع تنفيذها خلال مدة الخطة. كما استحثت الخطة الهيئة العامة للإسكان لإنهاء استراتيجية الإسكان في المملكة واستكمال التصاميم الهندسية لجميع المشاريع المنوطة بها، إضافة إلى إيجاد قاعدة معلومات إسكانية».

والحقيقة أن مسألة الإسكان من القضايا الشائكة التي تتطلب حلاً عاجلا نظرا لأهميته للمجتمع، وأثره في مستوى المعيشة والرفاهية، ودوره في الاستقرار الأسري لأفراد المجتمع. وهذه المسألة تواجه كثيرا من التحديات وعدم علاجها في هذه المرحلة قد يؤدي إلى مزيد من التعقيد في المسألة، خصوصا أن المملكة اليوم تشهد نموا سكانيا كبيرا وازديادا مستمرا لعدد الأسر بشكل سنوي، في ظل أن هناك معاناة مستمرة في الحصول على مسكن.

فنلاحظ أن الخطة تسعى إلى علاج قضايا مهمة تتعلق بالإسكان وهي توفير قطع الأراضي، وزيادة الإنفاق على هذا القطاع. والحقيقة أن هذه أمور مهمة ولها دور كبير في توفير الفرص للأفراد لتملك مساكن. وهناك أمور أخرى يمكن أن يكون لها أيضا دور فاعل في علاج هذه القضية، فكما نعلم أنه قد يكون من اليسير أن تتمكن البلديات من تمكين المواطن من الحصول على منحة قطعة أرض في المدن الصغيرة والقرى لتوافر الأراضي غير المملوكة، وبالتالي يمكن للحكومة التصرف بمنح بعض المواطنين في جزء من هذه الأراضي لمن يحتاج إلى بناء مسكن. ولكن المشكلة تكمن بشكل رئيسي في المدن الكبرى التي يمكن أن يقال إنه من الصعوبة بمكان الحصول على مسكن فيها في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار، وما كان منها داخل المدن فهو في أغلبه مملوك للمواطنين، ولذلك قد يكون من الصعب توزيع أراض داخل المناطق السكنية التي تتوافر فيها بنية تحتية مناسبة.

ويبقى أن هناك بعض الخيارات التي تسهل للمواطن التملك والسكن في المدن الكبرى، من ذلك السعي إلى توفير البنية التحتية، وتقديم الخدمات اللازمة في أراضي المنح القائمة، حيث إن هناك بعض المناطق وزعت كمنح منذ فترة طويلة، ولم تصلها الخدمات بشكل متكامل، ما يصعب معه السكن والإقامة فيها نتيجة لذلك، وجزء كبير من المواطنين من الممكن أن يسكن في تلك المناطق إذا ما توافرت فيها الخدمات الأساسية اللازمة، كما أن هذه الخطوة قد يكون لها دور في توفير فرص تملك الأراضي بأسعار مناسبة للمواطن.

من ذلك السعي إلى حل مشكلة كثير من المساهمات العقارية المتعثرة، وهذه وإن كانت لن تغير كثيرا في وضع العقار بشكل عام، إلا أنها عامل مساعد لزيادة عرض الأراضي السكنية، كما أنه من المهم إعادة النظر في بعض الأنظمة المتعلقة بتصاريح البناء، التي قد تناسب فترة سابقة عندما لم تكن أزمة الإسكان بهذا الحجم، فالسماح مثلا بتعدد الأدوار في شوارع محددة، إضافة إلى أنه يسهم في توفير وحدات سكنية أكثر، يخفف ضغط الطلب على التوسع في البنية التحتية في المدن الكبرى، فالامتداد الرأسي للمباني يخفف من الامتداد الأفقي الذي يتطلب التوسع في توفير الخدمات.

كما أن واحدة من الخيارات فرض زكاة على قطع الأراضي البيضاء التي تصل إلى مساحات كبيرة في ظل عدم استغلال أصحابها لها، مع توافر الخدمات متكاملة بها، وليست هناك استفادة حقيقية منها، بل هي تمثل عبئا بسبب أنها تجعل المواطن يضطر إلى البحث عن قطعة أرض بعيدة ليسكن فيها مع وجود هذه المساحات الكبيرة غير المستغلة، سواء كان شخصيا أو استثمارا.

ومن الممكن أن يكون هناك عمل على دعم إنشاء جمعيات تعاونية وخيرية بهدف علاج مشكلة الإسكان، ودعم إنشاء مراكز بحثية في الجامعات لتقديم دراسات وحلول إدارية وتشريعية وفنية تتعلق بهذا الخصوص.

فالخلاصة أن هناك أربعة محاور لها دور رئيس في علاج أزمة الإسكان، وهي توفير الأراضي السكنية بخدماتها، توفير التمويل اللازم، المساعدة على تقليل تكلفة إنشاء المساكن للمساعدة على البناء، وإعادة النظر في بعض الأنظمة البلدية لتسهيل توفير فرص أكبر للتوسع في بناء الوحدات السكنية. وهذا بحسب ما يظهر أن خطة التنمية التاسعة تسعى ـ بإذن الله ـ إلى تحقيقه.

الاقتصاد الرقمي

نماذجه وسماته الرئيسة والتحديات الضريبية

يتطور الاقتصاد الرقمي بشكل مستمر ويتطلب مراقبة التطورات المستقبلية لتقييم آثاره في الضريبة

حسين عبد الرحيم الشيخ
إدارة العمليات والشؤون الدولية

• حيث إن الاقتصاد الرقمي يصبح وبشكل متزايد هو الاقتصاد السائد، فإنه سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل عزل الاقتصاد الرقمي عن بقية أوجه الاقتصاد لأغراض الضريبة. إن محاولة عزل الاقتصاد الرقمي كقطاع مستقل سيتطلب حتماً رسم خطوط غير منطقية بين ما هو رقمي وما هو غير رقمي. وعليه فإن التحديات الضريبية وكذلك مخاوف تآكل الأوعية التي يثيرها الاقتصاد الرقمي من الأفضل التعرف عليها ومعالجتها عن طريق تحليل الهياكل القائمة في الشركات متعددة الجنسية مع نماذج الأعمال الجديدة، وكذلك بالتركيز على السمات الرئيسة في الاقتصاد الرقمي وتحديد تلك السمات منها التي تسبب أو تفاقم التحديات الضريبية أو مخاوف تآكل الأوعية. وعلى الرغم من أن العديد من نماذج أعمال الاقتصاد الرقمي لها ما يوازيها في الأعمال التقليدية، فإن تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة جعلت من الممكن القيام بأنواع عديدة من الأعمال بأحجام أكبر وعلى مسافات أبعد مما كان ممكناً في الماضي. ويشمل

ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وفرت التقنيات بشكل أرخص وعززت الإبداع في جميع قطاعات الاقتصاد.

من المستحيل عزل الاقتصاد الرقمي عن بقية أوجه الاقتصاد لأغراض الضريبة.

ذلك أشكالا متعددة من التجارة الإلكترونية، وخدمات الدفع المباشرة، ومخازن شركة أبل (لشراء وتحميل أنظمة ومنتجات الإلكترونية)، والإعلان المباشر، والحوسبة السحابية (مكان عملها غير محدد) Cloud Computing، ومنصات الشبكات المشتركة، والمتاجرة عالية السرعة.

- إن الاقتصاد الرقمي في حالة من التطور المستمر وعليه تدعو الحاجة إلى مراقبة التطورات المستقبلية فيه لتقييم آثارها على الضريبة. إن التقدم التكنولوجي السريع الذي يميز الاقتصاد الرقمي أدى إلى عدد من الاتجاهات الناشئة والتطورات المحتملة. وعلى الرغم من أن الوتيرة السريعة للتغيير تجعل من الصعب التنبؤ بالتطورات المستقبلية بدرجة معينة من الدقة، يتعين مراقبة هذه التطورات المحتملة بشكل وثيق حيث إنها قد تتسبب في تحديات جديدة لمتخذي السياسات الضريبية في الأمد القريب. هذه التطورات تشمل أدوات الشبكات، والعملات الافتراضية بما فيها العملات الرقمية bitcoin، وتشمل هذه التطورات التحكم الآلي والطباعة ثلاثية الأبعاد 3D printing robotics التي أصبح بفضلها من الممكن تقريب

الاقتصاد الرقمي يثير مخاوف تآكل الأوعية ومن الأفضل التعرف عليها ومعالجتها بتحليل الهياكل القائمة في الشركات متعددة الجنسيات.

التصنيع إلى العميل (إشراك العميل في تصنيع السلعة التي يطلبها) مما يؤثر في مكان وكيفية استحداث القيمة ضمن سلسلة التصنيع وعلى توصيف الدخل من الأعمال، والشراكة في الاقتصاد sharing economy وبما يسمح باشتراك أكثر من نظير في السلعة أو الخدمة، والدخول المتزايد إلى البيانات الحكومية الذي من المحتمل أن يؤدي إلى تحسين المحاسبة والأداء والسماح لأطراف ثالثة بالقيام بالأعمال الحكومية، والحماية المعززة للبيانات الشخصية التي أصبحت متوافرة في الاقتصاد الرقمي بشكل أوسع.

- يعرض الاقتصاد الرقمي ونماذجه بعض السمات الرئيسة التي قد تكون مهمة من وجهة نظر ضريبية. تشمل هذه السمات الحركة/التجوال فيما يتعلق بكل من (١) الأصول غير الملموسة التي يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي بشكل كبير، و(٢) المستفيدين، و(٣) وظائف الأعمال. وتشمل هذه السمات أيضاً الاعتماد على البيانات، الذي تيسر استعمالها الضخم بفضل زيادة القدرة الحاسوبية والقدرة على التخزين وانخفاض تكلفة تخزين البيانات. وتشمل هذه السمات أيضاً آثار الشبكات التي تشير إلى حقيقة أن قرارات المستفيدين قد تكون لها آثار مباشرة على المنافع المتحققة لمستفيدين آخرين. وتشمل أيضاً نماذج الأعمال متعددة الأوجه، التي تكون فيها مجموعات متعددة من الأشخاص يتفاعلون مع بعضهم من خلال منصة، وتكون قرارات المجموعة الواحدة تؤثر في النتائج المتحققة للمجموعات الأخرى من خلال عامل خارجي سلبي أو إيجابي، والاتجاه نحو الاحتكار أو احتكار القلة في نماذج أعمال محددة تعتمد بشكل كبير على آثار الشبكات. ومن السمات أيضاً سرعة التغيير بسبب الحواجز الأقل للدخول إلى الأسواق والتقنيات سريعة التطور وكذلك أيضاً السرعة التي قد يختار فيها العملاء منتجات أو خدمات جديدة على حساب أخرى قديمة.

- سارع الاقتصاد الرقمي وأحدث تغييراً في انتشار سلسلة القيمة عالمياً حيث قامت الشركات متعددة الجنسيات على ضوئه بدمج عملياتها عالمياً. في الماضي كان من الشائع للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بفتح فروع لها في البلدان التي لها فيها أنشطة لإدارة تلك الأنشطة، وقد نشأ ذلك عن عدد من العوامل منها الاتصالات البطيئة، وقواعد استبدال العملات، والجمارك، وتكاليف النقل المرتفعة التي أسهمت في صعوبة تشغيل سلاسل عالمية. إلا أن التقدم في تقنيات الاتصالات والمعلومات وانخفاض الحواجز في العملات والجمارك، والانتقال إلى المنتجات الرقمية واقتصاد يعتمد على الخدمات، كل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى تحطيم الحواجز التي تحول دون الدمج مما سمح للمجموعات متعددة الجنسيات بأن تعمل كشركات عالمية بشكل أكبر. هذا الدمج جعل من السهل على الأعمال تطبيق نماذج يتم فيها أداء الوظائف مركزياً على المستوى الإقليمي أو العالمي عوضاً عن المستوى القطري. حتى المشاريع الصغيرة أصبح بإمكانها أن تتحول إلى مشاريع صغيرة متعددة الجنسيات ولديها موظفون في عدد من البلدان والقارات. هذه التقنيات في الاتصالات والمعلومات مثلت الأداة في هذا التوجه الرئيسي، الذي تفاقم على ضوء حقيقة أن العديد من الشركات الرقمية الرئيسة ناشئة وهي مصممة أصلاً لتعمل على أساس موحد وعلى المسرح العالمي. وإلى اللقاء في العدد القادم ـ إن شاء الله.

نظام ضريبة الدخل بالمملكة لم يضع تعريفاً محددا للتهرب الضريبي واكتفى بتحديد الطرق الاحتيالية التي تجعل المكلف أو مراجع الحسابات الخارجي (المحاسب القانوني) متهرباً من الضريبة إذا ما استعمل بعضها أو كلها.

مفهوم التهرب الضريبي وصوره وعقوباته

ينقسم التهرب الضريبي غير المشروع إلى ٤ أنواع تتمثل في الإخفاء المادي والإخفاء المحاسبي والتكييف الخاطئ وقرينة الغش.

إعداد: سلطان رشيد الحربي

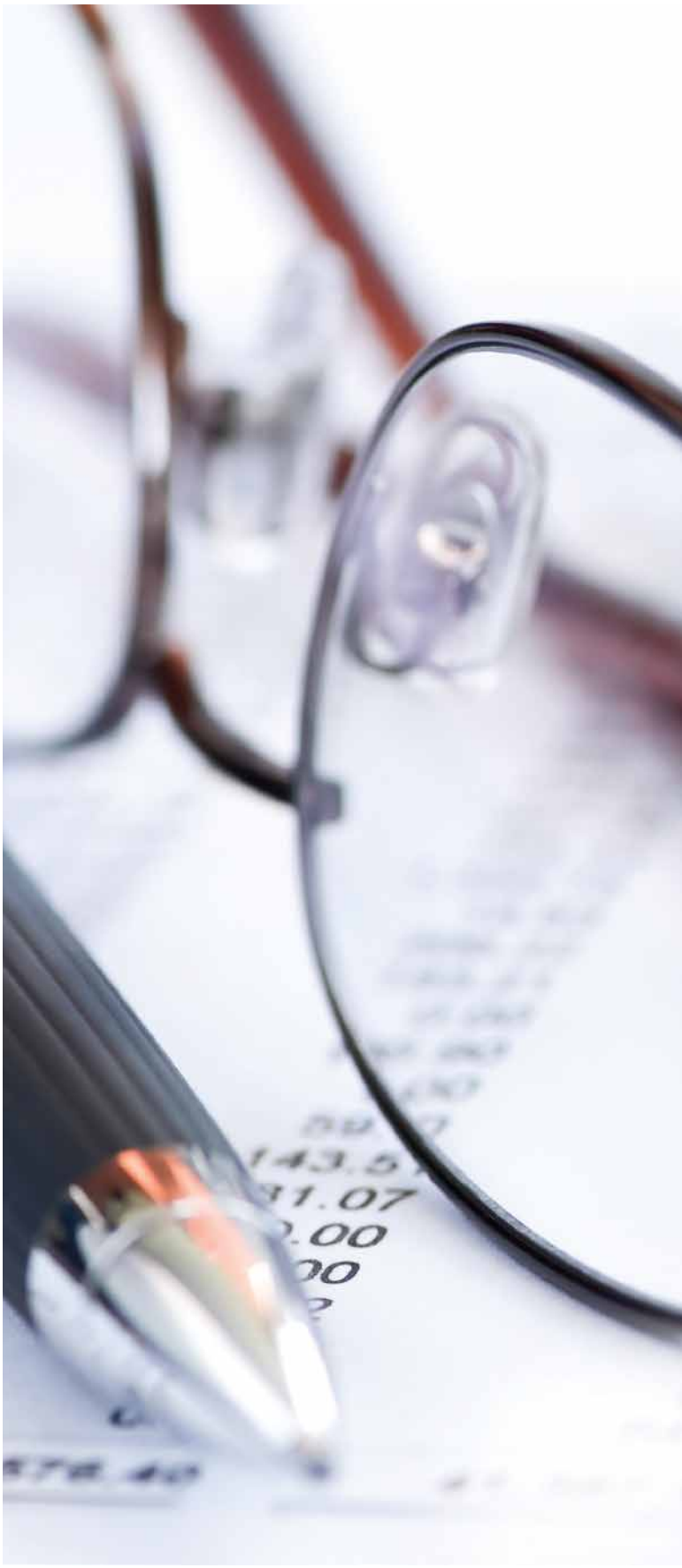

اختلف الكتّاب في تعريفهم لمفهوم التهرب الضريبي، فبعضهم نظر إليه من منظور واسع بينما نظر إليه البعض الآخر من منظور ضيق فيرى أصحاب الاتجاه الأول (المنظور الواسع) أن التهرب الضريبي يشمل كل صور التخلص من الضريبة أو حتى تجنبها بحيث يشمل:

- عدم القيام بالتصرف المنشئ لواقعة الخضوع للضريبة.
- استغلال الثغرات النظامية القائمة في التشريع في عدم سداد الضريبة المستحقة.
- التحايل على النظام ومخالفته للتهرب من أداء الضريبة.

ويرى أصحاب الاتجاه الثاني (المنظور الضيق) أنه يقصد به تخلص المكلف من عبء الضريبة بوسائل تحمل في طياتها طابع الغش، وذلك من خلال التحايل على نصوص النظام أو مخالفته، وهو ما اصطلح على تسميته الغش الضريبي (دردير، ٢٠٠٠م، ص ٧-٨).

وعرف (بشور، ١٩٩٣م) التهرب الضريبي بأنه: التخلص جزئيا أو كليا من دفع الضريبة ويمكن أن يتم قبل تحقق الضريبة باستخدام بعض الوسائل التي لا تحقق التزاما على المكلف أو بعد تحققها بعدم أدائها للخزينة».

وكما عرف (العدل وعبد الفضيل، ١٩٨٢م) التهرب الضريبي بأنه:

محاولة المكلف التلاعب بحجم وعاء الضريبة عن طريق إخفاء بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة عن طريق تقديم الإقرارات الصورية في حالة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن الحرة.

أما فيما يتعلق بنظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية، نجد أنه لم يضع تعريفاً محدداً للتهرب الضريبي ، واكتفى فقط بتحديد الطرق الاحتيالية التي تجعل المكلف أو مراجع الحسابات الخارجي (المحاسب القانوني) متهرباً من الضريبة إذا ما استعمل بعضها أو كلها، وقد حدد النظام الضريبي هذه الحالات على سبيل الحصر الضريبة إذا ما استعمل بعضها أو كلها وقد حدد النظام الضريبي هذه الحالات على سبيل الحصر في المادة (٧٧) من النظام الضريبي وهي:

- تقديم دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات غير حقيقية لا تعكس الوضع الصحيح للمكلف.
- تقديم الإقرار على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات مع تضمينه معلومات تخالف ما تظهر دفاتره وسجلاته.
- تقديم فواتير أو وثائق مزورة أو مصطنعة أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.
- عدم الإفصاح عن نشاط أو أكثر من أنواع النشاط التي تخضع للضريبة.
- إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل قيام المصلحة بالفحص.

صور وأشكال التهرب الضريبي

يفرق عادة في التهرب الضريبي بين:

- تهرب مشروع: ويعرف بتجنب الضريبة أو التملص الضريبي.
- تهرب غير مشروع: ويطلق عليه الغش المالي.
- حيث عرف (بشور، ١٩٩٣م) التهرب المشروع: استغلال المكلف بعض الثغرات النظامية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة، وعدم الالتزام بدفعها.

ويشار هنا إلى العلاقة ما بين التهرب المشروع والتخطيط والتجنب الضريبي باعتبارها مصطلحات قريبة جداً من بعضها حيث إن تخطيط وتجنب المكلف الضريبة باستغلال الثغرات النظامية يؤدي إلى التهرب المشروع (قاسم، ٢٠٠٣م)

وينوه الباحث بأن مسمى موضوع البحث الحالي (مدى ثقة الفاحص

الضريبي بمصداقية القوائم المالية المدققة لتجنب التهرب الضريبي بالمملكة العربية السعودية) والمقصود به ليس التجنب الضريبي المشروع، كما انفردت به بعض المراجع والكتب والأبحاث والأنظمة الضريبية. ولكن المقصود بكلمة (التجنب) أي الحد أو المنع، لعدم الوقوع فى المخالفة، ولم يتم استخدام كلمة (الحد)، وذلك لأن التهرب الضريبي لا يمثل ظاهرة أمام مصلحة الزكاة والدخل حسبما صرح به مدير عام مصلحة الزكاة والدخل (جريدة «المدينة»، ١٤٣١هـ). حيث إن استخدام كلمة الحد، للإقلال من الشيء، وتستخدم كلمة التجنب، لعدم الوقوع وتوخي الحذر فى ذلك.

عرف (عناية، ١٩٩٨م) التهرب الضريبي غير المشروع بأنه: مخالفة صريحة للنظام الضريبي ويطلق عليه أحيانا الغش الضريبي وتختلف أشكاله باختلاف الضريبة التي يراد التهرب منها وما إذا كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة، باختلاف هدف التهرب وما إذا كان تهربا جزئيا أو كليا.

وكما عرف (قاسم ٢٠٠٣، التهرب غير المشروع أو الغش الضريبى بأنه:مخالفة مباشرة ومشعودة للنظام الضريبى، وله أشكال كثيرة منها: إغفال متعمد للتصريح عن الضريبة، إخفاء متعمد للوعاء الضريبى، الظهور بمظهر المعسر وعدم القدرة على الدفع، وإبراز مستندات وهمية للمحاسبة.

للتهرب الضريبي منظوران أحدهما واسع والآخر ضيق.

هناك نوعان من التهرب الضريبي، الأول تهرب مشروع، والآخر تهرب غير مشروع.

أصحاب المنظور الضيق للتهرب الضريبي يرون أنه محاولة المكلف للتخلص من عبء الضريبة بوسائل تحمل في طياتها طابع الغش من خلال التحايل على نصوص النظام أو مخالفته.

ويمكن تقسيم التهرب الضريبي غير المشروع إلى أربعة أنواع:

الإخفاء المادي:

الإخفاء المادي للشيء الخاضع للضريبة هو أبرز أشكال هذا الغش، كمثل التاجر الذي يخفي مصدر دخل أو نشاط يخضع للضريبة وعدم التصريح عنه (فرحات، ١٩٩٧م).

الإخفاء المحاسبي:

نظرا لأن بعض الضرائب تفرض بموجب تصريح المكلف عن دخله، فإنه يلجأ فى بعض الحالات إلى هذا النوع من الغش مخفيا القسم الأكبر من أرباحه وغالبا ما يكون للتاجر حسابان:

١- حساب خاص يرسله للإدارة الضريبية.

٢- حساب تجاري يوضح حقيقة عملياته التجارية (فرحات، ١٩٩٧م).

٣- التكييف الخاطئ: ويهدف هذا النوع من الغش إلى إخفاء واقعة فعلية وراء وضعية قانونية ظاهرة، كمثل المستثمر الفعلي للمنشأة الذي يستتر وراء رجل لا وجود فعليا له، ويظهر وكأنه المستثمر الفعلي للمنشأة أو كالمشاركة في الأرباح بصورة وهمية، وأخيراً السعي إلى تحرير تبرع دون أن يدفع الثمن أبداً لإمكانية خصمه كمصروف (فرحات، ١٩٩٧، ٨٤).

قرينة الغش:

وتتلخص هذه الحالة في معرفة ما إذا كان إخفاء الشيء موضوع الضريبة تم عن سوء نية أو عن حسن نية والإدارة الضريبية سوف تكتشف هذا السلوك في كلتا الحالتين، فالمكلف الذي نسي أو غفل عن تقديم تصريحه سيعاقب حتى لو لم يكن قاصداً ذلك (فرحات،١٩٩٧م)

وكما أن هناك أنواعا أخرى للتهرب الضريبي وهي:

١ - التلاعب المحاسبي:

يكون إما بتضخيم التكاليف أو بتخفيض الإيرادات أو بهما معا.

٢ - المستخدمون الوهميون:

يلجأ المكلف في هذه الطريقة إلى الكشوف المحاسبية، حيث يقوم بتسجيل أجور ورواتب مستخدمين وموظفين لا وجود لهم على الحقيقة في المنشأة، غير أنهم يحوزون وثائق محاسبية وإدارية رسمية تخلو من كل شك أو ريبة.

٣ - الأعباء العامة غير المبررة:

أي لا وجود لأية علاقة لها بنشاط المنشأة التي تؤدي إلى تضخيم التكاليف والأعباء المراد حسمها من الربح الخاضع للضريبة مثل:

المبالغة في تقديم المكافآت للعاملين.
قيام المنشأة بترميمات على المباني الصناعية والتجارية، والمبالغة في قيمتها.
شراء مستلزمات خاصة كالأثاث لأغراض شخصية وتسجل لأغراض المنشأة.
قيام صاحب المنشأة أو شركائه بتسجيل حساباتهم واستهلاكاتهم الشخصية على حساب أعباء المنشأة.
٤ – المبالغة في احتساب تكاليف الاستهلاك للأصول الثابتة.
٥ – الغش عن طريق العمليات النظامية:
مثل أن يعمد المتهرب إلى ممارسة عمليات وهمية لإيجاد محاسبة لمشتريات دون فواتير أو فواتير دون شراء أو بيع، كمثال وجود العمليات تتم بشكل مكاتبات متناسقة ومتكاملة فيما بينهم لدرجة أنه لا تجد فيها مجالا للشك.
وقد حدد النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية حالات التهرب الضريبي غير المشروع في المادة (٧٧) من نظام ضريبة الدخل، والطرق الاحتيالية التي تجعل المكلف أو مراجع الحسابات الخارجي (المحاسب القانوني) متهربا من الضريبة إذا ما استعمل بعضها أو كلها، وهذه الحالات على سبيل الحصر كالآتي:
- تقديم فيلم أو سجلات أو حسابات أو مستندات غير حقيقية لا تعكس الوضع الصحيح للمكلف
- تقديم الإقرار على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات مع تضمينه معلومات تخالف ما تظهره دفاتره وسجلاته.
- تقديم فواتير أو وثائق مزورة أو مصطنعة أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.
- عدم الإفصاح عن نشاط أو أكثر من أنواع النشاط التي تخضع للضريبة.
- إتلاف أو إخفاء الدفاتر أو السجلات أو المستندات قبل قيام المصلحة بالفحص.

عقوبات التهرب الضريبي:

استنادا إلى مقتضى أحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٧) والمادتين (٧٦) و (٧٧) من نظام ضريبة الدخل والفقرة (٣) من المادة (٥٥) والمواد (٦٧) و(٦٨) و(٦٩) من اللائحة التنفيذية للنظام يمكن حصر الغرامات على الضرائب المفروضة على النحو التالي:
غرامة عدم التسجيل في الموعد النظامي:
عندما يتأخر المكلف في إخطار مصلحة الزكاة والدخل في البدء بنشاطه تفرض عليه الغرامة وفقاً للتصنيفات الآتية:
- الشخص الطبيعي (١٠٠٠) ريال
- الشخص الاعتباري (١٠٠٠٠) ريال.
- كيانات أخرى (٥٠٠٠) ريال.

الغرامة عن عدم تقديم الإقرار في الموعد النظامي:
أ – تفرض غرامة عدم تقديم الإقرار في الحالات الآتية:
- عدم تقديم الإقرار خلال (١٢٠) يوما من تاريخ نهاية السنة المالية.
- عدم تقديم الإقرار طبقا للنموذج المعتمد من المصلحة حتى لو قدم في الموعد النظامي.
- عدم تسديد الضريبة المستحقة بموجب الإقرار حتى لو قدم في الموعد النظامي ووفقاً للنموذج المعتمد من المصلحة.
- عدم إشعار المصلحة وتقديم الإقرار الضريبي في حالة التوقف عن مزاولة النشاط والسداد بموجبه عن الفترة الضريبية التي تنتهي بتاريخ توقفه عن مزاولة النشاط وذلك خلال (٦٠) يوما من تاريخ التوقف.
- عدم تقديم إقرار المعلومات الخاص بشركات الأشخاص خلال (٦٠) يوما من نهاية السنة الضريبية.

ب – في حالة عدم تقديم الإقرار الضريبي في الموعد المحدد تحصل الأعلى من الغرامتين في البديلين التاليين:
البديل الأول: تحصل غرامة (١٪) من إجمالي إيرادات المكلف على ألا تتجاوز (٢٠٠٠٠) عشرين ألف ريال.
البديل الثاني: تحصل غرامة حسب النسب التالية:
- ٥٪ من الضريبة غير المسددة إذا لم يتجاوز التأخير (٣٠) يوما من الموعد النظامي.
- ١٠٪ من الضريبة غير المسددة إذا زاد التأخير على (٣٠) يوما ولم يتجاوز (٩٠) يوما من الموعد النظامي.
- ٢٠٪ من الضريبة غير المسددة إذا زاد التأخير على (٩٠) يوما ولم يتجاوز (٣٦٥) يوما من الموعد النظامي.
- ٢٥٪ من الضريبة غير المسددة إذا زاد التأخير على (٣٦٥) يوما من الموعد النظامي.

وتعني الضريبة غير المسددة: الفرق بين ما سدده المكلف في الموعد النظامي، والضريبة المستحقة السداد بموجب أحكام النظام وتشمل التعديلات التي تجريها المصلحة التي أصبحت نهائية حسبما هو وارد في الفقرة (٢) من المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية للنظام بما في ذلك الحالات المعترض عليها حيث تحتسب الغرامة من تاريخ الموعد النظامي لتقديم الإقرار والسداد ومن ثم يكون تعديل المصلحة من جانبها لهذه البنود إجراء كاشفا لها بحيث تستحق غرامة التأخير على فرق الضريبة المستحقة نتيجة تعديل البنود بعد انقضاء المواعيد المحددة لتقديم وتسديد الضريبة.
ج – إضافة إلى الغرامات الواردة في أحد البديلين أعلاه تضاف على

يقصد بالتهرب الضريبي المشروع استغلال المكلف بعض الثغرات النظامية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها.

التهرب الضريبي لا يمثل ظاهرة أمام مصلحة الزكاة والدخل.

التهرب الضريبي غير المشروع هو مخالفة صريحة للنظام الضريبي ويطلق عليه أحيانا الغش الضريبي وتختلف أشكاله باختلاف الضريبة التي يراد التهرب منها وما إذا كانت ضريبة مباشرة أو غير مباشرة.

المكلف غرامة تأخير (١٪) من الضريبة غير المسددة عن كل (٣٠) يوم تأخير- ولا تجب هذه الغرامة إذا لم تكتمل مدة التأخير (٣٠) يوما من تاريخ الاستحقاق فى الحالات الآتية:

التأخير في تسديد الضريبة المستحقة بموجب الإقرار.

التأخير في تسديد الضريبة المستحقة بموجب ربط المصححة.

التأخير في تسديد الدفعات المعجلة في مواعيدها المحددة بنهاية الشهر السادس والتاسع والثاني عشر من السنة المالية للمكلف.

الضرائب التي تصدر الموافقة بتقسيطها من تاريخ استحقاقها الواردة في المادة (٧١) من النظام.

التأخير في تسديد الضريبة المطلوب استقطاعها المحددة بعشرة (١٠) أيام من الشهر التالي الذي تم فيه الدفع للمستفيد الواردة فى المادة (٦٨) من النظام، وتقع مسؤولية سدادها على الجهة المكلفة بالاستقطاع.

د - لا يمنع الربط على المكلف بالأسلوب التقديري من فرض غرامة عدم تقديم الإقرار وغرامة التأخير متى توافرت مبررات فرضها.

غرامة غش وتهرب:

غرامة الغش هي التي تفرض بواقع (٢٥٪) على فرق الضريبة الناتجة عن تقديم المكلف أو محاسبه القانوني (مراجع الحسابات الخارجي) معلومات غير حقيقية أو الغش بقصد التهرب من الضريبة.

تطبق أحكام وغرامة الغش الواردة أعلاه على المكلف باستقطاع الضريبة في حالة إخفائه معلومات أو تقديمه معلومات غير صحيحة، وتقع مسؤولية سدادها على الجهة المكلفة بالاستقطاع.

ويرى الباحث هنا أن غرامة الغش والتهرب من نظام ضريبة الدخل، تقع فقط على المكلف الضريبي، وليس لها أي مساس بمراجع الحسابات الخارجي (المحاسب القانوني)، وذلك مما يظهر عدم وضوح النظام الضريبي في تحديد أنواع المخالفات والعقوبات التي تختص بمراجع الحسابات الخارجي.

حق ملاحقة المحاسبين القانونيين (مراجع الحسابات الخارجي):

حسبما تقضي به المادة (٧٨) من نظام ضريبة الدخل في المملكة وبما لا يتعارض مع نظام المحاسبين القانونيين للمصلحة الحق في ملاحقة أي محاسب قانوني (مراجع حسابات خارجي) قضائيا يثبت أنه قدم أو شهد على صحة بيانات غير صحيحة، وبما يشكل انتهاكا للمبادئ المحاسبية المتعارف طيها بقصد مساعدة المكلف على التهرب من كل أو جزء من الضريبة.

وقضت الفقرة (هـ) من المادة (٦٠) من النظام والفقرة (٦) من المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية للنظام أنه بالنسبة للمكلف الذي يتجاوز دخله الخاضع للضريبة قبل حسم المصاريف (١) مليون ريال سعودي يجب أن يشهد محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة بالمملكة بصحة الإقرار وما تضمنه من معلومات خصوصاً أن معلومات الإقرار مستخرجة من دفاتر وسجلات المكلف ومطابقة لها، وأن الإقرار أعد وفقاً لمعايير ومتطلبات وأحكام نظام ضريبة الدخل في المملكة.

مدى فاعلية النظام الضريبي ولائحته التنفيذية وأنظمة مصلحة الزكاة والدخل تجاه دور مراجع الحسابات الخارجي لتجنب التهرب الضريبي.

تضمن نظام ضريبة الدخل في المملكة العربية السعودية العديد من المزايا الضريبية المباشرة وغير المباشرة بهدف إيجاد مناخ ملائم للاستثمار في المملكة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، ومن أهم سمات النظام الضريبي الجديد ما يلي:

- الوضوح والشفافية في تحديد واجبات وحقوق المكلف والمصلحة.
- الأخذ بأسعار ضريبية نسبية معتدلة لجذب رؤوس الأموال.

- السماح بترحيل الخسائر للأمام لفترة غير محددة.
- استخدام أسلوب استهلاك المجموعات، والاستهلاك المعجل للأصول.
- اعتماد أسلوب الربط الذاتي.
- إقرار ضريبة الاستقطاع لأول مرة في المملكة العربية السعودية.

تفعيل آلية التحصيل والالتزام حيث تضمن النظام الضريبي الجديد إجراءات واضحة لمكافحة التهرب الضريبي، وعدم تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها.

إقرار حق المكلف في الاستئناف أمام ديوان المظالم لأول مرة (مصلحة الزكاة والدخل، النشرات التعريفية لنظام ضريبة الدخل، ١٤٢٥هـ).

ومن أجل إلزام المكلفين بالتقيد بالمتطلبات النظامية والحد من حالات التهرب الضريبي فقد ألزمت الفقرة (ب) من المادة (٦٣) من النظام والفقرة (٣) من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية للنظام بأن للمصلحة الحق في الربط الضريبي على المكلف بالأسلوب التقديري وفقاً للحقائق والظروف المرتبطة بالمكلف في الحالات الآتية (اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل، ٢٠٠٤م):

- عدم تقديم المكلف إقراره الضريبي في موعده النظامي وفي حالة تقديمه إقراره الضريبي وكذلك قوائمه المدققة المستندة إلى دفاتر وسجلات نظامية بعد انتهاء الموعد النظامي وقبل إصدار المصلحة للربط التقديري، يحق لها قبول إقرار المكلف ومعالجته وفقاً للإجراءات المتبعة، مع وجوب الغرامات التي تستحق عليه نظاماً.
- عدم مسك حسابات ودفاتر وسجلات دقيقة داخل المملكة تعكس حقيقة وواقع عمليات المكلف.
- عدم تمكن المكلف من إثبات صحة معلومات الإقرار بموجب مستندات ثبوتية.
- عدم التقيد بالشكل والنماذج والطريقة المطلوبة في دفاتره وسجلاته وفقاً لما هو محدد في نظام الدفاتر الجارية.
- مسك الدفاتر والسجلات بغير اللغة العربية في حالة إخطار المكلف كتابياً بترجمتها للعربية خلال مهلة تحددها المصلحة وعدم تقيده بذلك.

ومن مزايا نظام ضريبة الدخل أنه أعطى مصلحة الزكاة والدخل مجموعة من الحقوق في مكافحة التهرب الضريبي وتتمثل في الآتي (نظام ضريبة الدخل، ١٤٢٥هـ).

١ – حق رفض المصروف:

وفقاً للفقرة (ب) من المادة (٥٨) من نظام ضريبة الدخل بأنه يحق للمصلحة رفض تحميل أي مصروف إذا عجز المكلف دون سبب معقول عن تقديم المستند الخاص بالمصروف أو القرائن المؤيدة لحظة المطالبة به، وأضافت الفقرة (٣) من المادة (٥٧) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل أن عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلف من إيرادات ومصروفات وأي بيانات أخرى تقع على المكلف، وفي حالة عدم تمكنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز لمصلحة الزكاة والدخل عدم إجازة المصروف الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر المصلحة في ضوء الظروف المرتبة بالحالة والمعلومات المتاحة للمصلحة.

٢– حق الاطلاع:

وفقاً للفقرة (ب) من المادة (٦١) من النظام والفقرات من (١) إلى (٦) من المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية للنظام، يجوز لموظفي مصلحة الزكاة والدخل حق الاطلاع لدى المكلفين ولدى غيرهم على كل ما من شأنه أن يبرهن على صحة إقرار المكلف من عدمه، وهذا يتطلب فحص إقرار المكلف ميدانياً أثناء ساعات العمل الرسمية وذلك بالانتقال إلى مقره والاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة لبنود الحسابات والبيانات التي قدمت للمصلحة التي يحتفظ بها.

٣– حق المصلحة في المعلومات:

وفقاً للمادة (٦١) من النظام والمادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للنظام، يجب تزويد المصلحة بالمعلومات الأساسية وفق الضوابط التالية:

الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون بما في ذلك الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة ملزمون بتزويد المصالحة بأي معلومات مرتبطة بالضريبة وتطلبها المصلحة لأغراض الضريبة الواردة في هذا النظام، بما في ذلك المعلومات عن عقود المقاولات والخدمات والتوريدات التي تبرم مع أي شخص من القطاع الخاص، وأي تعديلات تطرأ على تلك العقود خلال فترة لا تتجاوز (٣) أشهر من تاريخ توقيع العقد، وكذلك عند أي تعديل يطرأ على العقد، تتضمن اسم وعنوان كل من طرفي العقد وموضوع العقد وقيمته وشروطه المالية وتاريخ بدء تنفيذه وانتهائه. كما أن على تلك الجهات إخطار المصلحة بتاريخ التوقف عن تنفيذ العقد سواء كان بسبب ظروف القوة القاهرة أو لأي أسباب أخرى، وما يترتب لكل من طرفي العقد من حقوق لدى الطرف الآخر نتيجة التوقف وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ التوقف، ويحق للمصلحة طلب نسخة العقد.

إذا أخل بهذا الالتزام أحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المنوط بهم مسؤولية تزويد المصلحة بالمطلوب أو الإخطار بتاريخ التوقف، يكون مسؤولا بالتضامن مع المكلف عن أي مطالبة ضريبية تستحق على العقد، وأي غرامات ضريبية تجب عليه.

٤– حق الفحص والربط الإضافي خلال المدة النظامية:

وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٦٢) يجوز للمصلحة تصحيح وتعديل الضريبة المبينة في الإقرار بما يجعلها متوافقة مع أحكام هذا النظام، ولها الحق في إجراء الربط الضريبي إذا لم يقدم المكلف إقراره. ووفقاً للفقرة (أ) من المادة (٦٥) من النظام يحق للمصلحة بإشعار مسبق إجراء أو تعديل الربط الضريبي خلال (٥) سنوات من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار

نظام ضريبة الدخل في المملكة يكفل العديد من المزايا الضريبية المباشرة وغير المباشرة بهدف إيجاد مناخ ملائم للاستثمار في المملكة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

الضريبة غير المسددة تعني الفرق بين ما سدده المكلف في الموعد النظامي والضريبة المستحقة السداد بموجب أحكام النظام وتشمل التعديلات التي تجريها المصلحة، التي أصبحت نهائية.

الضريبي عن السنة الضريبية، كما يحق لها ذلك في أي وقت إذا وافق المكلف خطيا على ذلك، وهو ما يعنى أن الإقرار الضريبي يعتبر مقبولاً من المصلحة إذا مضى على تقديمه (٥) سنوات دون تلقي المكلف إشعاراً من المصلحة بشأنه.

ووفقاً للفقرة (ج) من المادة (٦٢) من النظام يجوز للمصلحة إجراء ربط إضافي على المكلف إذا اتضح للمصلحة أن الضريبة التي قبلتها في السابق غير صحيحة، وتشعر المصلحة المكلف بالربط الإضافي ومبرراته، ويحق للمكلف الاعتراض عليه وفقاً لما تقضي به قواعد الاعتراض. وتضيف الفقرة (١٠) من المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية للنظام أنه يجوز للمصلحة تصحيح الخطأ في تطبيق النظام والتعليمات خلال (٥) سنوات من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي عن السنة الضريبية بناء على طلب من المكلف، أو إذا تم اكتشافها من المصلحة أو من الجهات الرقابية.

ووفقاً للفقرة (ب) من المادة (٦٥) يحق للمصلحة إجراء أو تعديل الربط خلال (١٠) سنوات من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي عن السنة الضريبية إذا لم يقدم المكلف إقراره الضريبي أو إذا تبين أن الإقرار غير كامل أو غير صحيح بقصد التهرب من الضريبة. وتضيف الفقرة (٩) من المادة (٥٩) من اللائحة التنفيذية للنظام أنه يجوز تصحيح الأخطاء المحاسبية والمادية خلال (١٠) سنوات من نهاية الأجل المحدد لتقديم الإقرار الضريبي عن السنة الضريبية بناء على طلب المكلف، أو إذا تم اكتشافها من المعلمة أو الجهات الرقابية، ويقصد بالأخطاء الحسابية والمادية، الأخطاء الناتجة عن إحدى العمليات الحسابية مثل (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة) أو الناتجة عن وضع رقم خطأ مكان الرقم الصحيح، أو ما شابه ذلك.

٥ – حق مكافحة التجنب الضريبي:

في الأغلب يتم تفادي أو تجنب الضريبة بطرق مشروعة وذلك عندما يسعى المكلف إلى التخلص من دفع الضريبة بأسلوب لا ينطوي على مخالفة لأحكام النظام الضريبي، ومع ذلك فإن الفقرات (أ، هـ، و، ز) من المادة (٦٣) من النظام وضعت إجراءات لمكافحة التجنب الضريبي واعتبرته غير مشروع.

٦ – حق استقطاع الضريبة من المنبع (ضريبة الاستقطاع):

وفقاً لمقتضى الفقرتين (أ، ج) من المادة (٦٠) من النظام فكل شخص طبيعي غير سعودي مقيم يمارس النشاط أو اعتباري مقيم أو غير مقيم له منشأة دائمة في المملكة ملزم بتقديم إقرار ضريبي وفقاً للنموذج المعتمد، وتدوين رقمه المميز عليه، وتسديد الضريبة المستحقة بموجبه إلى المصلحة خلال المدة المحددة. ومع ذلك فالنظام لم يكتف بالتوريد المباشر لمبلغ الضريبة من قبل المكلف وإنما ألزم جهة معينة أو شخصاً معينا غير المكلف بتوريد مبلغ الضريبة المستحقة على دخل المكلف نيابة عنه، بعد أن يقوم بتحصيلها منه ومن ثم توريدها بمعرفته للمصلحة، فالنظام في مادته (٦٨) ألزم كل مقيم سواء كان مكلفا أو غير مكلف بمقتضى هذا النظام، وعلى المنشأة الدائمة في المملكة لغير المقيم، ممن يدفعون مبلغا ما لغير مقيم من مصدر في المملكة استقطاع ضريبة من المبلغ المدفوع وفقاً للأسعار المحددة في حالة المبالغ المدفوعة من قبل شخص طبيعي تنطبق شروط الاستقطاع التي تقضي بها هذه المادة على الدفعات الخاصة بالنشاط لهذا الشخص. وشروط استقطاع الضريبة من المنبع حدد بمقتضى المادة (٦٨) من النظام والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية للنظام.

٧– حق المصلحة في حجز أموال وممتلكات المكلف وبيعها:

كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي، فإن المادة (٧٣) من النظام أعطت الحق للمصلحة في الحجز على أموال المكلف المنقولة وغير المنقولة الجائز حسمها شرعاً وكذلك المضي في إجراءات الحجز. بعد مرور (٢٠) يوما على تسلم المكلف إشعارا منها بنية الحجز. كما أن المادة (٧٤) من النظام خولت للمصلحة بيع الممتلكات المحجوزة بواسطة الجهة المختصة، وفقاً لأحكام الحجز وعلى أن يسدد من قيمة البيع أولا مصاريف الحجز والبيع ومن ثم دين الضريبة والغرامات ويعاد أي مبلغ باق إلى المكلف، ووفقاً للضوابط اللازمة للحجز والبيع التى حددتها المواد (٧٣) و(٧٤) و(٧٥) من النظام والمادة (٧١) من اللائحة التنفيذية.

٨– فرض الغرامات:

لعدم التكرار، سبق شرح وسرد مواد النظام الضريبي ولوائحه التنفيذية بالشكل المطلوب في المبحث الثامن ضمن ثالثا في عقوبات التهرب الضريبي.

٩ – غرامة الغش:

لعدم التكرار، سبق شرح وسرد مواد النظام الضريبي ولوائحه التنفيذية بالشكل المطلوب في المبحث الثامن ضمن ثالثا في عقوبات التهرب الضريبي.

١٠– حق ملاحقة المحاسبين القانونيين:

لعدم التكرار سبق شرح وسرد مواد النظام الضريبي ولوائحه التنفيذية بالشكل المطلوب في المبحث الثامن ضمن ثالثا في عقوبات التهرب الضريبي.

ويؤيد الباحث رأي (السلطان، ١٤٢٥هـ): بأنه كان لا بد أن يتضمن النظام الضريبي نصاً بالعقوبات المناسبة ضمان الالتزام الضريبي، ويتم تطبيقها من قبل مصلحة الزكاة والدخل مثل:

٣– أن يتضمن عقوبات محددة.

٤ – عدم الترخيص بمزاولة النشاط مؤقتا.

٥ – الإعلان عن أسماء المكلفين غير الملتزمين.

٦–أن يكون لمصلحة الزكاة والدخل الحق في الاطلاع على الحسابات في البنوك والاستيلاء عليها، وحق الحجز الإداري ببيع الأصول ومصادرتها ... إلى غير ذلك من الضمانات.

ويرى الباحث أن النظام الضريبي ولائحته التنفيذية لم يوضحا أنواع المخالفات والمسؤوليات وأنواع العقوبات لمراجع الحسابات الخارجي، بشيء من التحديد والتفصيل في حال مساعدته للمكلف الضريبي على التهرب من دفع الضريبة في الأمور الآتية:

في حال مخالفة مراجع الحسابات الخارجي معايير المراجعة والمحاسبة المالية الصادرتين من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك بتحديد نوع المخالفة ونوع العقوبة والإجراءات المتبعة لذلك.

في حال مخالفة مراجع الحسابات الخارجي في تقديم الخدمات الضريبية إلى مصلحة الزكاة والدخل بصفته وكيلا للمكلف الضريبي وذلك بتحديد نوع المخالفة ونوع العقوبة والإجراءات المتبعة لذلك.

في حال مخالفة مراجع الحسابات الخارجي نظام الدفاتر التجارية الخاضع لنظام الشركات السعودي وذلك بتحديد نوع المخالفة ونوع العقوبة والإجراءات المتبعة لذلك.

لم يتطرق النظام الضريبي ولائحته التنفيذية إلى نوع العقوبة اللازمة في ملاحقة مراجع الحسابات الخارجي قضائيا في حال تورطه في عمليات تزوير للبيانات المالية أو للمستندات الخاصة بالمكلف الضريبي.

في حال مخالفة مراجع الحسابات الخارجي قواعد سلوك وآداب مهنة المراجعة من نواحي الاستقلال، النزاهة، الأمانة واستقامته من الناحية الأخلاقية والسلوكية من خلال إعداده واعتماده للإقرارات الضريبية وأثناء مثوله أمام لجان الاعتراض الابتدائية والاستئنافية وديوان المظالم.

سمكه ٥ ملم ووزنه لا يزيد على ٩٤.٦ جرام

الهاتف الأقل سمكاً بالعالم

وافقت وكالة TENAA الصينية الخاصة بمنح الامتيازات على إنتاج هاتف ذكي Gionee لا يزيد سمكه عن ٥ ملم. والهاتف من نموذج GN9005 وقطر شاشته يصل إلى ٤,٨ بوصة وهو الأخف والأقل سمكاً بين الهواتف الذكية ولا يزيد وزنه عن ٩٤,٦ جرام.

يتميز الهاتف الجديد بمعالج بحث رباعي النواة وبذبذبة ١,٢ جيجا هرتز وبطارية سعتها ٢٠٥٠ ميلي أمبير/ساعة، وجيجا بايت واحدة من ذاكرة الوصول العشوائي و١٦ جيجا بايت من الذاكرة الداخلية.

وكذلك بنظام تشغيل أندرويد خيار ٤,٣ Jelly Bean كما سيزود بآلة تصوير ٨ ميجا بيكسل و٥ ميجا بيكسل.

هناك بعض الهواتف الذكية التي لها هذا الوزن نفسه لكنها لا تتجاوز أربع بوصات في أفضل الأحوال وسمك النموذج Elife S5.5 الذي طرح قبل عدة أشهر في الأسواق ٥,٥٥ ملم وهاتف Apple iPhone 5S سمكه يصل إلى ٧,٦ ملم وسمك الهاتف Samsung Galaxy 8.1 5S ملم.

لخدمة المكفوفين

ابتكار أول «حذاء ذكي» في العالم

ابتكرت شركة Ducere الهندية المتخصصة في التكنولوجيا أول حذاء ذكي في العالم، حيث يمكنه توجيه من ينتعله عبر ذبذبات تصله عبر الـ «بلوتوث» وتعتمد فكرة الحذاء على استخدام ذبذبات تلامس قدم من يستخدمه لتوجيهه إلى الطريق الذي يجب عليه السير فيه، اعتمادا على تطبيق خاص من تطبيقات خرائط «جوجل» لتحديد الاتجاهات، ومن ثم ينقلها إلى الحذاء عبر اتصال «بلوتوث».

صُمم الحذاء في البداية لخدمة المكفوفين وكذلك للذين يعانون متاعب بصرية أو ضعف الإبصار لديهم لكن المصممين بدأوا في استخدامه لأغراض تجارية وتسويقه على نطاق واسع، ويمكن أن يستفيد من ذلك الحذاء الفريد من نوعه السائحون وراكبو الدراجات؛ فعن طريق تطبيقات خرائط «جوجل» يمكن أن يهتدوا للأماكن التي ربما يقصدوه للمرة الأولى خاصة لمن يقومون برحلات سياحية كثيرة وفي دول لم يسبق لهم أن سافروا إليها.

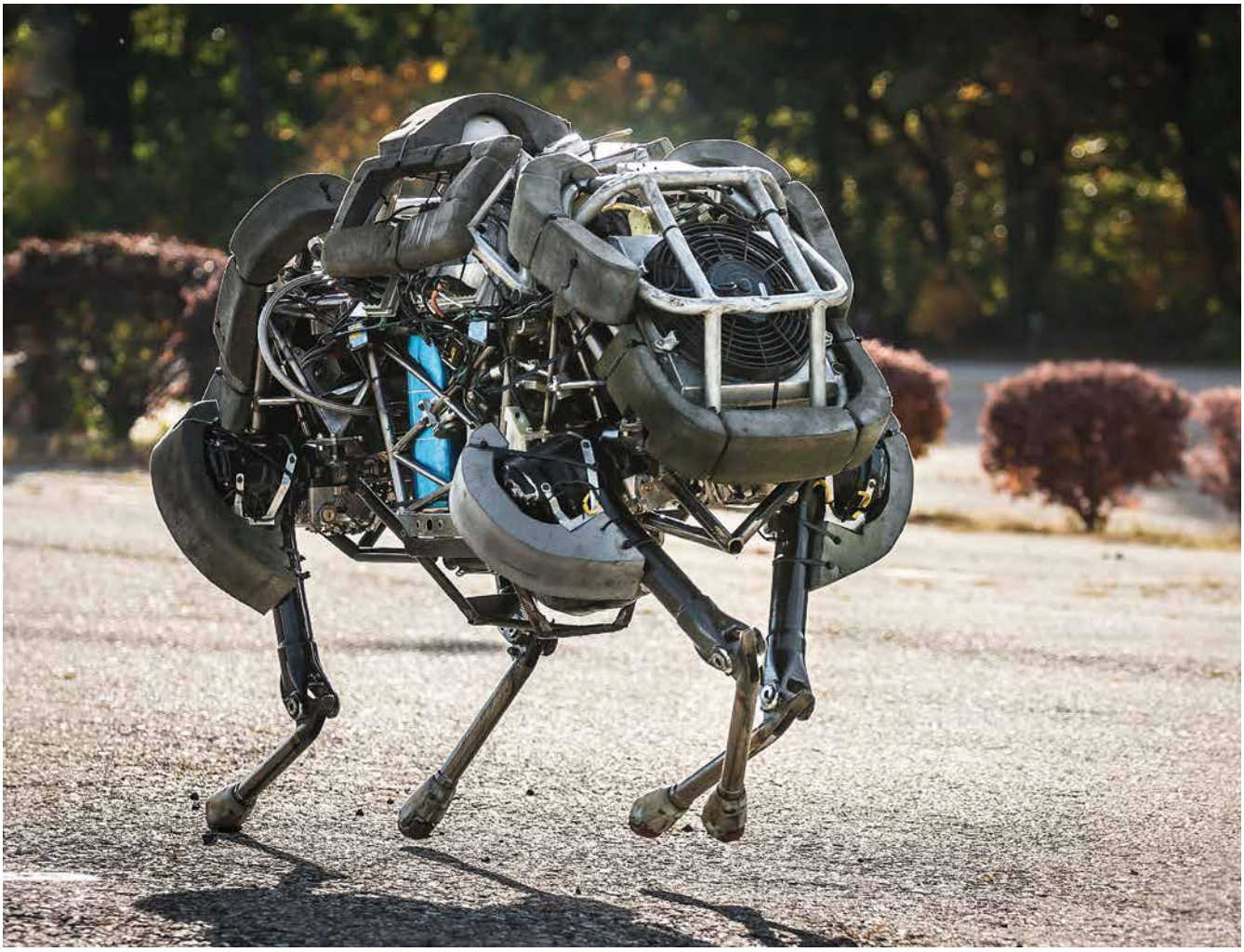

استغرق تصميمه ٣ سنوات

«جوجل» تبتكر روبوتاً للمهام العسكرية

ابتكرت شركة جوجل روبوتاً جديداً لحمل معدات حربية خلال المعارك، والروبوت لا يزال الوحيد من نوعه وطورته شركة بوسطون ديناميكس التي تملكها شركة جوجل واستغرق تصميمه ثلاث سنوات وبلغت تكلفته الإجمالية نحو مليوني دولار.

يعمل الروبوت بطريقة شبه مستقلة، حيث يمكنه اتخاذ قرارات بمفرده ودون تدخل خارجي. وصُمم ليتفاعل مع متطلبات الجنود بطريقة تشبه سلوك الحيوان المدرّب. ويتلمس الروبوت طريقه بواسطة أجهزة استشعار دقيقة تثبت في أحذية الجنود، وهو يتبع الإشارات الصادرة عنها، ويمكن للجنود أيضا التحكم في المسافة التي تفصل بينهم وبينه. شارك الروبوت في التدريبات العسكرية للجيش الأمريكي في مدينة هاواي، ويستطيع حمل ١٨٠ كيلو جراما من المعدات والعتاد العسكري، والسير بها مسافة تصل إلى ٣٢ كيلو مترا في التضاريس الوعرة. أطلقت «جوجل» على الروبوت اسم Cujo، وتم اختباره خلال تدريبات المحيط الهادئ العسكرية السنوية، التي تجريها القوات الأمريكية في مدينة هاواي، ونجح الروبوت في تنفيذ مهام مختلفة مثل إحضار الماء للقوات، عندما يطلب منه ذلك. وفوجئ الجنود الأمريكان بمهارة الروبوت.

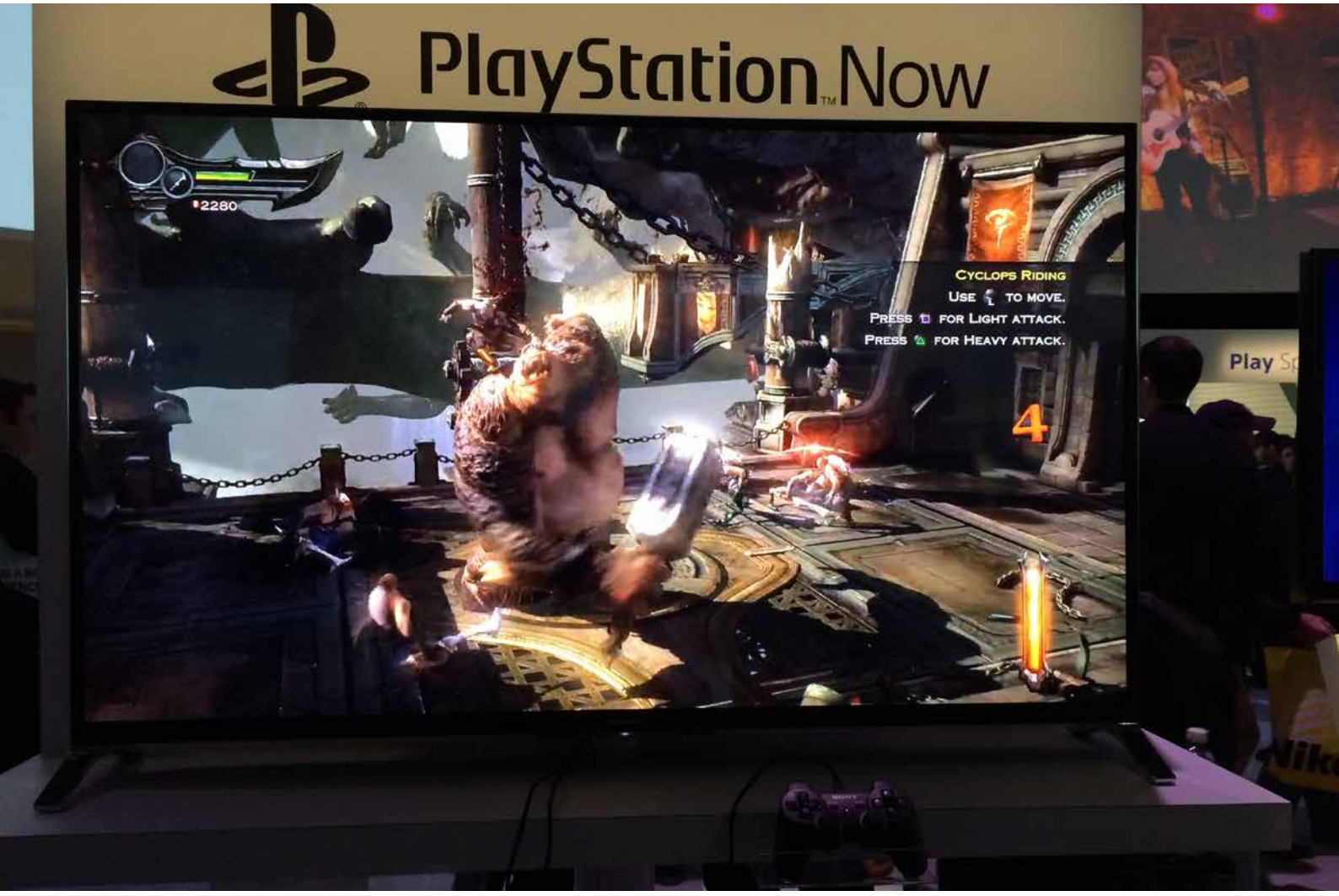

طرحت في أمريكا وكندا

بدء خدمة «بلاي ستيشن ناو» على الإنترنت

طرحت شركة «سوني كورب» اليابانية العملاقة النسخة التجريبية من لعبتها الجديدة «بلاي ستيشن ناو» لمستخدمي بلاي ستيشن٤ في الولايات المتحدة وكندا لاختبارها. وتتيح خدمة «بلاي ستيشن ناو» لأصحاب جهاز الألعاب بلاي ستيشن الحصول على الألعاب الجديدة دون الحاجة إلى أقراص صلبة أو تنزيلها عبر الإنترنت.

وُفرت خدمة بلاي ستيشن ناو لعدد محدود من المستخدمين في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. ووسعت قاعدة مستخدمي النسخة التجريبية من الخدمة الجديدة، قبل أن يتم توفيرها أمام كل المستخدمين في الولايات المتحدة وكندا. وإلى جانب هذه النسخة التجريبية المفتوحة، يمكن لمستخدمي بلاي ستيشن٤ مشاهدة مكتبة تضم أكثر من ١٠٠٠ عنوان من عناوين بلاي ستيشن ناو بحيث يمكن لهم استئجارها من متجر «بلاي ستيشن ستور». ويمكن تأجير اللعبة لفترات متفاوتة سواء لمدة سبعة أيام أو ٣٠ يوما أو ٩٠ يوما أو مجرد أربع ساعات.

وأكدت شركة سوني أنه مع توافر خدمة الاتصال فائق السرعة القوية والمستقرة، فإن جودة ووضوح الألعاب المستخدمة عبر الإنترنت ستكون أكثر تناسباً مع ألعاب بلاي ستيشن٣.

وتوفر خدمة «بلاي ستيشن ناو» خاصية الحوسبة السحابية في الألعاب مع دعم خاصية الجوائز وقوائم الأصدقاء. كما يمكن للمستخدم ممارسة الألعاب مع مستخدمين آخرين للخدمة عبر الإنترنت، إلى جانب المستخدمين الذين يستخدمون ألعابا يتم تنزيلها من الإنترنت أو موجودة على أقراص صلبة. وطلبت «سوني» من المستخدمين الذين يستخدمون النسخة التجريبية من الخدمة إرسال تعليقاتهم وآرائهم فيها، حيث قالت «سوني» : نظرا لأننا ما زلنا أمام نسخة تجريبية وفي البدايات الأولى للخدمة، فنحن نخطط لمواصلة جمع الآراء خلال هذه المرحلة من أجل إدخال المزيد من التحسينات عليها.

تترجم الأمر خلال واحد على ألف من الثانية
تطوير أسرع فأرة ألعاب في العالم

كشفت شركة لوجيتك عن الفأرة الأسرع في العالم سواء من حيث الحركة أو النقر لممارسة ألعاب الفيديو. وحملت الفأرة الجديدة اسم «جي ٢٠٤ هايبريون فيري» وتحتوي على مجموعة من المكونات التي لا مثيل لها مثل «محرك فيوجن» وثمانية أزرار قابلة للبرمجة.

يجمع «محرك فيوجن» بين أحدث تقنيات وحدات الاستشعار الضوئي ووحدة تسارع وجهاز تحديد اتجاه الحركة «جيروسكوب» لكي تتمكن الفأرة من تتبع أكثر من ٥٠٠ بوصة في الثانية الواحدة. والأزرار الثمانية القابلة للبرمجة لديها القدرة على ترجمة الأمر خلال ملي ثانية واحدة أي (واحد على ألف من الثانية) وهو ما يعني أن أوامر اللاعب ستنفذ بسرعة فائقة باستخدام هذه الفأرة. وبفضل تطبيق الألعاب الذي تقدمه شركة لوجيتك مع الفأرة يمكن إعداد هذه الأزرار لكي تنفذ أي شيء بدءا من تلقي الأوامر بضربة واحدة على المفتاح وانتهاء بتكوين برمجيات (ماكرو) معقدة لتنفيذ مهام محددة بأمر واحد. كما يمكن حفظ إعدادات المستخدم للفأرة على شريحة ذاكرة موجودة فيها بحيث يسهل الوصول إلى هذه الإعدادات وتفعيلها كلما أراد المستخدم.

الفأرة نتاج ثلاث سنوات من الأبحاث الجادة وهي أسرع فأرة ألعاب والأفضل لممارسة لعب فيفا بلاي ستيشن عالية السرعة، كما أنها خفيفة الوزن وتجمع بين دقة وإمكانات محرك فيوجن وهو ما يتيح لها السيطرة على ساحة اللعب وتوجيه الضربات السريعة والقوية.

كما أن الفأرة الجديدة مزودة بالمعالج أيه. آر. إم ٢٣ بايت وتكنولوجيا الاستشعار «دلتا زيرو» وهو ما يضمن دقة متناهية في الأداء. وستباع هايبريون فيري بسعر ٦٠ دولارا ويمكن حجزها الآن قبل طرحها في الأسواق. ومن المتوقع طرحها قريباً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

من خلال برنامج Subtitles المجاني
ترجمة الأفلام آلياً على ويندوز وماك

يواجه المستخدم تحدياً في إيجاد نسخة الترجمة التي تعمل بشكل متوائم مع الفيلم الذي يرغب في مشاهدته دون تأخير في وقت عرض الترجمة وهي المشكلة التي كانت تقلل من الاستمتاع بالترجمة . ومن الحلول التي تساعد على التغلب على هذا التحدي برنامج Subtitles المجاني لنظامي ويندوز وماك، الذي يقوم بالبحث عن ترجمة الأفلام بشكل آلي ومن ثم تنزيلها على الكمبيوتر ليوفر بالتالي على المستخدم عناء البحث بشكل يدوي. وعندما يتمكن المستخدم من تثبيت البرنامج يمكنه سحب وإفلات ملف الفيلم داخل نافذته لتبدأ عملية البحث مباشرةً وعرض خيار تنزيل الترجمة على الكمبيوتر.

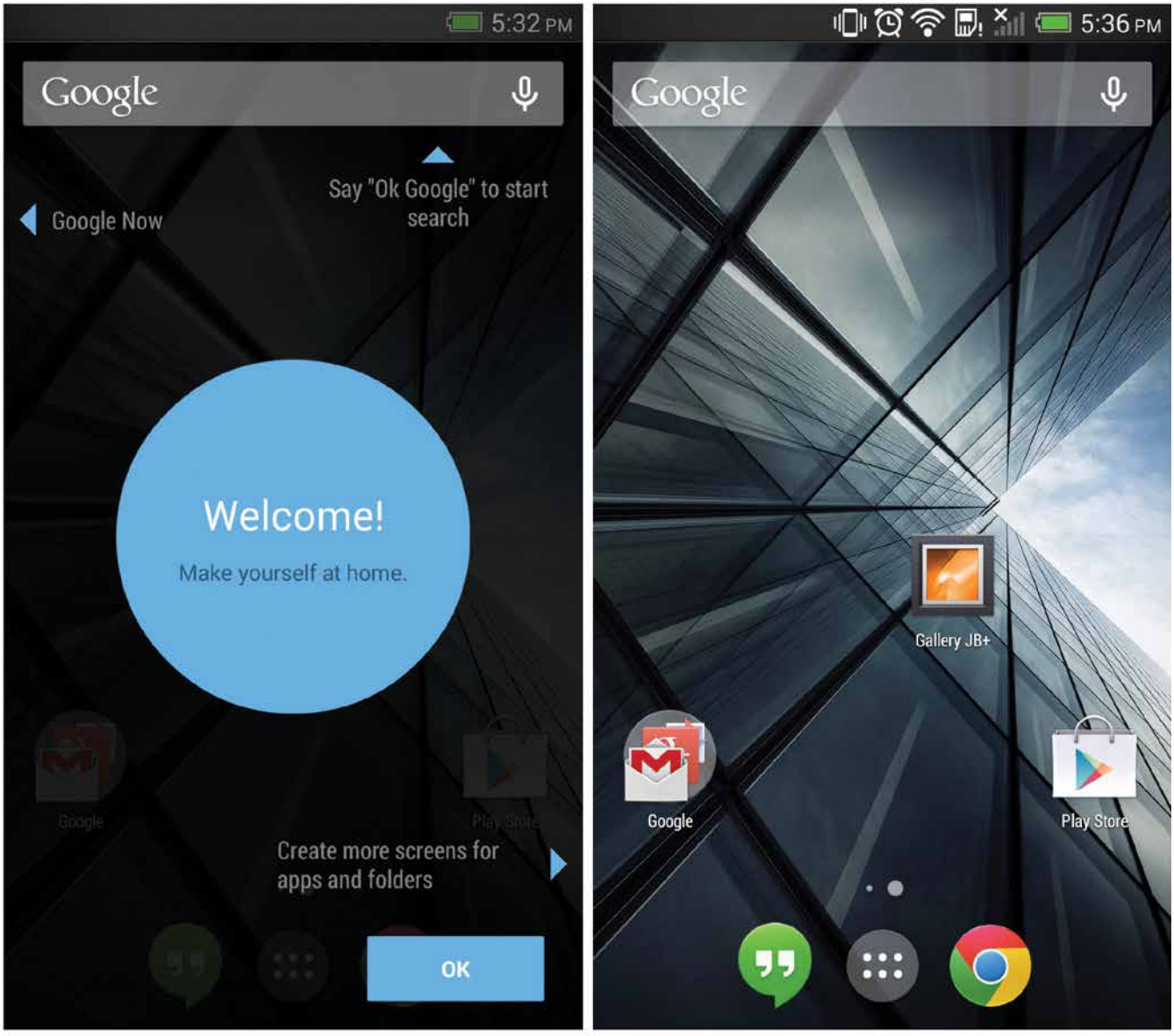

يمكن تحميله عبر متجر جوجل بلاي

تطبيق Google Now Launcher لدعم هواتف أندرويد

حدثت «جوجل» تطبيق Google Now Launcher على منصة أندرويد وزودته بعدة مزايا جديدة وتمت توسعة نطاق الهواتف التي يدعمها. فمن الهواتف الذكية التي يدعمها التحديث الأخير من (إتش تي سي ون إم ٨، وون إي ٨، وون ميني ٢، وديزاير ٨١٦، وهواوي أسيند بي ٧، وإل جي جي ٣). ومتوافر التطبيق للعديد من المستخدمين ويتم نشره في متاجر جوجل بلاي بطريقة مرحلية، وبعض مستخدمي الهواتف المشار إليها في الأعلى قد لا يصل إليهم التحديث الجديد بعد. وقدمGoogle Now Launcher لأول مرة لمستخدمي أجهزة نيكسوس وإصدارات جوجل بلاي التي تستخدم منصة أندرويد ٤,٤ كيت كات فقط. ويمكن تحميل تحديث Google Now Launcher الآن عبر متجر جوجل بلاي شريطة أن يكون هاتف المستخدم الذكي أحد تلك الهواتف التي يعتمدها التطبيق.

بدأ إطلاقه من زامبيا وسينتشر عالمياً

تطبيق جديد لفيسبوك دون إنترنت

كشف عملاق التواصل الاجتماعي فيسبوك النقاب عن تطبيق جديد، سيسمح للمستخدمين حول العالم باستخدام الموقع على هواتفهم المحمولة دون الحاجة إلى شبكة الإنترنت. وسيقتصر استخدام الموقع دون الإنترنت على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وإجراء اتصالات بسيطة. أطلق فيسبوك على التطبيق الجديد Internet.org، وبدأ إطلاقه من زامبيا، وسيستمر في الانتشار حتى يصل إلى بلدان كثيرة حول العالم، خاصة تلك التي تنعدم فيها خدمات شبكة الإنترنت، أو التي لا يمكن فيها تحمل تكاليف الخدمة. ويسمح الموقع للأشخاص الذين تعمل هواتفهم بنظام الأندرويد بتحميل التطبيق مجانا على هواتفهم، كما يسمح لهم التطبيق بالوصول إلى خدمات مواقع الويكيبيديا والبحث على «جوجل» والكثير من الخدمات الصحية والتعليمية الأخرى.

أكد الرئيس التنفيذي لموقع فيسبوك مارك زوكربيرج أن التطبيق جزء من الجهود ليصبح الوصول إلى الإنترنت في متناول الجميع حول العالم.

للكشف عن غموضها

خدمة جديدة للهاشتاقات المختصرة

تختبر شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر» طريقةً جديدةً تهدف إلى إضافة شرح أو توضيح للوسوم أو الهاشتاقات الشهيرة التي تتألف من حروف مختصرة قد لا يعرف الكثير من المستخدمين معناها وإضافة عبارة بجانب وسوم بهدف الكشف عن غموضها بالنسبة لمن لا يعرف معناها.

ومن الوسوم الرائجة #TBT ويُستخدم من قِبل الكثير من المغردين لنشر صور من الماضي والتعليق عليها ويظهر بجانبه عبارة توضّح معناه الكامل Throwback Thursday، وبالطريقة نفسها ستظهر عبارة Orange Is the New Black لتوضيح اسم المسلسل الشهير الذي يتم التغريد عنه باستخدام الوسم المختصر #OITNB.

وتختبر «تويتر» حاليًا هذه الميزة في تطبيقها على منصة iOS ويجري اختبار هذه الميزة على مجموعة محددة من المستخدمين وبالتالي فهي غير ظاهرة بعد لمعظم مشتركي شبكة التواصل الاجتماعي. ومن المتوقع أن تقوم «تويتر» بطرحها تدريجيًا في تطبيقاتها على المنصات الأخرى.

business models, in which multiple distinct groups of persons interact through an intermediary or platform, and the decisions of each group of persons affect the outcome for the other groups of persons through a positive or negative externality; tendency toward monopoly in certain business models relying heavily on network effects; and volatility due to lower barriers to entry into markets and rapidly evolving technology, as well as the speed with which customers choose to adopt new products and services at eh expense of older ones.

The digital economy has also accelerated and changed the spread of global value chains in which MNEs integrate their worldwide operations. In the past, it was common for an MNE group to establish a subsidiary in each country. This structure was dictated by a number of factors, including slow communications, currency exchange rules, customs duties, and relatively high transportation costs that made integrated global supply chains difficult to operate. Advances in ICT, reductions in many currency and custom barriers, and the move to digital products and a service-based economy, however, combined to break down barriers to integration, allowing MNE groups to operate much more as global firms. This integration has made it easier for business to adopt global business models that centralize functions at a regional or global level, rather than at a country-by-country level. Even for small and medium enterprises, it has now become possible to be "micro-multinationals" that operate and have personnel in multiple countries and continents. ICT technologies have been instrumental in this major trend, which was further exacerbated by the fact that many of the major digital companies are young and were designed from the beginning to operate on an integrated basis at a global scale.

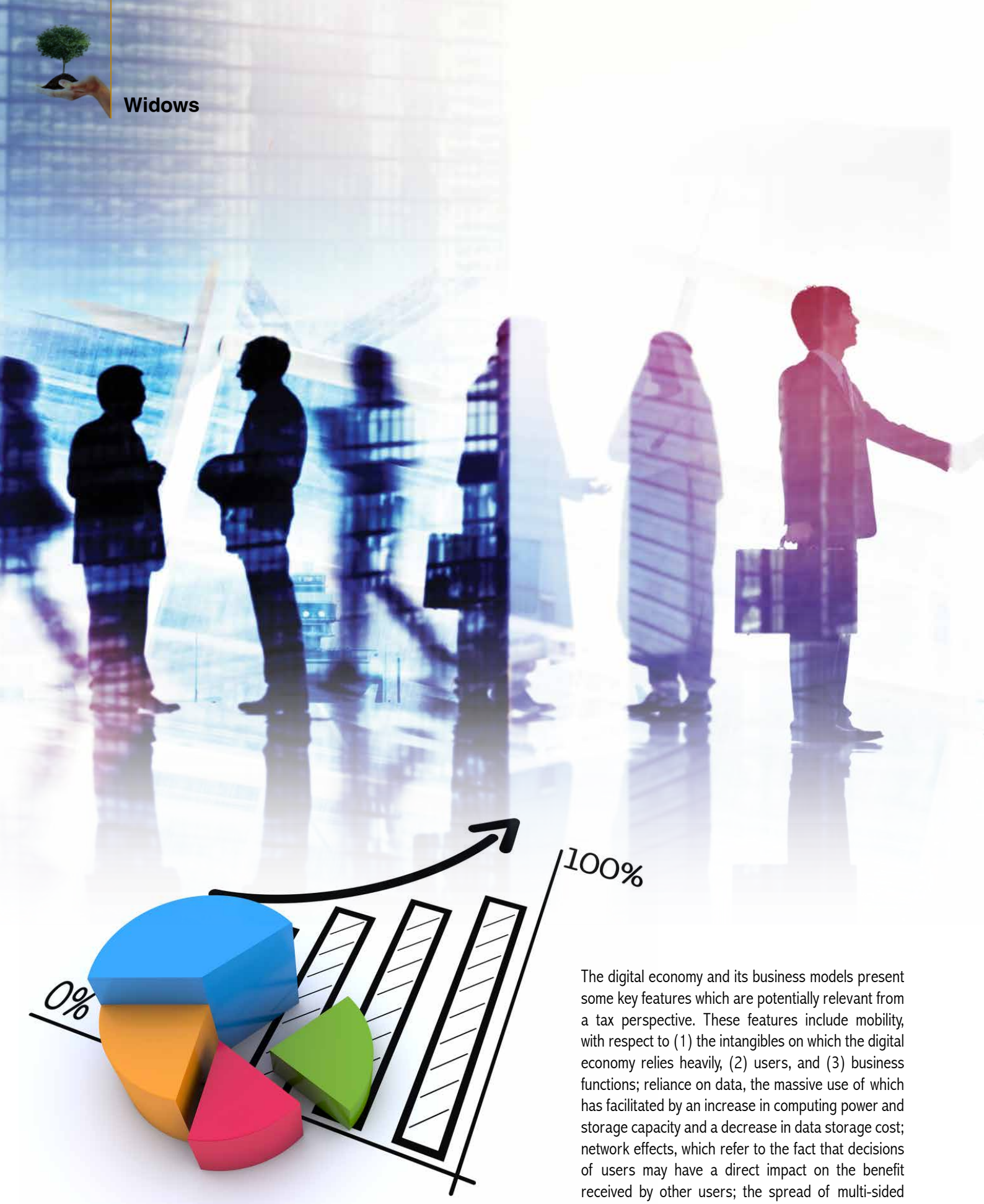

The digital economy and its business models present some key features which are potentially relevant from a tax perspective. These features include mobility, with respect to (1) the intangibles on which the digital economy relies heavily, (2) users, and (3) business functions; reliance on data, the massive use of which has facilitated by an increase in computing power and storage capacity and a decrease in data storage cost; network effects, which refer to the fact that decisions of users may have a direct impact on the benefit received by other users; the spread of multi-sided

Because the digital economy is increasingly becoming the economy itself, it would be difficult, if not impossible, to isolate the digital economy from the rest of the economy for tax purposes. Attempting to isolate the digital economy as a separate sector would inevitably require arbitrary lines to be drawn between what is digital and what is not. As a result, the tax challenges and the tax-base erosion and profit shifting concerns raised by the digital economy are better identified and addressed by analyzing existing structures adopted by Multi-national enterprises (MNEs) together with new business models and by focusing on the key features of the digital economy and determining which of those features raise or exacerbate tax challenges. Although many digital economy business models have parallels in traditional business, modern advances in ICT have made it possible to conduct many types of business at substantially greater scale and over longer distances than was previously possible. These include several varieties of e-commerce, online payment services, app stores, online advertising, cloud computing, participative networked platforms, and high-speed trading.

The digital economy is in a continuous state of evolution and possible future developments need to be monitored to evaluate their impact on tax systems. The rapid technological progress that has characterized the digital economy has led to a number of emerging trends and potential developments. Although the rapid changes make it difficult to predict future developments with any degree of reliability, these potential developments should be monitored closely as they may generate additional challenges for tax policy makers in the near future. These developments include the Internet of Things, referring to the dramatic increase in networked devices; virtual currencies, including bitcoin; developments in advanced robotics and 3D printing, which have the potential to bring manufacturing closer to consumers, altering where and how value is created within manufacturing supply chains, as well as the characterization of the business income; the sharing economy which allows peer-to-peer sharing of goods and services; increase access to government data, which has the potential to improve accountability and performance, and to allow participation of third parties in government business; and reinforced protection of personal data, which is more widely available in the digital economy.

The Digital Economy, Its Business Models, Its Key Features, and Its Taxation (1)

The digital economy is the result of a transformative process brought by Information and Communication Technology (ICT). The ICT revolution has made technologies cheaper, more powerful, and widely standardized, improving business process and bolstering innovation across all sectors of the economy. For example, retailers allow customers to place on line orders and are able to gather and analyze customer data to provide personalized service and advertising; the logistics sector has been transformed by the ability to track vehicles and cargo across continents; financial services providers increasingly enable customers to manage their finances, conduct transactions and access new products on line; in manufacturing, the digital economy has enhanced the ability to remotely monitor production processes and to control and use robots; in the education sector, universities tutoring services and other education service providers are able to provide courses remotely, which enables them to tap into global demand; in the healthcare sector, the digital economy is enabling remote diagnosis and the use of health records to enhance system efficiencies and patient experience. The broadcasting and media industry have been revolutionized, expanding the role in news media of non-traditional news sources, and expanding user participation in media through user-generated content and social working.

Addressing the Tax Challenges of the Digital Economy

Political leaders, media outlets, and civil society around the world have expressed growing concern about tax planning by multinational enterprises that makes use of gaps in the interaction of different tax systems to artificially reduce taxable income or shift profits to low-tax jurisdictions. One of the main concerns in this respect is the issues of tax-base erosion and profit shifting raised by the digital economy. A special Task Force at OECD has been assigned the mandate to develop a report identifying tax issues raised by the digital economy and detailed options to address them. This Task Force has consulted with all stakeholders: civil society, academics and developing countries before reaching conclusions regarding the digital economy. ALZAKAH WAALDAKHAL will highlight this important subject of the digital economy and the recommendations to address its tax challenges.

يداً بيد وجيلاً بعد جيل، متعاونين ومتشاركين بكل قوتنا
وإمكاناتنا لرسم طريق قويم نستشرف به مستقبلاً حضارياً مشرقاً
تضيؤه النزاهة.. ويتلاشى فيه الفساد بكل أشكاله وصوره..

معا نبني مستقبلنا.

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa

ALZAKAH WA ALDAKHAL

Quarterly Periodical by Department of Zakat & Income Tax

41th Issue- Shawwal 1435 H.

The Digital Economy, its Business Models, its Key Features, and its Taxation

ALZAKAH WA ALDAKHAL Quarterly Periodical by Department of Zakat & Income Tax - 40th Issue- Rajab 1435 H.